جامعـــــــة الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

محاضرات في مقياس

مدخل لعلم الإقتصاد

مطبوعة علمية بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى (السداسي الأول)
جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

د. أحمد ضيف

السنة الجامعية: 2018/2017

المحتويـــــــات

الفصـــــول	الصفحة
مقدمـــــــة	5
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد	
تمهيـــــد.	8
1. موضوع علم الاقتصاد.	9
1.1. تعريف علم الاقتصاد.	10
2.1. الأمور التي يهتم بها علم الاقتصاد.	11
3.1. فروع علم الاقتصاد.	12
4.1. أهداف المجتمع الاقتصادي.	12
2. المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد.	13
3. منهج علم الاقتصاد.	20
4. المذاهب في علم الاقتصاد.	23
5. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:	24
الفصل الثاني: طبيعة المشكل الاقتصادية	
تمهيـــــد.	29
1. تعريف المشكلة الاقتصادية.	29
2. طبيعة المشكلة الاقتصادية.	29
3. المشكلة الاقتصادية والأسئلة الثلاث.	31
4. أركان للمشكلة الاقتصادية.	31
1.4. ندرة الموارد.	32
2.4. لا نهائية الحاجات.	33
3.4. الاختيار.	34
الفصل الثالث: المشكلة الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية	

تمهيـــــد. 37
1. النظام الرأسمالي. 37
1.1. خصائص النظام الرأسمالي. 38
2.1.كيف أجاب النظام الرأسمالي على الأسئلة الثلاثة. 39
3.1. عيوب النظام الرأسمالي. 40
2. النظام الاشتراكي. 43
1.2. كيف نشأ النظام الاشتراكي؟. 43
2.2. خصائص النظام الاشتراكي. 43
3.2. النظام الاشتراكي و الأسئلة الثلاث. 45
3. النظام الاقتصادي الإسلامي. 45
1.3. الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي. 45
2.3. خصائص الاقتصاد الإسلامي. 47
3.3. النشاط الاقتصادي في الإسلام. 50
4.3. عوامل الإنتاج في الإسلام. 50
5.3. الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام. 51
6.3. موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية. 53

الفصل الرابع: تطور الفكر الاقتصادي

تمهيـــــد. 56
1. الفكر الاقتصادي في العصور القديمة. 56
1.1. الفكر الاقتصادي عند الإغريق. 56
2.1. الفكر الاقتصادي عند الرومان. 58
2. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا. 58
3. الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر. 59
1.3. الفكر الاقتصادي لابن خلدون. 59
2.3. الفكر الاقتصادي للمقريزي. 60
4. الفكر الاقتصادي للتجاريين والطبيعيين. 61
5. الفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة. 62
1.5. الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. 62

2.5. الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي. 71
3.5. الفكر الاقتصادي الكينزي. 73

الفصل الخامس: النشاط الاقتصادي والأعوان الاقتصاديين

تمهيـــــد. 77
1. مفهوم النشاط. 77
2. المفاهيم الأساسية العامة التي تعبر على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي. 77
1.2. الإنتاج. 78
2.2. التبادل. 79
3.2. التوزيع. 79
2. 4. الاستهلاك. 79
5.2. التنظيم. 80
3. الأعوان الإقتصاديين. 80
1.3. قطاع العائلات. 80
2.3. قطاع الأعمال (المؤسسات الاقتصادية). 81
3.3. قطاع المال (المؤسسات المالية). 82
4.3. القطاع العام غير الاقتصادي (الإدارات العمومية). 82
5.3. الخارج (العالم الخارجي). 82

الفصل السادس: الموارد الاقتصادية والتنمية

تمهيـــــد. 85
1. ماهية الموارد. 87
2. أهمية دراسة الموارد الاقتصادية. 90
1.2. ندرة الموارد وتعدد الحاجات. 90
2.2. التنمية الاقتصادية. 91
3.2. حماية الموارد والمحافظة عليها. 92
4.2. آثار الحروب. 92
3. أنواع المـــوارد. 93
1.3. معيار التوزيع الجغرافي. 93
2.3. معيار القدرة على التجرد. 93

3.3. معيار الأصل. 93
4. علاقة الموارد الاقتصادية بالاقتصاد والجغرافيا. 98

الفصل السابع: الدورة الاقتصادية والأزمات الاقتصادية

تمهيـــــد. 101
1. الدورة الاقتصادية. 101
2. مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها. 102
3. آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة. 103
4. نظريات الأزمات الدورية. 105
5. الأزمة الاقتصادية. 106
6. تاريخ الأزمات الاقتصادية. 107
7. أنواع الأزمات الاقتصادية. 108

المراجـــع المعتمـــدة 111

مقدمـــــة:

ترتبط العلوم الاجتماعية بكل فروعها ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات البشرية، وما علم الاقتصاد إلا واحد منها، فلقد اقترن وجود المجتمعات البشرية بحقيقتين متلازمتين الأولى مرتبطة بتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر، والثانية متعلقة بندرة ومحدودية الموارد المتاحة اللازمة لتلبية تلك الحاجات، فتوجه علم الاقتصاد نحو دراسة و السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع من أجل التوصل لتحقيق مستوى من التوازن بين هاتين الحقيقتين، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسير ه لمختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات، والتوجه نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات، فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات، فهنا هنا تكمن أهمية علم الاقتصاد و يبرز الدور الذي يلعبه على المستوى الجزئي أو الكلي.

كما يتناول أيضا علم الاقتصاد بالدراسة والتحليل مواضيع أخرى وتدخل في صميم اهتماماته كالدخل، مستوى الأسعار التضخم البنوك التجارية والمركزية، معدل الفائدة، البورصة ومكوناتها، أسعار الفائدة، النمو والتنمية الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من القضايا والظواهر الاقتصادية الأخرى، فهو يمس ويتصل بحياتنا اليومية بمختلف تفاصيلها، والحاجة إليه تبرز جلياً من طبيعة هذه القضايا التي يعالجها، فهي تندرج في جوهر اهتمامات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في بحثها المستمر عن الرفاهية والتنمية، وفي معالجته لمختلف مواضيعه يعتمد على المنهج العلمي الذي يستلزم التحكم بمتطلبات وقواعد العلوم التطبيقية والإنسانية.

المطبوعة التي بين يديك هي عبارة عن مجموعة من المواضيع الجوهرية المنقحة في مقياس: **مدخل للإقتصاد**، وقد حرصنا في تقديمها على البساطة في السرد والمنهجية في الطرح، متوخيين في ذلك تسهيل فهم المواضيع باعتبار المطبوعة موجهة أساساً لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع اهتممنا بدراسته في هذه المطبوعة بشكل من التفصيل، حيث تناولنا فيها سبعة فصول مع مراعاة الأهمية العلمية والبيداغوجية في ترتيب المواضيع، وهي مرتبة على النحو التالي:

- الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد؛
- الفصل الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية؛
- الفصل الثالث: المشكلة الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية؛
- الفصل الرابع: تطور الفكر الاقتصادي؛
- الفصل الخامس: النشاط الاقتصادي والأعوان الاقتصاديين؛
- الفصل السادس: الموارد الاقتصادية والتنمية؛
- الفصل السابع: الدورة الاقتصادية والأزمات الاقتصادية.

وإذا نقدم هذا العمل المتواضع لطلبتنا وأساتذتنا، فإنه لا يسعنا إلا أن نطلب من القارئ الكريم أن يفيدنا بملاحظاته حول أي خطأ مهما كان، أو أية ملاحظة، وهذا لتأهيله مستقبلاً ليكون مرجعاً معتمداً ذا قيمة بيداغوجية وعلمية عالية إن شاء الله.

د. أحمد ضيف

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

تمهيـــد:

بمقارنة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى تاريخياً يمكن اعتباره علماً حديثاً فمع بدايات تكون النظام الرأسمالي وفي القرن السابع عشر على وجه الخصوص بدأ علم الاقتصاد بالتبلور كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى. وكان التفكير الإنساني بالظواهر الاقتصادية في المراحل التي سبقت ظهور علم الاقتصاد جزءاً من الحياة الفكرية العامة. ومن الصعب حتى الآن تحديد تاريخ نشوء الفكر الاقتصادي. فالبعض يرى أن بدايات التفكير بالظواهر الاقتصادية تعود إلى مرحلة ما من مراحل التاريخ اليوناني القديم ، بينما يرى البعض الآخر أن جذور الفكر الاقتصادي تعود إلى مرحلة ما من تاريخ مصر القديمة وإلى ظهور قوانين حمورابي كما يرجع البعض جذور الفكر الاقتصادي إلى الهند والصين القديمتين.

لقد ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد بظهور الثورة البورجوازية الصناعية في أوربا. ونتيجة للتغيرات الجذرية التي أحدثتها هذه الثورة في عمليات الإنتاج ومجال السوق ، وما تبع ذلك من تطور جذري في العلاقات الاقتصادية كل ذلك قد استلزم ضرورة وجود علم اقتصادي يقوم بمهمة البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي . وهكذا بدأ الفكر الاقتصادي يتبلور في إطار من النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية.

وقد اختلف استخدام هذه المترادفات في القارة الأوروبية منذ نشوء هذا العلم ، على الرغم من أن جميع هذه المترادفات كانت تشير إلى المعنى نفسه وتدل كلها على أن المشكلات والعلاقات الاقتصادية في المجتمع تشل الموضوع الأساسي لهذا العلم ، فقد شاع في فرنسا ومنذ أوائل القرن السابع عشر استخدام مصطلح الاقتصاد تحت بأثير مونكرتيان الذي استخدم كما ذكرنا هذا المصطلح في مؤلفة شرح الاقتصاد.

كما شاع استخدام المصطلح نفسه في انجلترا تحت تأثير المصطلحات الفرنسية وكان جيمس ستيوارت أول من استخدم مصطلح الاقتصاد في كتابة الصادر في عام 1767 الذي حمل عنوان بحث في مبادئ الاقتصاد.بينما استخدم في بولندا مصطلح الاقتصاد تارة ومصطلح الاقتصاد الاجتماعي تارة أخرى . وفي القرن التاسع عشر انتشر في روسيا استخدام مصطلح الاقتصاد بتأثير التقليد الذي كان متبعاً في كل من فرنسا وإنجلترا . بينما يلاحظ خلافاً لكل ذلك أن المدرسة الاقتصادية في ألمانيا والتي كانت معروفة باسم المدرسة التاريخية قد لجأت إلى استعمال مصطلح الاقتصاد القومي بدلا من مصطلح الاقتصاد الاجتماعي.

ولكن مهما تباينت المصطلحات التي تطلق على هذا العلم ، فإن نشوءه قد فتح بدون شك أفاقاً جديدة أمام العلوم الاجتماعية ولقي اهتماماً واسعاً من قبل المفكرين والمهتمين بدراسة العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي. وعلى الرغم من التقدم الواسع الذي حققه علماء الاقتصاد منذ ظهوره وحتى وقتنا الحاضر ، فإن البحث العلمي والنظري في هذا العلم شأنه في

ذلك شأن العلوم الأخرى. وما يزال الباب مفتوحاً أمام علماء الاقتصاد لإغنائه بالأبحاث الجديدة التي تتناول دراسة المسائل المستجدة في الحياة الاقتصادية.

1. موضوع علم الاقتصاد:

يعرف العلم عموماً بأنه مجموعة من المعارف المنسقة والمستخلصة من دراسة الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية.

وتهدف المعرفة العلمية إلى إدراك القوانين الموضوعية التي تعبر عن محتوى وجوهر هذه الحقائق والظواهر المختلفة. وتتبلور المعرفة العلمية عادة في مجموعة من المصطلحات والفرضيات والنظريات.

وقد جرت العادة على تصنيف العلوم إلى علوم طبيعية وعلوم اجتماعية إنسانية، حيث تكون الطبيعية الموضوع الخاص وبالعوم الطبيعية، في حين تتخذ العلوم الاجتماعية والإنسانية من الحياة الاجتماعية والفكرية موضوعاً خاصاً بها.

وإذا كانت الطبيعة هي الموضوع المشترك بين العلوم الطبيعية إلا أن لكل من هذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل لأنه يشمل كل موضوع من هذه الموضوعات مجالاً محدداً من مجالات الطبيعة. إن علم الكيمياء على سبيل المثال يتخذ من جزئيات المادة ومن عملية التفاعل المتبادل بين هذه الجزئيات موضوعاً خاصاً به.

بينما تشكل عملية التبادل والتطور الوراثي للكائنات الحية الموضوع الخاص بعلم البيولوجيا . إلا أن العلوم الطبيعية على الرغم من تباين مواضيعها فهي تشك نظاماً متكاملاً من المعارف العلمية ، بحيث يستحيل وضع حدود فاصلة بين فروعها المختلفة.

وفي المجتمعات الإنسانية نلاحظ أيضاً وجود أنواع متعددة ومتباينة من الظواهر والعلاقات التي تشكل بمجموعها ما يسمى عادة بنظام العلاقات الاجتماعية فإلى جانب العلاقات الاقتصادية تجد العلاقات السياسية والثقافية والعلاقات العائلية والقانونية إلى آخر ذلك من العلاقات التي تحدد سمات وملامح الحياة الاجتماعية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد.

إن العلوم الاجتماعية والفكرية هي الموضوع العام والمشترك بين الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية والإنسانية . إلا أن لكل علم من هذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل . فالعوم السياسية مثلاً تتناول بالبحث العلاقات السياسية ، بينما تتخصص فروع الأدب والفن في دراسة العلاقات والحياة الثقافية ، ولكن على الرغم من تنوع هذه المواضيع إلا أن وحدة الحياة الاجتماعية وترابط العلاقات الاجتماعية يؤديان إلى العلوم الاجتماعية باعتبارها أيضاً نظاماً متكاملاً من المعارف العلمية بحيث يستحيل فصل علم السياسة عن علم الاقتصاد أو الفصل بين هذه العلوم وبين علوم التاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية.

1.1. تعريف علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع ويشمل هذا التعريف على ثلاثة عناصر:

- ❖ أن الاقتصاد علم شأنه شان بقية العلوم الأخرى
- ❖ أنه علم اجتماعي ، أي يهتم بالسلوك الاقتصاد للأفراد أو الفرد كمستهلك أو منتج أو مدخر أو مستثمر،..
- ❖ أن الإنتاج بغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل.

ولكن ما يهمنا من ذلك كله أن نحدد الموضوع الخاص بعلم الاقتصاد، وكما لاحظنا فإن مصطلح علم الاقتصاد، يشير وبصورة مختصرة إلى موضوع هذا العلم. إلا أن ذلك لم يعد كافياً لتوضيح الجوانب المختلفة لموضوع علم الاقتصاد. إلا أنه من الممكن إيجاز هذه الآراء في اتجاهين أساسيين:

- ▪ **الاتجاه الأول:** وهو ينظر إلى علم الاقتصاد باعتباره العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان الاقتصادي العام وبصرف النظر عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحيط بهذا السلوك . ويرى هذا الاتجاه بأن السلوك الاقتصادي يخضع لقوانين عامة واحدة في جميع المجتمعات وبالتالي فإن موضوع علم الاقتصاد حسب هذا الاتجاه يجب أن يقتصر على دراسة وبحث السلوك الاقتصادي مجرداً من إطاره الاجتماعي والتاريخي.
- ▪ **الاتجاه الثاني :** يعتبر موضوع علم الاقتصاد شاملاً لدراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية وحسب هذا الرأي يصبح من غير الممكن دراسة السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية خارج إطارها التاريخي والاجتماعي لأنه على الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات إلا أن القوانين الخاصة في كل من هذه المجتمعات هي التي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية. وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية تحمل على الدوام طابعاً تاريخياً وقد تبنى هذا الاتجاه الكثيرون من علماء الاقتصاد . لأن علم الاقتصاد إذ يدرس العلاقات التي تقوم بين بني البشر خلال إنتاج السلع المادية أي تسخير قوى الطبيعة للمجتمع . يحتفظ بطابع العلم التاريخي لأن هذه العلاقات تتطور عبر الزمن.

إن علم الاقتصاد يندرج إذن في نظام العلوم الاجتماعية، كما أصبح واضحاً أن موضوع هذا العلم هو البحث في طبيعة وماهية كل نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر في المراحل التاريخية المختلفة أثناء قيامهم بعملية إنتاج وتوزيع الثروة المادية : ومن ولأجل توضيح هذه المسألة فمن المفيد الإشارة إلى الحقائق والبديهيات التالية:

- إن للإنسان في كل مرحلة تاريخية حاجات ورغبات معينة لابد من تلبيتها وإشباعها . وهذه الحاجات منها ما هو ذو طبيعة بيولوجية كحاجة الإنسان إلى المأكل والملبس والمأوى ، ومنها ما هو ذو طبيعة معنوية كالحاجة إلى الاعتقاد والفن . وتنشأ الأولى من ضرورات بيولوجية بينما تكون الثانية وليدة مجموعة من الشروط الروحية والثقافية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد .
- يتم إشباع الحاجات الإنسانية عن طريق استعمال مجموعة من الأشياء المادية كالطعام واللباس والكتب ودور السينما والطرق والمدارس وغيرها من الوسائل الأخرى .إن جزءاً ضئيلاً من الوسائل المادية الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية يتوفر في الطبيعة دون أن يبذل الإنسان جهداً في الحصول عليها كالهواء والماء . إلا أن القسم الأعظم منها لا يتوفر في الطبيعة بصورة جاهزة للاستعمال. وفي هذه الحالة لابد للإنسان أن يقوم بعمل ما يستهدف منه تحويل المادة المتوفرة في الطبيعة حتى تصبح أكثر ملاءمة لإشباع حاجاته. وهذه الوسائل التي تنتج عن العمل والإنتاج يطلق عليها عادة اسم النواتج أو المنتجات. وعندما يهدف العمل الإنساني إلى إحداث تغييرات في مواصفات المادة المتوفرة في الطبيعة وتكييفها حتى تتلاءم مع حاجاته، فأن هذا العمل يتخذ أشكالاً مختلفة ويجتاز عادة مراحل متعددة حتى تصبح المنتجات قابلة الاستعمال. فعلى سبيل المثال إن ناتجاً ما من المعدن قابل للاستعمال يتطلب استخراج المادة المتوفرة في الطبيعة (كاستخراج فلزات الحديد). ثم تنتقل المادة من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة الصهر لتنقيتها من الشوائب لتصبح ما نسميه عادة بالمادة الأولية. وبعدها تدخل هذه المادة في مراحل مختلفة من العمل بدءاً من تصنيعها ثم نقلها وتخزينها وحفظها وانتهاء بعملية استعمالها واستهلاكها في الوقت المناسب.
- إن الناتج المتحقق هو كما أشرنا حصيلة تضافر مجموعة من الجهود الفردية المشتركة في عملية الإنتاج ، وعندما يقوم البشر بعملية الإنتاج وتوزيع الناتج تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية ذات طبيعة معنية، وهي التي تتكون من خلال علاقتهم بالأشياء المادية التي اصطلح عليها عادة بالعلاقات الاقتصادية. وكما أوضحنا سابعاً فأن هذا النوع من العلاقات الاجتماعية هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد.

2.1. الأمور التي يهتم بها علم الاقتصاد: يختص علم الإقتصاد بدراسة الأمور الأتية:

أ. ما هي السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع . أي ما هي السلع والخدمات التي يجب على المجتمع أن يتجها وفقاً لموردة الاقتصادية المتاحة والتي تتميز بالندرة النسبية الأمر الذي يقتضي المفاضلة بين الاستخدامات البديلة من خلال آليات السوق.

ب. بأي طريقة يتم الإنتاج فهناك طرق إنتاجية متعددة مثل:

- طرق إنتاجية كثيفة العمالة
- طرق إنتاجية كثيفة رأس المال

- طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا

ج. كيفية توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع: أي كيفية توزيع الناتج القومي من السلع والخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية ، كالعمال ، ملاك الأراضي ، أصحاب رأس المال ، التنظيم ، وقد شهد العالم العديد من الأنظمة الاقتصادية أهمها:

- النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يوائم بين الملكية الخاصة والملكية العامة.
- النظام الرأسمالي الذي يقوم علي أساس الحرية المطلقة للأفراد في ممارسة النشط الاقتصادي والحد من الملكية العامة.
- النظام الاقتصادي الاشتراكي والذي يركز علي الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج.

د. ما مدي الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية ، إي ما إذا كان الإنتاج يتم بطريقة كفؤة ويوزع أيضاً بكفاءة.

هـ. هل موارد المجتمع موظفه توظيفاً كاملاً.

و. هل الطاقة الاقتصادية تنمو بصورة مطردة مع الزمن أم أنها تظل ثابتة.

3.1. فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الإقتصاد إلى جزئين:

- **الاقتصاد الجزئي:** ويختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية، مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج، ونظرية الثمن، وسعر السلعة،..
- **الاقتصاد الكلي:** ويختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والدخل القومي والاستثمار والادخار والطلب الكلي والعرض الكلي، و العرض الكلي،..

4.1 أهداف المجتمع الاقتصادي:

تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها فيما يلي:

أ. الكفاءة:

وتعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ، وعادة يميز الاقتصاديون بين نوعين من الكفاءة:

- الكفاءة الفنية: وتعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة.
- الكفاءة الاقتصادية (التوزيعية): وتعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يريدها المجتمع.

ب. النمو الاقتصادي:

ويعرف بأنه زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن.

ج. الاستقرار الاقتصادي:

ويعني ذلك ثبات الأسعار وعدم وجود تقلبات غير طبيعية في المستوى العام للأسعار.

د. العدالة:

وتعني توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة.

2- المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد:

بعد أن تعرضنا لشرح مفهوم علم الاقتصاد وتاريخ نشوئه وتعرضنا بصورة موجزة إلى تحديد موضوع ذلك العلم ، سنقدم فيما يلي توضيحاً للمصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد ، لأن التعمق في موضوع أي علم من العوم لا يصبح ممكناً إلا بعد دراسة أبحاثه وموضوعاته. ومن ناحية أخرى فإن استيعاب أبحاث وموضوعات هذا العلم يقتضي فهم مصطلحاته الأساسية.

1.2. العمل والإنتاج:

العمل في الأصل عبارة عن عملية تجري بين الإنسان والطبيعة . وفي هذه العملية ينشئ الإنسان وينظم ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة . إن عملية العمل هذه ضرورة حتمية لوجود الجنس البشري واستمراره . ذلك لأن القسم الأعظم من المواد المتوفرة في الطبيعة لا تكون جاهزة للاستعمال المباشر وإشباع الحاجات الإنسانية قبل أن تجري عليها عمليات التحويل الضرورية . وعندما يقيم الإنسان عن طريق النشاط الذي يبذله علاقة بينه وبين الطبيعة ، فإنه يهدف إلى تغيير عناصرها وإخضاعها لحاجاته.

ولكن بالإضافة إلى العلاقة التي تقوم أثناء عملية العمل بين الإنسان والطبيعة فإنه ينشأ بين البشر أنفسهم نوع معين من العلاقات الاجتماعية ندعوها عادة بعلاقات الإنتاج . فعملية الإنتاج تتألف عادة من أنواع متعددة من العمل، وتتخذ هده العملية على الدوام طابعاً اجتماعياً . إن إنتاج الخبز على سبيل المثال يجسد عمل عدة مجموعات من الأفراد في جميع مراحل إنتاج هذه المادة . إلا أن الطبيعة الاجتماعية لعملية وعلاقات الإنتاج تختلف من مجتمع إلى آخر ، وتتعلق بالمستوى الذي وصل إليه التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن لو نظرنا إلى عملية العمل بصورة مجردة ودون أن نضعها في إطار تاريخي واجتماعي محدد لوجدنا أنها تتألف في كل الظروف من عناصر هي:

أ. العنصر الذاتي (العمل):

العمل هو الجهد الإنساني الواعي والهادف . ويتمثل هذا الجهد في بذل أشكال الطاقة الجسدية والذهنية والعصبية التي يمتلكها الإنسان ، والتي يحولها في عملية العمل إلى قوة فاعلة وهادفة . فالإنسان عندما يقوم بالعمل يسعى إلى تحقيق شيء محدد أسميناه الناتج كما يهدف من وراء استعمال المنتج إلى إشباع حاجة معينة.

ولتوضيح طبيعة ومحتوى العمل الإنساني قد يكون من المفيد مقرنة النشاط الإنساني بالنشاط الحيواني. فمن المعلوم أن الحيوان يبذل أيضاً نوعاً من النشاط بهدف بأمين متطلباته وحاجاته . وقد يبدو للوهلة

الأولى وجود تشابه ما بين النشاط الإنساني والنشاط الحيواني من حيث الشكل على الأقل. إلا أن بينهما اختلافاً أساسياً من حيث المحتوى والجوهر:

- إن العمل الإنساني كما ذكرنا هو عبارة عن نشاط هادف حيث يسبق البدء بممارسة العمل وجود تصور ذهني لدى الإنسان حول الهدف من العمل ونتائجه والغاية منه. إن صانع الفأس على سبيل المثال يبني في ذهنه تصوراً مسبقاً ومحدداً لشكل الفأس الذي يريد صنعه والغرض النهائي من استعمالها. وعلى العكس من ذلك نجد أن النشاط الحيواني يخضع للدوافع الغريزية البحتة.
- هناك فارق جوهري آخر بين النشاط الإنساني والنشاط الحيواني يتجسد في صنع الإنسان لوسائل العمل. إن الإنسان وحتى يتمكن من مواجهة الطبيعة والسيطرة عليها يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل سواء أكان ذلك محراثاً يدوياً أم آلة حديثة. وإذا كان الإنسان يهدف من وراء صنع وسائل العمل إلى تغيير معالم بيئته الخارجية فإن النشاط الذي يمارسه الحيوان يكون عبارة عن عملية احتواء لما هو موجود في الطبيعة دون أن يؤثر ذلك في إجراء تغيير هادف لعالمه الخارجي.

إن قدرة الإنسان على صنع وتطوير وسائل العمل تعد من أهم صفات العمل الإنساني. وقد وصف العالم بنيامين فرانكلين الإنسان (بأنه حيوان صانع لوسائل العمل) وذلك تمييزاً له عن الحيوان الذي يستخدم في نشاطه بعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة كالأغصان مثلاً بصورة عفوية ومن قبيل الصدفة. إذ لم يحدث قط أن قام حيوان ما بصنع وسائل لنشاطه . وفضلاً عن ذلك فإن هذه السلوكية العفوية والغريزية في استخدام الحيوان لبعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة لا تمارس أي تأثير على تطوره وارتقاءه لأن عملية التحويل والارتقاء الحيواني تخضع لقوانين التطور الطبيعي الخاصة بهذه العملية. بينما يعد صنع وتطوير وسائل العمل من قبل الإنسان أساس ارتقائه وارتقاء المجتمع . إن التطور الاجتماعي يقاس أساساً بمستوى تطور وسائل العمل وتطور المكتشفات العلمية والتكنيكية.

- طالما أن العمل الإنساني يسعى إلى تحقيق هدف محدد ووفق تصور ذهني مسبق فإن الإنسان يقوم عادة بإجراء المقارنة بين تصوراته المسبقة وبين نتائج العمل المتحققة إن نتيجة العمل المتمثلة بما أسميناه بالمنتج تجسد في الواقع تملك الإنسان للطبيعة في صورتها المصنعة.

إن الطبيعة تحولت بفضل التراكم الطويل للعمل الإنساني إلى عالم الإنسان . وفي الوقت الحاضر نجد الطبيعة في غالب الأحيان وقد أدخلت عليها يد الإنسان تغييرات أساسية إذ نجد أمامنا أرضاً صالحة للزراعة وغابات اصطناعية وأنهاراً صالحة للاستعمال في أغراض النقل باستثناء بعض المواد الخام الموجودة في باطن الأرض والثروة الدفينة في البحار التي لم تلامسها يد الإنسان بعد.

إن الإنسان عندما يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل يعمل في نفس الوقت على تطوير معارفه وتجاربه .. إن المعارف والخبرات الإنسانية تنتقل في الغالب من جيل إلى آخر لتبقى في خدمة الإنسان. ونجد أمامنا

في الوقت الحاضر تراثاً هائلاً من المعارف والخبرات التي تمثل جهود الأجيال ونتائج صراعها الطويل مع الطبيعة.

وأخيراً فإن المقصود بالعمل بالمعنى الاقتصادي هو العمل المنتج المتمثل بإنتاج الأشياء المادية . إلا أنه يلاحظ عادة وجود أعمال غير منتجة كأعمال الخدمات التي لا تنتج شيئاً مادياً إلا أنها تقوم بإشباع بعض الحاجات البشرية كالعمل الذي يقوم به المعلم أو الفنان . وعادة يتم في العلوم الاقتصادية التمييز بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة والتي نطلق عليها لفظ الخدمات.

ب- العناصر الموضوعية (وسائل الإنتاج):

هي مجموعة الوسائل المادية التي يستخدمها الإنسان في إنتاج الأشياء المادية (المنتجات) . ويمكن تصنيف هذه الوسائل حسب وظيفتها في عملية العمل في نوعين: وسائل العمل ، مواضيع العمل .

ب$_1$. وسائل العمل:

هي عبارة عن الوسائل المستخدمة للتأثير في موضوع العمل بهدف تحويله إلى شيء جديد ذو مواصفات مادية جديدة وملائمة لإشباع حاجة معينة . وقد رأينا كيف أن الإنسان يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل لإخضاع الطبيعة التي تعد الموضوع الأساسي للعمل . ويمكن تصنيف وسائل العمل إلى أنواع:

- **النوع الأول:** أدوات العمل كالعدد والآلات والتجهيزات الآلية الأخرى وهذا النوع من وسائل العمل يحتل المكانة الأولى في مجموعة وسائل العمل.
- **النوع الثاني:** وهو ما يسمى بالنظام الوعائي للإنتاج وهو عبارة عن مختلف الوسائل التي تساعد على نقل وحفظ الأشياء المادية اللازمة لعملية الإنتاج ويشمل على سبيل المثال وسائط النقل والأقنية ومستودعات التخزين.
- **النوع الثالث:** وهو عبارة عن نوع معين من الشروط المادية الضرورية لإنجاز عملية الإنتاج نذكر منها أبنية المصنع ، الأرض التي تقام عليها هذه الأبنية ، الطرق و الممرات.
- **النوع الرابع:** وهو عبارة عن الوسائل المساعدة لإتمام عملية العمل كالوسائل المستخدمة مثلاً في تأمين الطاقة الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة.

ب$_2$. مواضيع العمل:

هي عبارة عن الوسائل أو الأشياء المادية التي تخضع للتحويل والتصنيع في عملية العمل . وكما توجد أنواع من وسائل العمل . ويمكن أيضاً تصنيف مواضيع العمل في أنواع عديدة . إن الطبيعة وما يتوفر فيها من مواد تعد أول نوع من مواضيع العمل .إن فلزات الفحم والمعادن الموجودة في باطن الأرض تعد موضوعاً لنوع معين من الأعمال هو عمل الاستخراج . أما النوع الثاني من مواضيع العمل فهي المواد التي أجريت عليها عملية التحويل الأولى وأصبحت قابلة لعملية تحويل ثانية ويطلق عليها المواد الأولية . إن

القطن المحلوج على سبيل المثال يصبح موضوعاً للعمل عندما يستخدم من أجل إنتاج النسيج . أما النوع الثالث من مواضيع العمل فهو عبارة عن المواد نصف المصنعة والتي تحتاج إلى عملية تحويل أخرى حتى تصبح كاملة الصنع وقابلة للاستعمال ، وهناك بالإضافة إلى هذه الأنواع الأساسية مواضيع ثانوية ندعوه بالمواد المساعدة .

والخلاصة – حتى يكون بالإمكان إنجاز أي عملية عمل لابد أولاً من توفر العنصر الذاتي وهو العمل الإنساني وثانياً العناصر المادية الموضوعية (وسائل الإنتاج) والتي تشمل وسائل العمل ومواضيع العمل. ومتى توفرت هذه العناصر مجتمعة يكون المنتج الحصيلة والنتيجة الطبيعية لعملية العمل.

إلا أن درجة إشباع الحاجات الإنسانية تتوقف على مستوى إنتاجية العمل . وفي الوقت الذي يعمل فيه الإنسان على تحقيق المنتج لإشباع حاجاته فهو يسعى بصورة دائمة إلى زيادة عدد المنتجات . ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الإنسان يعمل على الدوام إلى تطوير وسائل العمل وتحسين أشكال التعاون في العمل وإيجاد الشروط المثلى لتقسيم العمل.

2.2. إنتاجية العمل:

تعبر إنتاجية العمل عادة عن فعالية العمل المنتج . لأن فعالية أي نوع من أنواع العمل تتجسد في عدد المنتجات المتحققة خلال وحدة الزمن (اليوم أو الساعة مثلاً) وبكلمة أخرى فإن إنتاجية العمل تعرف عادة بأنها عدد المنتجات التي يحققها عمل ما في وحدة زمنية معينة . إلا أن إنتاجية العمل لا تبقى ثابتة وإنما تتغير مع تغير شروط وعناصر عملية العمل . فإذا كان عمل ما يحقق تحت شروط معينة إنتاج خمس قمصان خلال الساعة الواحدة ثم ارتفع الإنتاج نتيجة تحسن شروط العمل إلى عشرة قمصان خلال الساعة الواحدة ففي هذه الحالة تكون إنتاجية العمل قد ازدادت إلى الضعف وبينما كان إنتاج القميص الواحد يستغرق اثني عشرة دقيقة في الحلة الأولى أصبح يستغرق ست دقائق في الحالة الثانية .

ويقصد بتغيير شروط وعناصر العمل الذي يؤثر على زيادة إنتاجية العمل تغيير جملة الشروط المادية والتكنيكية والاجتماعية التي تحيط بعملية العمل . إن الإنسان لا يكتفي بتطوير المستوى التكنيكي لوسائل العمل وإنما يسعى إلى إيجاد أفضل أساليب التعاون والتقسيم في العمل.

3.2. الإنتاج ، التبادل، التوزيع، الاستهلاك:

كانت الغاية من شرح مصطلح عملية العمل والعناصر المكونة لها تبيان أهمية العمل باعتباره النشاط الضروري والحتمي الذي يبذله الإنسان من أجل تحقيق منتج ما يصلح لإشباع حاجاته الحياتية المختلفة.

كما أوضحنا أن عملية الإنتاج تتألف من ضروب متنوعة من الأعمال التي تمارسها مجموعة من الأفراد يجمع فيما بينهم التعاون والتخصص في العمل . إن عملية الإنتاج وإن كانت تعد أهم أوجه النشاط الاقتصادي إلا أن البشر يقومون أيضاً بتبادل المنتجات وتوزيعها واستهلاكها . وفي هذه العمليات السائدة وما تحققه من منتجات هي التي تحدد مستوى وعلاقات التبادل والتوزيع والاستهلاك . وبالإضافة إلى ذلك

فإن عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك تشكل جميعها وحدة مترابطة يشكل فيها الإنتاج قطبها الأولي والاستهلاك قطبها النهائي وبكلمة أخرى وبما أن الإنسان ينتج من أجل أن يستهلك . إن الإنتاج يشكل نقطة البدء والاستهلاك نهاية المطاف . ولتوضيح هذه المصطلحات سنبدأ بتحديد العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك ثم نبين ما المقصود بالتبادل والتوزيع.

إذا كان الغرض من عملية الإنتاج تحقيق الاستهلاك فإن الإنتاج يشترط أولاً وجود الحاجة إلى الاستهلاك أي وجود حاجات ورغبات استهلاكية معينة . والإنسان بصورة عامة لا يقدم على إنتاج أي شيء ما لم يدرك مسبقاً وجود الحاجة إلى استهلاك هذا الشيء ، إذن يمكن القول أن الغرض من جميع المنتجات والخدمات هو تلبية الاستهلاك . وينقسم الاستهلاك إلى نوعين:

- **النوع الأول:** وبواسطة هذا النوع من الاستهلاك يتم إشباع الحاجات الفردية المباشرة كالحاجة إلى المأكل والملبس والمأوى والحاجة إلى التسلية والثقافة وغيرها . ويطلق على المنتجات التي تخدم هذا الغرض كالمواد الغذائية وما شابهها (منتجات الاستهلاك الفردي) .
- **النوع الثاني: الاستهلاك الإنتاجي:** ويقصد به استهلاك وسائل الإنتاج كاستهلاك الآلات والمواد الأولية أثناء عملية الإنتاج. إن الإنسان عندما يقوم بعملية الإنتاج يقوم باستهلاك طاقة عمله، ويقوم أيضاً باستهلاك الوسائل التي يستخدمها والتي تتعرض أثناء استخدامها إلى الفناء المادي فاستعمال الآلة يؤدي تدريجياً إلى استهلاكها حيث لا يمكن الاستفادة منها لعدة سنوات من الاستعمال. كما أن استعمال المواد الأولية (كالقطن الخام مثلاً) يعني استهلاك هذه المادة في عملية الإنتاج للحصول على المادة الأولية.

إلا أنه يجب ملاحظة وجود فارق بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الإنتاجي ويبدو هذا الفارق في نتائج كل منهما . إن الاستهلاك الفردي يتم باستعمال المنتجات الاستهلاكية دون أن ينجم عن ذلك تحقيق منتج جديد . إلا أن للاستهلاك الفردي وظيفة هامة من نوع آخر . فهو يعمل على تجديد قوة العمل الإنساني وتجديد الأجيال عن طريق التناسل أي تجديد العنصر الذاتي الإنساني والضروري لإنجاز عملية الإنتاج واستمرارها.

أما عن نتائج وحصيلة الاستهلاك الإنتاجي فهي تظهر عادة في تحقيق منتج آخر جديد . إن استهلاك وسائل الإنتاج كالآلات والمواد الأولية (كالقطن مثلاً) في عملية الإنتاج يؤدي إلى تحقيق منتج ذي مواصفات مادية جديدة (في هذه الحالة هو النسيج) .

وحتى يمكن تلبية حاجات الاستهلاك الفردي والاستهلاك الإنتاجي فإن عملية الإنتاج في أي مجتمع يجب أن تنقسم إلى:

❖ **القسم الأول:** وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للاستهلاك الإنتاجي أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الإنتاج . ونضرب مثالاً على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج الآلات (كمصانع آلات حلج الأقطان) والمؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الأولية (كمحالج الأقطان).

❖ **القسم الثاني:** وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للاستهلاك الفردي ، أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الاستهلاك الفردي . ومثال على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الغذائية أو الألبسة وما شابه ذلك من المؤسسات.

ونلاحظ عند تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة والقائمة بين الإنتاج والاستهلاك إن الإنتاج يحتل الدرجة الأولى من الأهمية، وهذا أمر بديهي إذ لا يمكن التفكير بإمكانية تحقيق عملية الاستهلاك بنوعيه دون إنجاز عملية الإنتاج وتحقيق المنتج أولاً ، وقيل أن يخضع أي شيء مهما كان نوعه للاستهلاك لابد أولاً من إنتاجه . وقد يستطيع الإنسان في مرحلة ما تحديد حاجاته إلا أن هناك فارقاً بين الإدراك الإنساني للحاجة وبين إمكانية إشباع هذه الحاجة لأن تحقيق الحاجات يتوقف على إمكانية الإنتاج والمستوى الذي توصلت إليه عملية الإنتاج الاجتماعي: وباختصار فإن مستوى تطور عملية الإنتاج في المجتمع هو الذي يحدد حجم ونوعية الاستهلاك وإمكانية تحقيق الحاجات الاستهلاكية المختلفة.

إلا أن الإقرار بأهمية الإنتاج ودوره الأساسي لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاستهلاك هو بمثابة تحصيل حاصل أو أنه يمثل طرفاً سلبياً في العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ودون أن يكون له أي تأثير عكسي على الإنتاج. فالإنتاج يتعرض إلى الانخفاض عندما يضعف الطلب على منتج معين فيما يميل إلى الازدياد عندما يكون حجم المنتجات أقل من الحاجات الاستهلاكية. وسنلاحظ عند دراسة العلاقات المتبادلة بين الإنتاج والتبادل والتوزيع أهمية الترابط بين الإنتاج والاستهلاك والتأثير المتبادل لكل منها على الآخر.

4.2. القوانين الاقتصادية:

وراء كل ظاهرة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية تختفي مجموعة من العلاقات الضمنية المترابطة والمتلازمة والتي لا يمكن للنظر أن يلحظها على سطح الظاهرة. وهذه العلاقة الضمنية والجوهرية هو ما ندعوه بقانون الظاهرة. والمعرفة العلمية تهدف إلى الكشف عن قوانين الظواهر الطبيعية والاجتماعية ووضعها في صياغة علمية يطلق عليها (القوانين العلمية).

إن الحياة الاقتصادية تشكل مركباً من أفعال بشرية تتكرر بصفة مستمرة. ففي ظروف معينة هي نتيجة التطور التاريخي الذي يحققه مجتمع معلوم يعيد هذا النشاط نفسه بطريقة معينة بمعنى أن له قانونية خاصة أو نمطاً خاصاً في الانتظام والاطراد وهذا النمط يمكن تحليله إلى عناصر معينة. أي إلى علاقات وصلات تتكرر باستمرار بين هذه الأفعال أو الأعمال الجزئية التي تتكون منها هذه الأفعال. مثل هذه الصلات أو العلاقات يطلق عليها (القوانين الاقتصادية).

إن القوانين الاقتصادية هي قوانين موضوعية بمعنى أنها حقيقية وواقعية تميز موضوعياً ، أنه يكتشفها . وتصاغ نتائج هذه الدراسة في صيغ توضح فعل القوانين الاقتصادية.

في كل نمط من الأنماط الاجتماعية للإنتاج توجد مجموعة من القوانين الاقتصادية وتختلف هذه القوانين في أهميتها . ويتم عادة التمييز بين أربعة أنواع من القوانين الاقتصادية :

أ. قوانين اقتصادية عامة:

ويكون هذا النوع من القوانين شاملاً لجميع المجتمعات الاقتصادية بدائية كانت أم رأسمالية مثال ذلك قانون إنتاجية العمل وقانون تنامي الحاجات والرغبات الإنسانية . إن الإنسان بصورة عامة يسعى أثناء قيامه بعملية العمل إلى زيادة عدد المنتجات إلى أكبر عدد ممكن خلال وحدة زمنية معينة (الساعة مثلاً). كما أن الرغبات والحاجات الإنسانية لا تقف عند حد معين وإنما تخضع إلى قانون تنامي الحاجات الكمية والنوعية أي زيادة كمية المنتجات والعمل على تنوعها في آن واحد.

ب. قوانين اقتصادية مشتركة بين أكثر من مجتمع اقتصادي واحد:

أي أنها لا تشمل جميع المجتمعات وإنما تقتصر على بعضها فحسب . بالرغم من أن الكيفية التي يبرز فيها فعل هذا القانون ليست واحدة . أما في الاقتصاد الطبيعي – اللا تبادلي – فلا يوجد هناك ضرورة موضوعية لمثل هذا القانون.

ج. قوانين اقتصادية أساسية:

إذ يوجد قانون خاص بكل نظام من الأنظمة الاقتصادية يدعى بالقانون الاقتصادي الأساسي . ولهذا القانون أهمية خاصة بين القوانين الاقتصادية نظراً لأنه يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في هذا أو ذلك من الأنظمة الاقتصادية مثل قانون الربح في النظام الرأسمالي.

د. قوانين اقتصادية ذات طبيعة مرحلية:

وهذا النوع من القوانين لا يوجد في كل مراحل التطور لنظام اقتصادي معين . فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق بمرحلة المنافسة الرأسمالية مثل قانون المنافسة بينما يعمل قانون الاحتكار في مرحلة رأسمالية أخرى هي مرحلة الاحتكار.

ولكن هناك ملاحظة تتعلق بالعلاقة بين القوانين الاقتصادية . إن القوانين الاقتصادية لا تقوم بفعلها الموضوعي بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر. إنما تشكل في الواقع نظاماً متكاملاً ومترابطاً يكون القانون الاقتصادي الأساسي المحور المركزي فيه . إن فقل القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي مثلاً يخضع لفعل القانون الأساسي وهو قانون الربح الرأسمالي.

3. منهج علم الاقتصاد:

إن دراسة الحقائق الموضوعية تشكل المادة الرئيسية والموضوع الأساسي لكلفة العـــوم . وإن مهمـــة العوم لا تقتصر عادة على تسجيل أو حصر هذه الحقائق والوقائع الموضوعية وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة تحليلها . ويعد التحليل العلمي من أهم أساليب الكشف عن محتوى وجوهر الحقائق والظـــواهر الطبيعيـــة والاجتماعية وإدراك قوانين نشوئها وتطورها إن ظاهر الأشياء يتعارض على الغالب مع محتوى وجوهر هذه الأشياء.

فظاهرياً تبدو الشمس كأنها تدور حول الأرض . إلا أن المعرفة العلمية توصلت إلى اكتشاف محتوى هذه الظاهرة وبرهنت على عكس ذلك حين تبين أن الأرض هي التي تدور حول الشمس.

إن عملية البحث العلمي تفترض عادة تعارض ظاهر الأشياء مع محتواها وإلا فإن الوصول إلى حقائق الأشياء يبقى بعيد المنال . كما أن تحقيق هذه الغاية يتطلب اجتياز طرق شائكة ومعقدة في مجال الدراســـة والبحث.

إن أسلب التحليل والتركيب العلمي من الأساليب الشائعة في دراسة جميع الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية. ففي العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاقتصاد يتم استخدام هذا الأسلوب لإدراك قوانين الظواهر الاجتماعية وفي صدد ذلك قد يكون من المفيد توضيح ما هو مقصود بأساليب التحليل والتركيب العلمي.

1.3. أساليب التحليل والتركيب العلمي:

في الطبيعة كما في المجتمع نجد مجموعة متعددة ومتنوعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية . وإن كـــل ظاهرة تشمل العديد من الصفات والعناصر المكونة لها. كما أن الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية لا توجـــد بصورة منفصلة بعضها عن البعض وكل منهما يشكل نظاماً متكاملاً ومعقداً من الظواهر المترابطة المتكاملة مما يجعل من البحث العلمي في وحدة الظواهر أمراً مستحيلاً . وهذا يستدعي إيجاد الأساليب الملائمة التي تساعد على تبسيط البحث وتسهيل طريق الوصول إلى المعرفة العلمية ويمكن إتباع المراحل التالية:

أ. ضرورة الأخذ نظرياً بمبدأ استقلالية الظاهرة: إذ من الضروري والحالة هذه فصل الظاهرة موضـــوع البحث عن بقية الظواهر الأخرى ودراستها بصورة مستقلة.

ب. تحليل الظاهرة إلى العناصر المكونة لها: إن أية ظاهرة تتألف من مجموعة من العناصر وإن إدراك هـــذه الظاهرة يستلزم أولاً معرفة عناصرها . أي لابد من تجزئة الظاهرة أي تفتيت الكل إلى أجزاء.

ونجد عادة أن هناك في كل ظاهرة عناصر أساسية وعناصر ثانوية.

ويقصد بالعناصر الأساسية تلك التي تلعب دوراً أساسياً في نشوء وتطور الظاهرة بينما يكون للعناصر الأخرى دور ثانوي ويطلق على هذا الأسلوب في البحث أسلب التحليل العلمي.

ج. إعادة تركيب عناصر الظاهرة: إن البحث العلمي لا يتوقف عند مرحلة التحليل. إذ لابد بعد تجزئة الظاهرة إلى عناصرها من إعادة توحيد وتركيب هذه العناصر حسب التسلسل الذي يحتله كل عنصر في سلم الأهمية . فعندما يقوم العالم الطبيعي بتحليل عناصر ظاهرة المطر يستنتج من هذا التحليل العناصر الأساسية والثانوية المركبة منها هذه الظاهرة . وهذا الأسلوب هو ما ندعوه بأسلوب التركيب العلمي.

إن التحليل والتركيب يشكلان إذن أسلوباً متكاملاً في البحث العلمي. إذ لا يجوز كما هو واضح التوقف عند مرحلة التحليل دون استكمالها بمرحلة التركيب . وبدون التكامل لا يمكن التوصل أصلاً إلى نتائج علمية كاملة . إلا أن هناك فارقاً يجب ملاحظته بين أشكال البحث في الظواهر الطبيعية وبين أشكال البحث في الظواهر الاجتماعية . إن دراسة الظواهر الطبيعية أكثر سهولة إذ أن عالم الفيزياء أو الكيمياء يستطيع أن يستخدم في عملية التحليل والتركيب وسائل مخبرية في دراسة لظاهرة طبيعية معينة بينما لا يستطيع الباحث الاجتماعي فعل ذلك . ولذا فلابد من أن يأخذ تحليل وتركيب الظاهرة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية في ذهن الباحث شكلاً تجريدياً ويصبح التجريد العلمي شكلاً ضرورياً لا غنى عن استخدامه في تحليل وتركيب الظواهر الاجتماعية المختلفة .

2.3. التجريد العلمي للظواهر الاقتصادية:

يفهم من التجريد عادة أنه الانسلاخ عن الواقع الموضوعي . أو هو عبارة عن حالة تصور ذهني لا ارتباط بينها وبين الواقع المحدد والملموس إلا أن هذا التفسير لفكرة التجريد يتعارض مع المفهوم الدقيق للتجريد العملي.

إن التجريد العلمي هو طريقة من طرائق البحث العلمي يمكن استخدامها عند دراسة نظام متشابك من الظواهر.

فنحن نلاحظ أن النظام الاقتصادي يتألف من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب والأشكال.

وهذه الظواهر والعلاقات تشكل في ترابطها الصورة المحددة والملموسة لهذا النظام ، بالرغم من أن بعضها يظهر للعيان وكأنها ظواهر منفصلة عن بعضها البعض. فنحن نرى السلعة والنقد أحياناً باعتبارهما ظاهرتين اقتصاديتين مستقلتين علماً أنهما تشكلان فيما بينهما نظاماً مترابطاً من العلاقات السلعية – النقدية.

إن المعرفة الملموسة والشاملة لأي نظام اقتصادي تستلزم الإحاطة بكل جوانبه وعناصره ، والإحاطة كذلك بالعلاقات الضمنية القائمة بين هذه الجوانب والعناصر الاقتصادية المختلفة . ولكن حتى نتمكن من الوصول إلى المعرفة الشاملة والملموسة وجب عدم دراسة النظام الاقتصادي ككل. ونظراً لصعوبة البحث في تناول هذا النظام دفعة واحدة فلا بد من اللجوء إلى التبسيط أي تحليل النظام إلى العناصر والأجزاء المكونة له والبحث في كل جزء على حدة . ومن خلال تركيب المعرف الجزئية للظواهر المختلفة يمكن

التوصل إلى المعرفة الشاملة حول النظام ككل. وعندما نقوم بتجريد ظاهرة اقتصادية عن بقية الظواهر فإن مثل هذا التجريد لا يعني بأي حال من الأحوال الانسلاخ عن الحقائق الموضوعية بقدر ما يقصد به أسلوب في المعالجة العلمية لجوانب النظام الاقتصادي بصورة متدرجة وانتقالية. والتجريد بهذا المعنى يهدف إلى تسهيل البحث العلمي من أجل التوصل إلى نتائج علمية محددة.

إن التجريد العلمي متخذ في ذهن الباحث الاقتصادي مراحل مختلفة، في المرحلة الأولى يجب تحديد الشكل الخارجي للظاهرة موضوع البحث وفي المرحلة الثانية ينتقل للتحليل من تحديد الشكل إلى تحديد جوهر ومحتوى الظاهرة الاقتصادية.

وإذا أمكن تحديد العناصر والعلاقات الضمنية المكونة للظاهرة أمكن بالتالي معرفة عوامل نشوء الظاهرة واتخاذها شكلاً معيناً . وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة معينة تبدأ المرحلة التالية في بحث ظاهرة أخرى وهذا حتى يمكن بالنهاية الوصول إلى معرفة وإدراك طبيعة جميع الظواهر الاقتصادية ومن ثم العلاقات الضمنية والترابط بين هذه الظواهر.

ويتم التعبير عن المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من المفاهيم والمقولات الاقتصادية فعندما يتم البحث في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً فإن هذا البحث يتوصل في النهاية إلى تحديد علاقاته في صورة مفاهيم ومقولات اقتصادية محددة. إن دراسة كل من السلعة والنقد والقيمة ورأس المال والربح والفائدة توضح جانباً معيناً من الاقتصاد الرأسمالي.

وبإيجاد العلاقة فيما بينها جميعاً يمكن أن نوضح الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

ولابد أخيراً من إبداء الملاحظات التالية بخصوص المنهج في علم الاقتصاد:

- أن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة ليست علاقات ساكنة وإنما هي علاقات تتصف بالديناميكية والتغير والحركة والانتقال من شكل إلى آخر. وإن طريقة البحث يجب أن تتناول أيضاً حركة التغير في هذه العلاقات أي يجب أن تتناول نشوءها وتغيرها في آن واحد.
- أن هذا التغير في العلاقات الاقتصادية يتخذ صورة الانتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المركبة – وإن طريقة البحث تبدأ عادة من دراسة الأشكال البسيطة وتنتهي بدراسة الأشكال الأكثر تعقيداً. إن دراسة النظام الرأسمالي مثلاً أول ما تتناول دراسة السلعة باعتبارها أبسط أشكال الظواهر الاقتصادية ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر المعقدة.
- إن عالم الاقتصاد يختار لموضوع البحث الحقائق الجوهرية والأساسية ويترك جانباً الظواهر العارضة والتي تظهر بفعل الصدفة.
- بالرغم من أن التجريد العلمي يبقى أسلوباً أساسياً وملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية. إلا أن ذلك لا يعني استحالة اللجوء إلى التجارب التطبيقية في الميادين الاقتصادية إذ من الممكن إجراء

التجارب على بعض الإجراءات الاقتصادية في نطاق مؤسسة اقتصادية واحدة وذلك للتأكد من إمكانية تعميم نتائج هذه التجربة في المجالات الاقتصادية الأخرى.

4. المذاهب في علم الاقتصاد:

إذا كانت المهمة الأساسية لعم الاقتصاد هي البحث في العلاقات والقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة . يمكن لنا حينئذ أن نستنتج بعض الملاحظات الأساسية:

- إن دراسة علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تتم من خلال ربط أشكال هذه العلاقات مع أشكال ومستوى تطور القوى المنتجة . نظراً لأن هذين العنصرين يشكلان معاً نمط الإنتاج الاجتماعي.
- نظراً للأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية في نظام العلاقات الاجتماعية فهي تؤثر وتتأثر بأشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات الحقوقية و السياسية إلا أن علم الاقتصاد لا يتعرض عادة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى إلا ضمن الخطوط العامة للنتائج المترتبة على العلاقة المتبادلة بينها وبين العلاقات الاقتصادية.
- يتعرض علم الاقتصاد إلى السياسة الاقتصادية للدولة والإجراءات التي تتخذها في المجال الاقتصادي، أن لهذه السياسة وهذه الإجراءات عادة تأثيرها الخاص على مجرى الحياة الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية. وبهذه المناسبة من المفيد لفت الانتباه إلى أن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية التي تصدرها الدولة أمر آخر يختلف كلياً عن مفهوم القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشرنا إليها في فقرة سابقة.

وفي علم الاقتصاد كما في أي علم اجتماعي آخر ، توجد مدارس ومذاهب مختلفة . فالمدرسة الذاتية في الاقتصاد تعد العلاقة الاقتصادية علاقة ذاتية بحتة بين الإنسان والأشياء.

وحسب هذا الاتجاه فإن الموقف الذاتي للإنسان والذي يعكس مجموعة المشاعر والدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد. وفيما بعد سنرى كيف أن بعض نظريات القيمة الذاتية كنظرية المنفعة ونظرية المنفعة الحدية تتبنى المذهب الذاتي في تفسير القيمة . كما نرى أن كينز وأنصاره يتخذون من علم النفس أحد المنطلقات الأساسية في تفسيرهم للعلاقات والظواهر الاقتصادية.

أما المدرسة الموضوعية فهي تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات موضوعية وتخضع للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها خارج إرادة ووعي الإنسان.

وحسب هذا الاتجاه لا يمكن الأخذ بالدوافع النفسية والسلوك الذاتي لتفسير جوانب الحياة الاقتصادية.

فالسلوك الذاتي والدوافع الذاتية ما هي إلا شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يتحدد من ناحية أخرى بفعل شروط الحياة الموضوعية المختلفة التي تحيط بالإنسان.

وهذه المدرسة ترفض أن يكون علم النفس وما شابهه مفتاحاً لإدراك أبعاد الحياة الاقتصادية. وإنما على العكس من ذلك فإن إدراك القوانين الموضوعية للحياة الاقتصادية هو الذي يساعد على فهم الدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي والأشكال التي يتخذها في المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي.

5. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

1.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع،كذلك يرصد حالات الفقر والبطاله وأوضاع الريف وكذلك الديانات.

لقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد و علم الإجتماع ، فقال "ان التحليل الإقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الإجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي احتاروه." فعلم الإجتماع يقدم للإقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ و الجوالإجتماعي. مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد. فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ و الجو الإجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم و حل مشاكلهم.

2.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

فمما لاشك فيه أن إرتباط علم الإقتصاد بعلم السياسة هو إرتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام إقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها و مؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف طويلاً "بالإقتصاد السياسي".

كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الإقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع إقتصادية.

كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الإقتصادية.

3.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا.

فعلم الإقتصاد له علاقة بعلم التاريخ و ذلك بقدر إحتياج الإقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم و الأفكار الإقتصادية المختلفة و معالم كل من هذه النظم.

إن عالم الإقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد ، وتجارب الأمم الماضية في المجال الإقتصادي، وتلمس مواطن القوة و الضعف في التجارب الماضية.

إن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للإقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والإجتماعية و النفسية و الدينية للوقائع و الفعاليات الإقتصادية.

إن من العسير أن نفهم أسباب إرتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في أسبانيا و أوروبا عامة إذا جهلنا واقعة إكتشاف أمريكا و إكتشاف مناجم الذهب فيها. فأهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الإقتصادية.

والتحليل الإقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الإجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين.

فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود.

4.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الأحياء:

يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمياً ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

5.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث ان دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها.

6.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرت الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية.

ويعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك.

ومع تزايد إستخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics). وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يجمع كلا من الرياضة و الإحصاء.

7.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الأقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج وإلتبادل والاستهلاك. والباحث الإقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق و الإختيار و حاجاته.

لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك. إن أكبر دليل على هذه العلاقة هو تأثير الشائعة على الحياة الإقتصادية في بلد من البلدان.

فلو تصورنا إنتشار شائعة مفادها ان أزمة إقتصادية و نقدية سوف تحل بالمجتمع فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم و شراء الذهب مثلاً مما يؤثر على قوة و متانة العملة الورقية الوطنية. مثل ما حصل سنة 1929م، والأزمة الكبرى في النظام الرأسمالي، فبعد الإنخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تقاطر الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من إنهيار قيمة الدولار، ولكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار.

8.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء،..) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات؛ بين الأفراد والجماعات، والدول.

وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الأقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالإعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

9.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

يرى الكلاسيكيون أنه لا علاقة لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق، حيث إن علم الأخلاق يمثل دراسة ما يجب أن يكون في حين أن علم الاقتصاد لديهم يمثل دراسة ما هو كائن، فهو يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية الحكم عليها.

والحقيقة أن علم الاقتصاد لا يمكنه إهمال دور الأخلاق في توجيه سلوك الإنسان المؤثر في الموارد والحاجات والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

10.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

يبحث عم الجغرافيا في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية. ويأتي دور علم الاقتصاد للاستفادة من هذا العلم بما يخدم أغراض علم الاقتصاد. وهنا يجب أن نوضح علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان:

حيث يصف علم السكان أوضاع السكان المختلفة (توزيع السكان، الحجم، النمو، المواليد، الوفيات، الهجره) وينشر معلومات هامة وكبيرة تهم الباحث والمخطط الاقتصادي الذي يسعى لدراسة المجتمع وبحث قدراته واحتياجاته ويؤثر علم الاقتصاد على السكان من خلال معالجة متطلبات السكان وتنظيم نشاطاتهم الاقتصادية.

11.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

النظريات العلمية ومنها النظريات الإقتصادية لا تكون صحيحة إلاّ إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة. فإذا لم يكن هناك فعلاً مشكلة اقتصادية أو إجتماعية، لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية.

ويزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحثي مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة. فهناك نظريات وفرضيات تحتفل بها كتب الاقتصاد، ويجب أن تكون هذه الفرضيات منطقية ومبنية على حقائق ومسلمات، بحيث يمكن البناء عليها لاستخلاص أفكار جديدة.

وتعتمد الكثير من الدراسات والنظريات الاقتصادية على فرضية "الإنسان الرشيد" الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة له بأقل مجهود، وهذا الرشد يوجه خياراته وقراراته بحيث يمكن توقعها، ويعتبر هذا في الحقيقة جوهر علم الاقتصاد.

الفصل الثاني

طبيعة المشكلة الاقتصادية

تمهيـــد:

تكلّمنا في السابق عن ماهية علم الاقتصاد ، وعن المشكلة الاقتصادية والتي تتلخص في أن الحاجـــات أكبر من الموارد، وقد أدى وجود هذه المشكلة إلى مشكلة أخرى، ألا وهي مشكلة الاختيار، وهي أن على الإنسان أو المنظمة أو المجتمع أن يختار الحاجات التي يريد إشباعها أولاً، وبالتالي يعرف المـــوارد المحـــدودة لإشباع تلك الحاجات، وتتمثل في أنك حينما تختار صرف مواردك في فرصة معينة لاستثمارها واستغلالها فأنت في نفس الوقت تضيع فرصة أخرى، وهذا ما يسمى بالفرصة البديلة.

إن المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات تتمثل في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساساً إلى ندرة الموارد وعوامل الإنتاج، ولانهائية الحاجات.

فلو توافرت هذه دائماً وبالقدر المطلوب لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية إشباعا تاماً لزالت المشكلة الاقتصادية. في هذا المطلب سنحاول عرض مفهوم المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي.

1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: (عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج)، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها، أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية.

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية relative scarcity. للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها. ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.

وتعرف المشكلة الاقتصادية باهنا(عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية).

ونختار تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته اللانهائية من السلع والخدمات المحدودة. مما يدفعه إلى الاختيار.

فهذا التعريف يحتوي على كل أركان المشكلة الاقتصادية. وهي ندرة الموارد ولا نهائية الحاجات والاختيار.

2. طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى. وإشباع هذه الرغبات يتأتى بالحصول على السلع والخدمات فحاجة الإنسان إلى السلع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الإنسان كالغذاء اللباس، وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة. كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع والخدمات مختلفة

عن تلك التي كانت سائدة في العصور السابقة، أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من مرحلة لأخرى.

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في اركأنها (أسبابها) ولا في عناصرها من مجتمعٍ لآخر.

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر. محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات. وهذه الأركان يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي. يقول الدكتور جيمس جوارتيني: (كما كانت الموارد الإنتاجية التي تستخدم في أنتاج السلع محدودة،فأن السلع والخدمات تعتبر محدودة أيضاً، وعلى العكس من ذلك فأن رغبات الإنسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع. وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسين في علم الاقتصاد وهما الندرة والاختيار).

يمكن أن نوضح طبيعة المشكلة الاقتصادية من خلال الشكل كما يلي:

الشكل (1): طبيعة المشكلة الاقتصادية

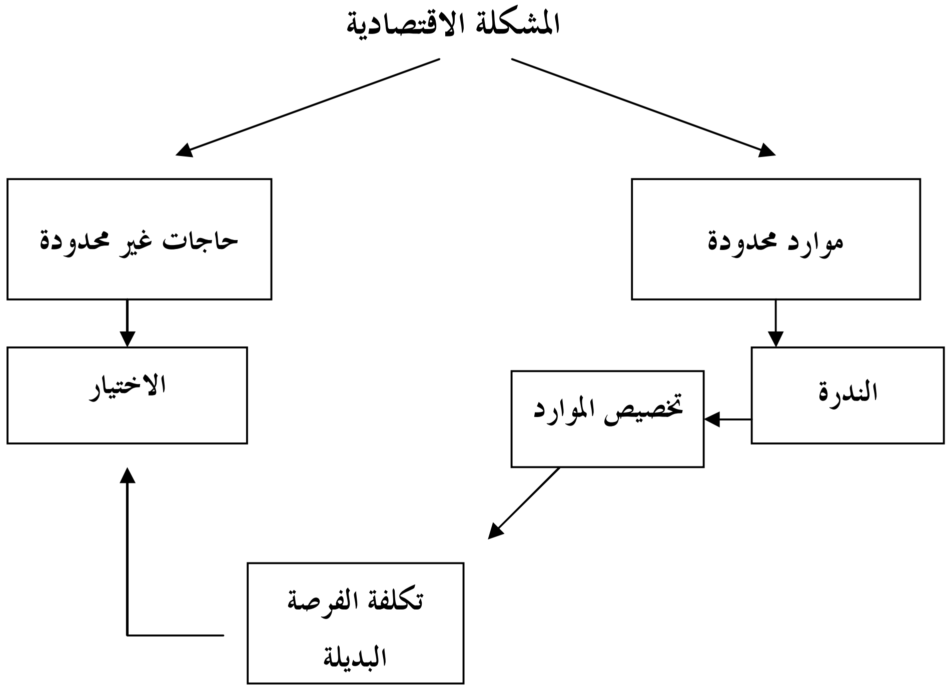

ويجب أن نعلم عند حديثنا عن المشكلة الاقتصادية أنها ذات طابع نسبي وليس مطلق ويتجلى ذلك فيما يلي:

- ❖ أن الندرة كمحرك لنشأة المشكلة الاقتصادية تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسالة نسبية. فالنفط مثلاً قد ينتج بكميات كبيرة ومع ذلك يظل سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية وذلك ببساطة لأن الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه على

الرغم من ضخامته، وحيث أن المشكلة الاقتصادية نسبية الطابع فأنه يمكن مواجهتها إما عن طريق زيادة الموارد أو تقليل الحاجات أو بذل الجهد في الاتجاهين معاً.

- أن المشكلة الاقتصادية كنتيجة مترتبة على ظاهرة الندرة وأن كانت تثور في كافة المجتمعات أياً كانت درجة تقدمها، وأياً كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق بها. فأن درجة حدتها والقدرة على مواجهتها تختلف من مجتمعٍ لآخر. فالمشكلة الاقتصادية تكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة اذا ما قورنت بالبلدأن الصناعية المتقدمة، وكذلك فأن المجتمع الذي يأخذ بالتخطيط الاقتصادي أقدر نسبياً على مواجهة المشكلة الاقتصادية.

3. المشكلة الاقتصادية والأسئلة الثلاث:

نتج عن وجود المشكلة الإقتصادية وما نتج عنها من مشكلة الاختيار وخطورته أن صارت هناك ثلاثة أسئلة مطروحة دائما تشكل مشكلة حقيقية أمام أي مجتمع ، وعليه أن يجد الإجابة على هذه الثلاث أسئلة التي تُكون في مجموعها الأركان الرئيسية لحل المشكلة الاقتصادية وتُقاس كفاءة أي نظام إقتصادي وفاعليته بمدى صحة إجابته على هذه الأسئلة:

- **ماذا ننتج:** ويتعلق هذا السؤال حول أي من السلع يتطلب علينا القيام بإنتاجها خاصة وأن مشكلة الندرة تحتم علينا ذلك، حيث أنه لا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد في الحصول عليها. وبالتالي، فإننا نواجه مشكلة الاختيار، التضحية، وتكلفة الفرصة البديلة.
- **كيف ننتج:** يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.
- **لمن ننتج:** ويركز هذا السؤال على ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكبر شريحة في الاقتصاد. فبسبب مشكلة الندرة، فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب إشباع حاجات ورغبات أطراف أخرى.

4. أركان للمشكلة الاقتصادية:

من خلال التعارف والمفاهيم التي تبناها الفكر الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، برزت هناك مجموعه من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، هذه العوامل والأسباب إتفق علماء الاقتصاد على أنها هي الأركان الرئيسة في المشكلة الاقتصادية. مع اختلاف التسمية فالبعض يطلق عليها أسباب والأخر أركان أو عوامل، هذه الأركان هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية إلا من خلال التعرف على هذه الأركان وذلك لفهم طبيعة المشكلة الاقتصادية.

ويمكن استخراج هذه الأركان من تعريف علم الاقتصاد. حيث يعرف بأنه: (العلم الذي يختص بدراسة وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق

توزيع الموارد المحدودة لإنتاج السلع بالشكل الذي يضمن الوصول برغبات المجتمع إلى أقصى حد ممكن من الإشباع). فأركان المشكلة الاقتصادية هي:

- ندرة الموارد.
- لا نهائية الحاجات.
- الاختيار.

فالإنسان يلجأ إلى إشباع رغباته اللامحدودة بموارد الأرض المحدودة لذلك يلجأ إلى الاختيار والفرصة البديلة، لعدم القدرة على إشباع كل حاجاته.

1.4. ندرة الموارد:

والمقصود بالندرة هو (الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان). أو هي عبارة عن (معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد* ما كبيرة نوعاً ما ولكنه يعتبر مورداً نادراً إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياساً بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات).

هذه هي أبرز التعارف للندرة النسبية والتي بمجملها تعني أن حاجات الإنسان أكثر من الموارد نسبياً. ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

أ. عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.**

ب. عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالأنسأن. وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجتع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما نعرف من إمكأنيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد.

ج. قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.

د. زيادة عدد السكان بنسبٍ تفوق الزيادة في الإنتاج.

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية. وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية،وبقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يسَّهل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع لا الحاجات الإنسانية.

---

* - يمكن تعريف الموارد بأنها كل ما تحتويه البيئة وينفع الإنسان ويساعده على البقاء، والموارد إما أن تكون طبيعية أو بشرية، فالإنسان نفسه وما يقوم به من جهدٍ عقلي أو فكري يسمى بالمورد البشري.

** - نعرض في هذا المبحث وجهة رأي الفكر الرأسمالي. وسنناقش هذه الأفكار في المباحث اللاحقة وسنعرض وجهة نظر الفكر الإسلامي في هذه القضايا.

ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء وفي ذلك الدول الغنية◆ أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمراً نسبياً. لذلك فأن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منّا دوماً حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر اشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

النذرة النسبية أساس علم الاقتصاد:

الندرة النسبية هي التي تدخل الموارد في حساب علم الاقتصاد. فالاقتصاد لا يعنى بالهواء أو أشعة الشمس لأن مثل هذه الموارد من الوفرة بحيث يأخذ كلْ حاجته منها. وبحيث لا تثار نتيجة لذلك أي مشكلة اقتصادية. لذلك فأن الاقتصاد لا يتدخل إلا حيث تكون الأموال نادرة بالنسبة للحاجات. وتبعاً لهذه النزعة فأن الندرة النسبية تعتبر أساس علم الاقتصاد.

2.4. لا نهائية الحاجات:

من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة. فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى.تعرف الحاجة بأنها: (شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادةً إحساس بالحرمان وبعدم الرضا، أو الألم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها). ورغم تعدد معاني الحاجة فأنها تدل دائماً على حالة نفسية. ولكن الحاجة في علم النفس تختلف عن الحاجة في الاقتصاد.فالذي يفرق بين الحاجة النفسية والحاجة في الاقتصاد، هو وسيلة إشباع هذه الحاجة أي موضوع الحاجة فإذا كأن موضوع الحاجة مالاً اقتصادياً، أي نادراً بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية ويترتب على مفهوم الحاجة في علم الاقتصاد ما يلي:

- لا يفرق الاقتصاديون بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة، ولا بين الحقيقية وغير الحقيقية أي تلك الناتجة عن سوء الفهم. ولا بين المشروعة وغير المشروعة مما يدخل في نطاق القانون.
- لا يهتم الاقتصاديون بالحاجات ولو كانت اقتصادية ما دامت لا تعدو مرحلة الحقيقة النفسية، بل لا بد أن تقترن هذه الحاجة بعنصر موضوعي يحولها إلى طلب.*

خصائص الحاجات:

أما أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:

◆ - لذلك يمكن أن نفرق بين الندرة والفقر. فالفقر يكون في المجتمعات الفقيرة فقط، ويكون ناتج عن نقص الموارد الأساسية للمجتمع، أما الندرة فتلازم كل المجتمعات حتى الغنية والمتطورة، وتكون هناك ندرة حتى مع وجود وضع إقتصادي في حالة انتعاش،وذلك لأن المقصود بالندرة .الندرة النسبية أي نسبةً لحاجات الإنسان.

* الطلب الفعال في علم الاقتصاد هو: الرغبة المقرونة بالقدرة على الشراء. وليس الرغبة المجردة. لذلك فالعنصر الموضوعي عند الاقتصاديين هو امتلاك ثمن السلعة المرغوب بها.

- **القابلية للتعدد:** فالحاجات الإنسانية في الأصل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات، وهي كثيرة بحيث تفوق القدرة على تحقيق إشباعها. وهذه الحاجات لا حدّ لها. مع العلم أن الكماليات تدخل في المفهوم الاقتصادي لكلمة حاجة.
- **القابلية للإشباع:** فكل حاجة قابلة للإشباع، لذلك فالمنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الاشباع**. ومعنى قابلية السلعة للإشباع هو أن مقداراً من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة. وترد قابلية الحاجة للإشباع إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة ولكن بعض الكتاب يستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود والحاجة إلى الترف.
- **القابلية للاستبدال:** وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة اخرى، أو الاستعاضة بسلعة بسلعة أخرى. ولهذا العامل قيمةً كبرى في الحياة الاقتصادية،إذ به يحد من سلطان التمادي في ارتفاع الأسعار من قبل المحتكر، مثلاً في رفع ثمن السلعة التي يحتكرها إلى ما لا نهاية من قبل المحتكر.
- **الحاجات والرغبات غير محدودة (لا نهائية):** أي عدم وجود نهاية لرغبات الإنسان، فهي قابلة للزيادة على مرّ الزمن.
- وكذلك من خصائص الحاجات **القابلية للقياس والقابلية للانقسام.**

3.4. الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الأنسأنية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الإختيار بين أي الحاجات يشبع أولاً، وذلك لعدم القدرة على اشباع كل هذه الحاجات. فندرة الموارد يتطلب منّا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجهٍ ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللامحدودة. وهذا يتطلب منال ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات. ويقصد **بالاختيار:** (الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها). وكما أن الفرد يواجه دائماً بمشكلة الاختيار فأن الجماعة أيضاً تواجه بنفس المشكلة وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى.

أي أن الدولة مطالبة دائماً بأن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة وأن تتجنب أي ضياع فيها. (لذلك نجد أن الدول والجماعات المتقدمة تراعي هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام المثلى التي

** قانون تناقص المنفعة الحدية: الذي ينص على أن المنفعة المكتسبة من السلعة تميل إلى التناقص مع استرار استهلاك وحدات من نفس السلعة.

تؤدي إلى تحقيق أعلى إشباع ممكن لأفرادها، وذلك بالمقارنة الأخرى البديلة ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباعٍ ممكن بأقل قدر من الموارد).

وتواجه مشكلة الاختيار معظم دول العالم بدرجات متفاوته، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني. والذي يوضح توزيع الموارد بين الاختيارات السلعية في إطار محدودية الموارد.

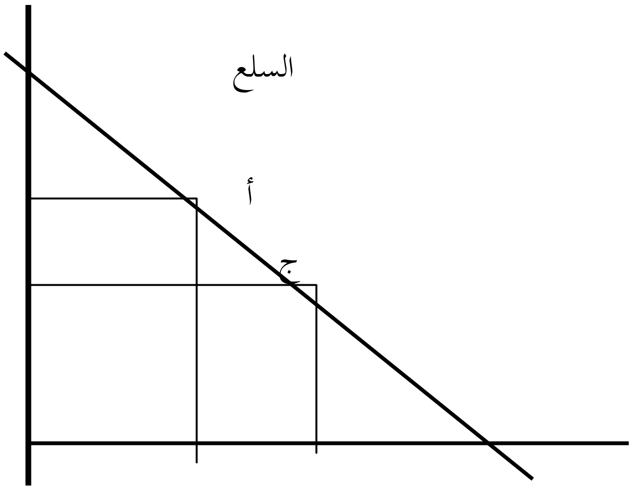

الشكل يوضح منحنى توزيع الموارد بين الاختيارات السلعية في إطار محدودية الموارد.

يمثل الشكل الأعلى أن الدولة أمام الاختيار عند أحد مستويات الإمكانية الإنتاجية لإنتاج سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية، اختيار مقدار (ج) من السلع الإنتاجية و (د) من السلع الاستهلاكية أو أن يختار(أ) من السلع الإنتاجية فيجب أن يختار (ب) من السلع الاستهلاكية.

ومن الملاحظ من الشكل أنه كلما زادت السلع الإنتاجية تقل السلع الاستهلاكية. والتي تسمى ب تكلفة الفرصة البديلة. والتي تعني (التضحية التي يتحملها الفرد _أو المجتمع _ للحصول على بديل معين وذلك بتركه بديلاً أبدائل أخرى.

وكذلك يظهر لنا مفهوم التضحية (sacrifice)، وذلك لأننا لو استعملنا مورداً معين لاستعمال معين،فلا بد أن نضحي في سبيل ذلك بالاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. وذلك مثلاً لو استخدمنا أرضاً للبناء فأن ذلك سيكون على حساب زراعتها. وبمعرفة تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة يمكن اتخاذ القرار بتخصيص الموارد المحدودة لإنتاج أو اختيار السلعة التي لها الأولوية القصوى.

لذلك فالمشكلة الاقتصادية تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

الفصل الثالث

المشكلة الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية

تمهيـــد:

تكلّمنا في السابق عن ماهية علم الاقتصاد وعن المشكلة الاقتصادية، والتي تتلخص في أن الحاجـــات أكبر من الموارد، وقد أدى وجود هذه المشكلة إلى مشكلة أخرى، ألا وهي مشكلة الاختيار، وهي أن على الإنسان أو المنظمة أو المجتمع أن يختار الحاجات التي يريد إشباعها أولاً، وبالتالي يعرف المـــوارد المحـــدودة لإشباع تلك الحاجات، وذكرنا بعد ذلك خطورة الاختيار، وتتمثل في أنك حينما تختار صرف مواردك في فرصة معينة لاستثمارها واستغلالها فأنت في نفس الوقت تضيع فرصة أخرى، وهذا ما يـــسمى بالفرصـــة البديلة.

ونتيجة لكل ما سبق فقد توصلنا في النهاية أن أي مجتمع في الدنيا يجد نفسه أمام ثلاثة أســئلة عليـــه حلها:

- ماذا ننتج من السلع والخدمات؟!
- كيف ننتج هذه السلع والخدمات؟!
- لمن ننتج هذه السلع والخدمات؟!

وقد ظهر للإجابة على هذه الأسئلة ما يسمى بالنظام الاقتصادي.

والنظام الاقتصادي هو الطريقة أو الآلية المتّبعة في علاج المشكلة الاقتصادية. فطريقة الإجابة على هذه الأسئلة هي التي تحدد النظام الاقتصادي، وتشترك هذه الأنظمة في هدف واحد وهو اســتخدام المـــوارد أحسن استخدام ممكن لإشباع حاجات أفراد المجتمع بأقصى إشباع ممكن في مرحلة معينة. إذن تتفق النظم الاقتصادية في الهدف، ولكن تختلف عن بعضها البعض في الكيفية والوسائل التي تتبعها للوصول إلى ذلـــك الهدف، وبقاء أي نظام اقتصادي أو تغيره يتوقف على قدرته على التعامل مع المشكلة الاقتصادية بكفـــاءة وفاعلية.

ولعل ذلك يفسر لنا تغير النظم الاقتصادية عبر تاريخ البشرية من النظام الاقتصادي البـــدائي ونظـــام اقتصاد الرّقّ والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي المختلط، علمًا بأننا سنتناول - إن شاء الله - النظم الاقتصادية الحديثة فقط، وهي النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي والنظام المختلط؛ ذلك لأن الأنظمة الأخرى تكاد تكون قد انقرضت وفي إطار التنظير.

1. النظام الرأسمالي:

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة وتيسير وممارسة النشاط الاقتصادي والتنافس فيما بينهم بهدف تحقيق المكسب المادي.

ويتمتع النظام الرأسمالي إلى هذه اللحظة بقدرته على التجدد والاستمرار وقابليته للإصلاح؛ الأمر الذي جعل أغلب دول العالم اليوم تتوجه نحو الاتجاه الرأسمالي.

1.1. خصائص النظام الرأسمالي:

يتسم النظام الرأسمالي بعدة خصاص نلخصها في:

أ- الملكية الفردية لعناصر الإنتاج:

حيث يقوم النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك بالبيع وخلافه، وله الحق في استغلاله في أي مجال طالما لا يتعارض مع القانون. فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه في النشاط الزراعي أو الصناعي أو يتركه عاطلاً، فهو له مطلق الحرية فيما يملك، ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاص لعناصر الإنتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءًا مما يملكه ويدخر الباقي، وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل، فبدون الباعث على الادخار الذي يتيحه نظام الملكية الفردية لا تتوافر الأموال التي توجّه إلى الاستثمار.

ويترتب أيضًا على حق المستقبل أو ليتمتع بها أبناؤه وبقية ورثته، وبذلك يتوفر المزيد من دافع الادخار، ومن ثم المزيد من حوافز الاستثمار.

وبالطبع فهذه الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد ليست حرية مطلقة تمامًا، بل في داخل الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، فهناك أنشطة غير مشروعة تمارس بما يعرف بالاقتصاد الخفي مثل بيع المخدرات مثلاً، فالحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي مكفولة لكل الأنشطة المشروعة فقط.

ب- حافز الربح:

يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة؛ لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر؛ فقد يربح أو يخسر، هذا، وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة. كما أنه يحقق المزيد من الأرباح، وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضًا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي وتعمل دائمًا على تنميته؛ حيث إن مزيدًا من الأرباح يعني في النهاية مزيدًا من الإنتاج.

ج- سيادة المستهلك:

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتّجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذن فرغبات المستهلكين الزائدة هي التي تقرّر ما ينتجه المنتجون، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، إن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها.

د- المنافسة:

وهي من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السوق إلا الأكفاء، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد ومن ثم التخصيص الكفء للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة. ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر.

وهكذا يؤدي التنافس بين المنتجين فيما بينهم وبين المستهلكين فيما بينهم إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية؛ حيث إن توفر خاصية المنافسة يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

هـ- جهاز الثمن هي الآلية التي تحدد الأسعار:

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أنظم ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق.

مثال ذلك: إذا ارتفع طلب المستهلكين على شراء المياه المعدنية حتى صار طلبهم عليها أكبر من الكمية الموجودة في السوق سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المياه المعدنية، وبالتالي سيتجه المنتجون إلى إنتاج مياه معدنية أكثر لتحقيق ربح أكبر، وبالتالي سيزيد إنتاج المياه المعدنية بالفعل، والعكس إذا قلّ طلب المستهلكين على الدجاج سيقل سعر الدجاج، وبالتالي سيقل عدد المنتجين للدجاج. هذا التفاعل بين قوى العرض والطلب وما يؤدي إليه من تحديد ثمن للأسعار والكمية المنتجة للسلع، هذا ما يعرف بجهاز الثمن.

2.1. كيف أجاب النظام الرأسمالي على الأسئلة الثلاثة:

من خلال قراءتك لخصائص النظام الرأسمالي في المقال السابق؛ تستطيع أن تستنتج كيف أجاب على الأسئلة الثلاثة، والتي تحدد نوعية النظام الاقتصادي: وهي ماذا تنتج؟ وكيف تنتج؟ ولمن تنتج؟ والذي أجاب على هذه الأسئلة الثلاثة في النظام الرأسمالي هو جهاز الثمن.

أ- ماذا تنتج؟

أجاب جهاز الثمن على هذا السؤال من خلال التفاعل بين المستهلكين والمنتجين، أي تفاعل قوى العرض والطلب؛ فحينما يزداد طلب المستهلكين على سلعة أو خدمة؛ يتجه المنتجون إلى إنتاجها لتحصيل الربح، وبالتالي يجاب على سؤال: ماذا تنتج؟

ب- كيف تنتج؟

أجاب جهاز الثمن أيضًا على هذا السؤال من خلال حرص المنتجين على تحقيق أعلى ربح ممكن فيما يعرضونه من المنتجات، وبالتالي ستتحدد كيفية إنتاجهم بناءًا على تحقيق أقل تكلفة ممكنة في الإنتاج، وهكذا يجاب على سؤال: كيف تنتج؟

ج- لمن ننتج؟

أي كيفية توزيع الناتج على الذين شاركوا في إنتاجه؟ وقد أجاب جهاز الثمن على هذا السؤال، حيث يقوم بتحديد نسبة مساهمة كل عامل في الإنتاج، وعلى قدر نسبته من الإنتاج يكون نصيبه من الناتج، وهكذا يتوزع الناتج على من شاركوا في إنتاجه.

ومن الجدير بالذكر أن جميع عناصر الإنتاج لها نسبة في المشاركة في العملة الإنتاجية، وليس العنصر البشري فقط وهكذا يتوزع الناتج على جميع عناصر الإنتاج: البشري ورأس المال والتنظيم وهكذا، كل بحسب نسبة مساهمته في العملية الإنتاجية.

3.1. عيوب النظام الرأسمالي:

عندما طُبق النظام الرأسمالي في الواقع؛ أسفر عن بعض العيوب، وذلك نتيجة لصعوبة توفر الشروط اللازمة لنظام رأسمالي مثالي، بمعنى أنه حتى يتحقق نظام رأسمالي مثالي، يكون فيه جهاز الثمن هو المتحكم في الأسعار وفي الكميات المنتجة؛ لا بد من وجود المنافسة الكاملة التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدًا من البائعين والمشترين، بحيث لا يكون لأي واحد منهم بمفرده القدرة على التأثير على السعر وظروف السوق، مع وجود حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج، وحرية الدخول والخروج في السوق، والعلم الكامل بأحوال السوق.

وقد كشفت التجربة الرأسمالية أن هذه الشروط قل أن تتوافر مجتمعة، وأن تلك الصورة المُثلى لم تتحقق في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزمن.

ولكن من باب الإنصاف علينا أن نعترف بأن النظام الرأسمالي يتمتع بمرونة وقدرة على التكيف، وقد أضيفت له الكثير من الإصلاحات مع الزمن، مما جعله يستمر حتى الآن، ويحقق نجاحات أكبر من النظام المنافس له وهو النظام الاشتراكي، وأبرز عيوب النظام الرأسمالي هي:

أ- نمو ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاقم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضًا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

ب- سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرًا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج.

ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية؛ حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية؛ فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخاباها، بما يملكون من أموال تتفق من الإعلام والدعاية وشراء الذمم.

وبمرور الوقت تجد الأسر الغنية تزداد قوة وأحكامًا، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة فقر آبائها.

ج- تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة.

ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضًا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ولذلك يمكن القول: إن التقلبات الاقتصادية رواج وكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود.

د- الحرية الوهمية:

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج؛ فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبًا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكوِّن غالبية الشعب، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة؛ حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، فأي حرية كان يملكها أكثر من 12 مليون عامل في الولايات المتحدة، كانوا في حالة بطالة خلال الثلاثينات، حيث ساد العالم أزمة عالمية كبرى.

أما حرية الاستهلاك فليست مطلقة كذلك، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض؛ لا تحصل إلا على الضروريات.

ويمكن تشبيه النظام الرأسمالي بنظام المرور في مدينة كبيرة، حيث إن الشوارع قد أعدت لسير السيارات فيها، ثم تركت السيارات بمختلف أنواعها للسير في الشوارع بدون تنظيم المرور، ففي هذه الحالة سيقع الكثير من الحوادث، وتعم الفوضى، وترتبك حركة المرور، وستكون النتيجة الحتمية لمثل هذه الحالة أن يحصل سائقو السيارات الصغيرة، الذين يحصلون على قدر بسيط من الحرية يهددون به حياة راكبي

الدراجات، وهؤلاء بدورهم يحصلون على قدر طفيف جداً من الحرية يعرضون بها حياة المشاة للخطـــر، وهكذا نجد أنه في هذا النظام يحصل القوي على حريته، أما الضعيف فلن تكون حريته إلا كلمة خالية من كل معنى، وبذلك ينتصر قانون الغابة حيث تعيش الذئاب الحرة مع الخراف الحرة.

2. النظام الاشتراكي:

الاشتراكية من الناحية العلمية تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية سواء الإنتـــاج والأراضـــي والآلات والمصانع للدولة، بمعنى آخر: فإن الاشتراكية على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعيـــة لعناصر الإنتاج المختلفة.

أي أنه من المفترض في النظام الاشتراكي أن لا يملك واحد من الأفراد شيئًا من عناصر الإنتـــاج، لا يملك أرضًا ولا مصنعًا ولا آلات، وإنما كل ذلك ملك للدولة وجميع الأفراد يعملون لـــدى الدولـــة [في القطاع العام]، ونظير ذلك تقوم الدولة بسد حاجتهم من الطعام والشراب، وتوفير الخدمات المختلفة لهم من الصحة والتعليم وغير ذلك.

1.2. كيف نشأ النظام الاشتراكي ؟

مرَّت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الاشـــتراكية المثاليـــة، وتعتبر نشأت هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم، ويزول من المجتمع كل صور الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد ظلت هـــذه الأفكار مضمره في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى جاء القرن التاسع عـــشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية، وذلك من خلال كارل ماركس الذي قـــام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبادئ الرأسمالية، وسانده في ذلك التفـــاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانته طبقة العمال في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

2.2. خصائص النظام الاشتراكي:

يتسم النظام الاشتراكي بعدة خصائص نجملها في الآتي:

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

وقد ذكرنا ذلك أن وسائل الإنتاج ملك المجتمع وليس ملك الفرد، أي أن الملكية الفردية في النظـــام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة؛ مثل المساكن والأدوات المترلية وغيرها من السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين؛ إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعًا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي الزراعيـــة، أو الـــصناعات الصغيرة؛ فمثلًا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملُّـــك مـــساحة مـــن الأراضي الزراعية.

ب- جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد:

نتيجة الملكية الدولة لعناصر الإنتاج، فالذي يقوم بتحديد كيفية توزيع الموارد هي الدولة [جهاز التخطيط داخل الدولة].

وذلك من خلال وضع خطة قومية شاملة، هذه الخطة تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة.

وهذا بالطبع يحتاج إلى حصر دقيق جدًا لجميع موارد المجتمع ولحاجات الأفراد داخل المجتمع؛ حتى تتمكن الدولة من التخطيط لكيفية توزيع الموارد على الحاجات، وقد وصل الأمر في ذلك أنه على سبيل المثال في مصر في الخمسينات كان يخطط لكيفية توزيع الشاي، فيحسب أن المواطن المصري يشرب في اليوم في المتوسط ثلاث كبايات شاي، أي ما يعادل مثلاُ ثلاث معالق صغيرة، المعلقة مثلًا عشرون جرام واضرب عشرون جرام في ثلاثة يعطيك 60 جرام، أي المواطن المصري الواحد مثلًا يحتاج إلى 60 جرام من الشاي يوميًا ،واضرب في عشرين مليون مثلًا عدد الشعب المصري آنذاك يعطيك كذا وكذا كيلو من الشاي علينا إنتاجه في اليوم، وهكذا كل شيء تخططه الدولة في الدواجن في اللحوم في الثياب.

ج- إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح:

حيث يهتم النظام الاشتراكي كما ذكرنا بالقضاء على الطبقية، وجعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير؛ وبالتالي يلغي نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانًا؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا .

د- كل حسب طاقته وكل حسب حاجته:

أي يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته [حاجه الفرد]، ومعنى ذلك لو عندنا شخصان؛ أحدهما شاب في الخامس والعشرين من عمره متزوج وعنده طفل واحد ويعمل اثنتي عشر ساعة في اليوم [على قدر طاقته التي يستطيع العمل بها]، والآخر رجل عنده خمسة وخمسين عامًا وعنده عشرة أولاد ويعمل أربع ساعات في اليوم [حسب طاقته]، ومع ذلك فالشاب يأخذ مائة جنية فقط في الشهر؛ لأنه لا يحتاج أكثر من ذلك فأسرته مكونة من ثلاثة أعضاء فقط هو وزوجته وابنه، أما الرجل ذو الخمسة والخمسين عامًا يأخذ أربعمائة جنيه في الشهر لأنه يحتاج إليها لينفق على أسرته المكونة من اثنتي عشرة عضوًا.

هذه هي أهم خصائص الاشتراكية، وقد تعجب بها لأول وهلة نظرًا لظهور بعض المميزات عند عرض النظام الاشتراكي في الإطار النظري كعدم وجود بطالة، فالدولة توظف جميع مواطنيها، وكل يعطي بقدر طاقته ويأخذ على قدر حاجته، وكعدم وجود معاناة لدى أفراد الشعب في الصحة مثلًا أو التعليم؛ فلا تجد

أشخاصًا يريدون دواءًا معينًا ولا يستطيعون شراءه لأن الصحة مجانية، ولا تجد شابًا يريد أن يتعلم ولا يستطيع دفع المصروفات فالتعليم مجاني، إلا أنه في الحقيقة انطوت الاشتراكية على عدة عيوب قاتلة جعلت أغلب الدول التي طبقتها تتحول إلى النظام الحر الرأسمالي، ولا يبقى في العالم اليوم إلا دولة أو دولتان تطبقان النظام الاشتراكي، وحتى مثل هذه الدول في طريقها للتغير للرأسمالية، وقبل أن نذكر لكم عيوب الاشتراكية نستطيع تلخيص الكيفية التي أجابت الاشتراكية بها على الأسئلة الثلاثة على النحو التالي:

3.2. النظام الاشتراكي و الأسئلة الثلاث:

أجاب النظام الاشتراكي على الأسئلة الاقتصادية الثلاثة ماذا تنتج، لمن ننتج، كيف ننتج على النحو التالي:

أ. ماذا ننتج؟

جهاز التخطيط في الدولة هو الذي أجاب على هذا السؤال، وذلك عن طريق تحديد الحاجات في المجتمع، وتحديد الموارد، ووضع خطة لكيفية توزيع الموارد على الحاجات.

ب. كيف ننتج؟

وجهاز التخطيط في الدولة هو الذي يتخذ القرار النهائي في هذا المجال، فهو الذي يحدد أسلوب الإنتاج ليلائم حجم الموارد المتاحة في المجتمع.

ج. لمن ننتج؟

أي كيفية توزيع الناتج على من شاركوا في العملية الإنتاجية، وهنا الدولة هي التي تجيب على هذا السؤال؛ فالدولة هي التي تحدد حجم العمالة ومعدل الأجر، وبالتالي نصيب الأجور في الدخل القومي، أما الفائض المتمثل في الربح فيذهب إلى خزينة الدولة لاستخدامه في أغراض الاستثمار.

3. النظام الاقتصادي الإسلامي:

1.3. الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي:

يقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى وهذه المبادئ الأساسية الثلاثة هي مبدأ الملكية المزدوجة ومبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرع و العقل ومبدأ العدالة الاجتماعية.

أ. مبدأ الملكية المزدوجة:

إن المذهب الإسلامي لا يتفق مع الشكل الرأسمالي للملكية، بأن الملكية الاجتماعية مبدأ عاماً، ولكن يُقر مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية ذات الأشكال المتنوعة، فهو يؤمن بالملكية الخاصة للأفراد و الملكية العامة للدولة في حدود ضيقة ويخصص لكل منها حقلاً خاصاً تعمل فيه.

ولهذا كان من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً وان سمح بالملكية الخاصة، لعدة من رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج، و إن كانت الملكية الخاصة عنده هي القاعدة العامة، كما و إن من الخطأ

أن يطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي وان اخذ بمبدأ الملكية العامة أو ملكيـــة الدولـــة في بعض الثروات ، لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه، وكذلك من الخطأ أيضا أن يُعد مزاجاً مركباً من هذا وذاك، لأن تنوع الأشكال الرئيسة للملكية في المجتمع الإسلامي لا يعـــني أن الإسلام مزيج بين المذهبين الرأسمالي والاشتراكي.. وإنما يعبر ذلك التنوع عن أشكال الملكية عن تـــصميم مذهبي أصيل قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة و الاشتراكية الماركسية.

ب. مبدأ الحرية الاقتصادية:

سمح النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، بحدود من القيم المعنويـــة الخلقية التي جاء بها الإسلام ويأتي التحديد الإسلامي لحرية الأفراد في النشاط الاقتصادي مـــن مـــصدرين أساسيين:

- **التحديد الذاتي:** الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته من المحتـــوى الخلقـــي والفكـــري للشخصية الإسلامية ويتكون هذا التحديد الذاتي طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإســـلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي حيث يتحكم الإسلام في كل مرافق هذا المجتمع.. ويتم هنا توجيه الافراد توجيهاً مهذباً وصالحاً، دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم.
- **التحديد الموضوعي:** الذي يتمثل في القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. وهو التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي بقوة الشرع ويقوم التحديد الموضوعي لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام على المبدأ القائل: (انه لا حدود للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بـــضرورتها فقد منعت الشريعة بعض.. النشاطات كالربا والاحتكار لأنها تعارض المثل والقيم الـــتي يتبناهـــا الإسلام).

ج. مبدأ العدالة الاجتماعية:

لم يتبن الإسلام العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، و لم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولا أوكلها إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة، الاجتماعية، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة، وإنما حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره، في مخطط اجتماعي معين – واستطاع – بعد ذلك أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حين تنبض جميع شرايينه وأوردته بالمفهوم الإسلامي للعدالة. وتقدم العدالة الاجتماعية من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي على مبدأين عـــامين، الأول مبـــدأ التكافل العام، والثاني مبدأ التوازن الاجتماعي، في التكافل الاجتماعي والتوازن في توزيع الثروة في المجتمع يتم تحقيق العدالة الاجتماعية – ان هذه الأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي التي تتمثـــل في ملكيـــة

وسائل إنتاج ذات أشكال متنوعة، يتحدد التوزيع خلالها – ثم حرية في النشاط الاقتصادي محدودة بالقيم الإسلامية والعدالة الاجتماعية التي تكفل للمجتمع سعادته وقوامها التكافل الاجتماعي والتوازن.
وللمذهب الاقتصادي في الإسلام صفتان أساسيتان هما الواقعية والأخلاقية:

- فأما الواقعية فالاقتصاد واقعي في غايته لأنه يستهدف في أنظمته وقوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها وخصائصها العامة... ويقيم مخططه الاقتصادي دائماً على أساس النظرة الواقعية للإنسان، ويتوخى الغايات الواقعية التي تتفق مع تلك النظرة – الأخلاقية حين نجد أن الإسلام لا يهتم بالجانب الموضوعي فقط وهو تحقيق الغايات، وإنما يهتم أيضا بالعامل النفسي. والطوعية.. لإتباع الطرق التي تتحقق بواسطتها الأهداف وبذلك يزج النظام الإسلامي العامل النفسي والذاتي بالطرق التي تحقق الغايات المرجوة، لذلك جعل الإسلام من الفرائض المالية (الخمس والزكاة مثلاً) عبادات شرعية، يجب أن تتبع عن دافع نفسي نيّر، يدفع الإنسان إلى المساهمة في تحقيق غايات الاقتصاد الإسلامي، بشكل واع ومقصود، طلباً لرضا الله تعالى والقرب منه.
- أن الأخلاق الاقتصادية لم تكن في العالم الإسلامي إلا مجموعة مثالية واذا ما رجع المفكر أو القضية لإثباتها كأصول لمنظومة التفكير الاقتصادي فان هذا لا يعني مطلقاً انها أخلاق اقتصادية معمول بها، ولا ننسى أن الفقه في هذا الميدان الاقتصادي على الخصوص، سلك في تشريعاته الموقف الوسط بين المثالية المتجلية في الأصول، والواقع الحي الذي يتجلى في المعاملات الكثيرة التطور في مختلف الأزمنة والمجتمعات.

2.3. خصائص الاقتصاد الإسلامي:

يمكن أن نجمل اهم خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي في النقاط التالية:

أ. الانطلاق من العقيدة:

وهذه أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي ، ولو نزعت منه هذه الخاصية لم ينجح ، وننوه هنا إلى أن الإيمان هو الاسم الوارد في الكتاب و السنة ، بدل كلمة العقيدة ، وذلك لدلالته على الهدف الأسمى من الإيمان وهو الأمن ، فلفظ الإيمان يطوي تحته هذا المعنى العظيم ، كما قال تعالى : { الذين آمنوا و لم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون } ، ولهذا فاستعمال هذا اللفظ بدل العقيدة ، أولى وأفضل ، فالإيمان كلمة خفيفة على النفس وحروفها سهلة ، وتشعر النفس بانجذاب نحوها ، كما أنها تدل أيضا على الانقياد ، بمعنى أن الله تعالى يريد بالإيمان التصديق الذي يتبعه انقياد ، وكلمة الإيمان تدل على هذا المعنى ، ذلك أن معناها ليس التصديق ، وإنما تصديق مع انقياد.
ومما يدل على ارتباط الاقتصاد بالإيمان : قوله تعالى : { ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون } .

ففي هذه الآية الكريمة ، بيان أن الإيمان والتقوى أهم أسباب الازدهار في الاقتصاد الإسلامي ، وهما سبب للبركات والرفاه ، كما يقول الاقتصاديون ، أن هدف الاقتصاد هو تحقيق مجتمع الرفاهية.

فالله تعالى يقول في هذه الآية ، إذا أردتم اقتصادا سليما ، يحقق الرفاهية ، فعليكم بتقــوى الله عــز وجل والإيمان.

كما يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :(لا يزيد في العمر إلا البر ولا يرد القدر إلا الدعاء وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه) [رواه ابن ماجه] ، وفي هذا تأكيد للعلاقة بين الإيمان والاقتــصاد الإسلامي.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ، أعني تأثير تقوى الله تعالى في الاقتصاد ، قوله صلى الله عليه وســلم: (من باع دارا ، ثم لم يجعل ثمنها في مثلها ، لم يبارَك له فيها) [رواه الضياء المقدسي والطيالسي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه].

فهذا ـــ كما هو واضح ـــ لا علاقة له بالأمور المادية ، ولكن علاقته بالأمور الإيمانية ، ومن أمثلــة ذلك ما نسمعه عن الذين دخلوا البورصة بأثمان بيعهم لبيوتهم ، ثم خسروا وانكسروا ، فهذا البعد ، بعــد إيماني غيبي لم ينبه عليه إلا في الاقتصاد الإسلامي ، ولا يعترف به الاقتصاد الملحد الذي لا يبني الاقتــصاد على الإيمان بالله تعالى ، الممحوق البركة ، الذي ملأ العالم جشعاً وفسادا.

ومن الأمثلة أيضا : قوله صلى الله عليه وسلم (ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله) [رواه مسلم من حديث أبي هريرة] ، فهذا المعيار خــاص في الاقتصاد الإسلامي ، وفيه يبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الزيادة والنقصان للمال ، تؤثر فيهما الصدقة على الفقراء ابتغاء وجه الله تعالى ، وذلك من جهتين:

- أحدهما: أن الله تعالى يدفع عن المسلم من البلاء والمصائب ، بسبب الصدقة، بما لو لم يتــصدق لاجتاحت ماله وهــو لا يــدري.
- الثانية: أن الله تعالى يجعل في المال القليل نفعا أكثر من المال الكثير.

ب. أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مستقل قائم على الوحي:

فليس هو حصيلة أفكار مرقعة شرقية وغربية ، ولا مصدره من بشر قد يبدلون ، ويغيرون أفكارهم فهم معرضون للصواب والخطأ .

وهذه أهم خصائص الإسلام بشكل عام ، فإنه لا يعتمد إلا على الوحي ، فهو نظام مستقل قــائم بذاته مصدره الوحي الإلهي.

وفي الإسلام ، كل النظريات الأخرى في الاقتصاد وغيره ، إنما تقاس على الوحي ، فمــا عــارض الوحي منها ردّ ، فالمعيار المطلق هو موافقة الوحي فحسب ، والواقع هو موضع الحكم ، وليس مــصدر الحكم .

بينما في الاقتصاد الرأسمالي مثلا ، المعيار هو النفعية ، كما أن الواقع هو موضع الحكم وليس مصدره.

ذلك أن العلمانية هي وعاء الاقتصاد الرأسمالي ، وهي مبينة على أساس أن الواقع القائم على الفائدة النفعية هو مصدر الحكم .

وأسس العلمانية الثلاث التي تقوم عليها هي: المادة والنفعية واللذة ، يقابلها عندنا الإيمان بالله تعالى والرسول والسعادة الأخروية .

كما قال شيخ الإسلام ابن تيميه: " الأصول الثلاثة التي اتفق عليها الرسل هي الإيمان بالله والرسل والمعاد".

ومن هنا فنحن ننبه إلى أن بعض البنوك الإسلامية بدأت تتأثر بالرأسمالية ، من حيث لا تشعر ، وذلك من جهة الحرص على المنفعة وجعلها مصدر الحكم أحيانا ، تحت غطاء من حيل.

ومن الأمثلة أن الفكرة في أرباح البنك الإسلامي مبنية على المضاربة ، حيث يدخل السوق ويوفر فرص العمل وينوع السلع وينافس بالأسعار ويحرك الاقتصاد ويضخ إلى السوق النقد والبضائع ، ويحرك الدورة الاقتصادية ، فيأخذ أموال الجماعة ويوظفها في مصلحة الجماعة ، وهذا يحتاج إلى إيمان وصبر ، وبه يتحقق الخير العام للمجتمع.

ولكن للأسف ، فقد استبطأت بعض البنوك الإسلامية هذه العملية ، ولهذا لجأت إلى حيل توفر عليها الجهد ، وتعجل الفائدة ، مثل توسيع الأمر في نظام المرابحة ، وقد وسعت بعض البنوك الإسلامية أرباحها من هذا المصدر ، لأنها وجدته أسهل وأسرع في تحصيل الربح المضمون ، ذلك أنها جعلت نظام البيع بالمرابحة ، ما هو إلا جعل البنك الإسلامي نفسه وسيطا بين البائع أو التاجر والعميل ، فهو لا يحتاج إلا إلى أوراق وطاولة وموظف ، يعرف الزبون أن يوقع على الوعد بالشراء ، ثم يتصل البنك الإسلامي بالشركة التي تبيع السلعة ، وبالهاتف يقول للبائع هناك اشترينا منك السلعة الفلانية ، قل: بعت ، فيقول البائع هناك بعت ، ثم يوقع الزبون عند البنك الإسلامي ، على عقد البيع ، ويعطي البنك الإسلامي ثمن السلعة نقدا ، ويقاسط الزبون بالفوائد ، هكذا دون أي عناء ، سوى توقيع واتصال هاتفي فقط ، ويسمون هذا بيعا شرعيا ، ومضاربة شرعية للأسف .

وأنت إذا تأملت في هذه العملية وجدت أن البنك الإسلامي ، لم ينفع أحدا إلا نفسه ، ولم يزد شيئا في السوق ، ولم يقم بأي دور في الاقتصاد العام للمجتمع ، وإنما حمل الزبون دينا مع زيادة الفوائد، وهي نفس فكرة المرابي الذي يقول : أنا لا أريد أن أعمل ، إنما أجلس وأعطي نقودا ، وآخذ نقودا زيادة، فلا أدخل السوق ولا أوفر فرصا للعمل ، وهو أسلوب سهل لكسب المال دون تعب ، ولكنه يؤدي إلى تكديس الأموال بيد المرابي ، وتكديس الديون على الناس .

والمرابحة بالطريقة توسعوا فيها ، قد ظهرت صورها النهائية ، نفس صورة العملية الربوية ، ونتائجها هي نفس نتائجها ، وهي جعل المجتمع مدينا ، وجعل البنك هو الدائن العام لأفراد المجتمع ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ج. الاقتصاد الإسلامي يعتمد على القاعدة الفقهية التي تقول: إن الأصل في المعاملات الإباحة ، انطلاقا من القاعدة الشرعية " أن الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج " فكل ما لم يرد نص في تحريمه فهو مباح ، يقول تعالى { ما جعل عليكم في الدين من حرج }.

د. تحقيق المصلحة ودرئ المفاسد: حيث أن الاقتصاد الإسلامي، لا يحرم ولا يبيح إلا درءا لمفسدة أو جلبا لمصلحة عامة أو خاصة.

3.3. النشاط الاقتصادي في الإسلام:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس معتدل فلا يتعصب للفرد على حساب الجماعة ولا يتحمس للجماعة على حساب الفرد فهو يحاول ان يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهذا الرأي التوفيقي لا يبتعد كثيراً عن رأي بعض الاقتصاديين الجدد في المدرسة الكلاسيكية الجديدة في كل من انكلترا والدول الاسكندنافية، فالفرد هو محور النشاط الاقتصادي كله الا ان الدولة قد ترسم للفرد الاطار الذي يتحرك داخله والذي لا يجوز ان يتعدى حدوده حرصاً منها على مصلحة المجتمع في مجموعه حتى لا يختل التوازن بين مصلحة الفرد في فرديته وحريته ومصلحة المجموع. كما يوفق الاقتصاد الإسلامي بين الشطرين الذين يتكون منهما الإنسان وهما المادة والروح – والتعاليم الإسلامية تعطي المادة حقها من الرعاية والاهتمام وتدعو إلى العمل والانتاج وتحقيق الكسب، كما تعطي الروح ما تستحقه من الرعاية والعناية. فيدعو إلى مكارم الاخلاق وبذلك نجد انها توفق بين مطالب الحياة ومطالب الآخرة.

4.3. عوامل الإنتاج في الإسلام:

من المعروف ان عوامل الانتاج في الفكر الاقتصادي الرأسمالي هي رأس المال والطبيعة والعمل والتنظيم. اما في الفكر الاقتصادي الاسلامي، فقد أكد فقهاء المسلمين بأن الانتاج يقوم على دعامتين اساسيتين هما العمل والمال. أي ان عوامل الانتاج في الفكر الاقتصادي الإسلامي هما العمل والمال.

أ. العمـــل:

يرى الإسلام ان العمل ضرب من العبادة، فأختصه بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادي دعوة صريحة: فقال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) وقال (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) وقال (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضله) ويقول النبي?: (ان اشرف الكسب كسب الرجل من يده).

و لم يفرق الإسلام بين انواع العمل فكلها تتمتع باحترام المجتمع، انما عيش المرء عالة على سعي غيره هو الذي يستوجب وحده الاحتقار ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل ان الرسول نفسه اشتغل في بدء حياته

بالرعي، كما اشتغل بالتجارة. فالعمل والانتاج يرتقيان في نظر الاسلام إلى مستوى التعبد بـــل مـــستوى الجهاد في سبيل الله حتى أن النبي? فضل العمل و السعي في طلب الرزق على الانقطاع إلى العبـــادة فقـــد امتدح قوم رجلاً إلى رسول الله بالاجتهاد في العبادة والغنى عن العمل.. وقالوا صحبناه في سفر فما رأينـــا بعدك يا رسول الله اعبد منه، كان لا ينتقل من صلاة ولا يفطر من صيام، فقال لهم فمن كان يمونه ويقوم به؟ فقالوا كلنا يا رسول الله. قال كلكم اعبد منه . كما اعتبر الإسلام ان العمل نعمة تقتضي الشكر عليها ومن ثم الحفاظ عليها فيقول تعالى (ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم افلا يشكرون) هذه هي مترلة العمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ب. المـــال:

يشمل هذا اللفظ رأس المال المعروف في الفكر الاقتصادي. وكذلك الموارد الطبيعية اللازمة للانتاج إذ يعرف البعض المال بصفة عامة بأنه كل ما يمكن حيازته والانتفاع به، ولا يقع اسم المال الا على مالـــه قيمة يباع بها، فالشيء لا يعد مالاً في نظر البعض الا إذا تحقق فيه امران ـــ وعلى هذا الرأي:

احدهما إمكان حيازته واحرازه وثانيهما إمكان الانتفاع به. على ذلك لا تعد الأشياء النافعة والتي لا يمكن حيازتها اموالاً كالهواء الطلق وحرارة الشمس وضوء القمر كذلك لا تعد مالاً تلك الاشياء التي يمكن حيازتها ولكن لا ينتفع بها اصلاً كلحم الميتة والطعام الفاسد. وبذلك نجد ان عوامل الانتاج في الإسلام هما عاملان اساسيان الأول هو العمل والثاني هو المال الذي يشمل الموارد الطبيعية اللأزمة للانتاج وكـــل مـــا يمكن حيازته والانتفاع به.

5.3. الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام:

تمنح تعاليم الدين الإسلامي لكل فرد الحرية الكاملة في أن يتصرف بماله، ويمارس نشاطه الاقتصادي في التجارة والزارعة والصناعة لتنمية هذا المال وزيادته ولكنها تشترط لمنح هذه الحرية وحمايتـــها احتـــرام أحكام الشريعة الإسلامية. (فإذا ما حاول فرد أن ينمي ملكيته بالطرق التي لا تحترم هذه الأحكام ســـقط حقه في حماية الدولة له وجاز للدولة شرعاً ان تتدخل في هذا المجال لتمنع التعدي، ولتعيد الحق إلى نصابه، وان تضرب على أيدي العابثين حماية لمصلحة المشروع).

وبذلك تكون وظيفة الدولة وفقاً للتشريع الإسلامي هي حفظ الأمن والاستقرار في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الأعداء من الخارج،

لقد استطاعت الدولة الإسلامية أن تقوم بالوظائف الاقتصادية عن طريق نظام الحسبة: وهي الأمـــر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله.

واستطاع المجتمع المسلم من خلال نظام الحسبة (مراقبة الأسواق، والكشف عن الغشاشين والمحتكرين والمرابين، وغيرهم من الذين يتلاعبون بمصالح الناس، طمعا في الربح دون رادع من ضمير أو دين، فكانت الحسبة هي السلطة التي تقوم بدور المراقب وهي تمثل سلطة الدولة في الدفاع عن مصالح المجتمع).

ولابد من تعاون الأفراد والحكومة الإسلامية لإنجاح وظيفة الحماية وتحقيق الصالح العام. ومن أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها، المشروعات العامة ومراقبة النشاط الاقتصادي وتنظيم عرض النقود واتباع سياسات مالية ونقدية مناسبة كما أن مسؤولية الدولة في الإسلام تحقيق الضمان الاجتماعي في المجتمع.

فالمجتمع لا يخلو من فقراء وأغنياء، وقد حاول التشريع الإسلامي ان يسد حاجة الفقراء بجميع أنواعهم، فشرع لذلك النظم الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة المرضية في المجتمع وهي الفقر. فالدولة الإسلامية مسؤولة مسؤولية كلية عن الفقراء والأرامل والعجزة وغيرهم ممن لا يقدرون على كفاية أنفسهم، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه إذا لم يكن هناك من ينفق عليه ولا يجد عمل يكفيه.

وهذه المسؤولية تجعل الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع لأن الإسلام لا يعترف بمشكلة الفقر كأمر واقع.

لذلك اوجد لها الحلول الكفيلة بالقضاء عليها، والتاريخ الإسلامي يؤكد ان الدولة الإسلامية كانت تنفق من بيت مال المسلمين على الفقراء والعجزة والأرامل وغيرهم.

مما تقدم نلاحظ ان العلاقة في المجتمع الإسلامي بين الفرد والدولة والحاكم تتم من خلال كون الفرد هو المالك لجميع الاموال وهو صاحب الحق فيها.

والدولة هي التي تسهر على سعادة هذا الفرد وأمنه واستقراره والحاكم هو الشخص الذي يقوم بحماية الفرد وخدمته، دون ان تكون له اية ميزة مادية أو معنوية عن بقية الناس. اننا عندما نتعرض لدراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي، انما نتعرض له من وجهين اثنين.

- **الوجه الأول:** اكتشاف مختلف الأفكار الاقتصادية من خلال ما ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف وآراء الفقهاء والفلاسفة المسلمين – سواء ما كان منها شرعياً او أخلاقيا أو علمياً، ولا نريد ان يقتصر البحث هنا على الأفكار والنظريات العلمية، خصوصاً بعد ان أصبح لهذه الأفكار والنظريات اليوم أهمية تاريخية أكثر منها علمية مع العلم أننا لا نريد الاستخفاف بها إذا نظرنا إليها من هذا المنظار التاريخي لأنها قد تؤدي وظيفتها عندما يحتاج إليها المؤرخ الاقتصادي مثلاً،غير أن الأهمية العلمية المطلقة لهذه الأفكار قد أصبحت محدودة جداً. بسبب تطور الأبحاث الاقتصادية وقطعها مراحل حاسمة في طريق العلمنة.
- **الوجه الثاني:** تحليل وتدقيق المفاهيم الأساسية التي يدور حولها الفكر الاقتصادي الإسلامي. فنحصل من هذا التحليل على عرض هذا الفكر وتحديده كما هو بالحقيقة، وليس كما يحلو لبعضهم ان يراه. لقد وردت بعض المفاهيم غامضة إلى درجة ما فنجدها احياناً مزيجاً من العواطف والأخلاق والتفكير العلمي.

6.3. موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية:

الاقتصاد الإسلامي لا ينكر وجود المشكلة الاقتصادية، فهي موجودة ويشعر بها المجتمع والأفراد منذ الأزل، ولكن يرى أن المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية، هي ظاهرة وليست أصلا في الموارد كما تعتقد النظم الوضعية. بعبارة أخرى أن الأصل في الموارد هي الوفرة وليست الندرة، وقد أوجدها الله عز وجل وسخرها للإنسان وما على الإنسان إلا أن يعمل ويجتهد في البحث عنها واكتشافها واستغلالها. وهذه العقيدة لدى المسلم واضحة في القران الكريم والسنة النبوية، حيث لا يوجد مخلوق من المخلوقات إلا وخلق الله وكفل رزقه، قال تعالى (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) هود: 6 ، وقال تعالى (وفي السماء رزقكم وما توعدون) الذاريات: 22.

وقال تعالى (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) الذاريات: 58. وقال تعالى(نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيواة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجت)، وغيرها من النصوص الشرعية بهذا الخصوص.

أما ظهور المشكلة الاقتصادية فهي نتيجة لسوء استخدام الموارد او تكاسل الإنسان عن البحث عن رزقه، فهي تظهر وتختفي من مجتمع لآخر.

تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة أمور وهي:

أ. جانب الإنتاج: ويتمثل بتربية الإنسان على الإيمان والتربية الإسلامية الصادقة. وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة امور وهي:

- **العمل:** وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة. ويكون ذلك بعدة حوافز منها الحوافز الدينية التي تتمثل في إطاعة أوامر الله والشعور باداء الواجب الديني. ومنها الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع. والجانب الفرد والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة.
- **الموارد:** وذلك بالاستغلال الامثل لموارد المجتمع . والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية. وبعبارة اخرى فأن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الأنتاج. وتوسيع القاعدة الأنتاجية في الدولة. وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد.

ب. جانب الحاجات: ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفياً. فالاسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الاشباع. أنما يعتبر يعتبر فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن اشباعها.

ج. جانب التوزيع: يحاول الاقتصاد الإسلامي اقامة العدل في التوزيع. حيث يكون التوزيع في الإسلام على عدة مراحل وهي:

- ❖ **التوزيع الابتدائي:** والذي يحكم التملك من الأصل، فيضع ضوابط للملكية ولموضوع التملك حيث يحرم تملك السلع الضارة ويمنع التملك الا بالطرق المباحة التي منها العمل المباح. فقد حرم الاسلام التملك عن طريق الغش والخداع أو القمار والربا.
- ❖ **إعادة التوزيع:** والذي يعالج موضوع الفروق الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالمجتمع. حيث يظهر الفقر والحرمأن.وتركز الثروة فياتي اعادة التوزيع والذي يكون عن طريق الزكاة التي تفرض على الاغنياء لتوزع حصيلتها على الفقراء والمحتاجين. وكذلك عن طريق الميراث والذي يعيد توزيع الثروة بعدل.

مما تقدم نستطيع تلخيص أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي وفقاً لما يلي:

- المال بمختلف أنواعه ملك لله، والإنسان مستخلف على هذه النعم بتسخيرها له وخدمته.
- الإنسان يجب أن يتصرف بالمال وفق إرادة المالك الحقيقي (الله) ولابد من تنفيذ ما أمر به لتحقيق النظام.
- إن الله سبحانه وتعالى يطلب من عباده إنفاق المال في منفعة تعود على خلقه واقتصادهم.
- يوفق الاقتصاد الإسلامي بين المادة والروح، من خلال ارتباط الاقتصاد بالأخلاق والثقة والاطمئنان والتعاون في التعامل وفي التبادل.
- التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة.
- الاعتدال والتوسط في الإنفاق والنهي عن الإسراف والتبذير.

الفصل الرابع

تطور الفكر الاقتصادي

تمهيـــــد:

يمثل تطور الفكر الاقتصادي المحور الأساسي الذي دار في فلكه كل من الفلسفة الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، فكان الاختلاف في الفكر الاقتصادي يكمن في تحديد الحاجات من ناحية وفي تحديد الجهاز الذي يتولى تنظيم اشباعها، وبصدد هذا التحدي شهد التاريخ أشكالا متعددة من الفكر وأنماط عديدة من الأنظمة وهي في مواجهة المشكلة الاقتصادية.

فالفكر الاقتصادي هو الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية، ويتولى دراسة القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنتج النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلة الاقتصادية، فتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي شهده الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية.

1. الفكر الاقتصادي في العصور القديمة:

سنتعرض الى الفكر الاقتصادي عند الاغريق والرومان وسنورد فيما يأتي لمحة عن أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها الدارس ون للظواهر الاقتصادية في هاتين الفترتين:

1.1. الفكر الاقتصادي عند الإغريق:

تمثل الفكر الاقتصادي في العصور القديمة في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع آنذاك، وهي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي، وعليه من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان، فعند الاغريق خاصة عند أفلاطون وأرسطو وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، فقد مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع، فمجتمعهم كان منظم في صورة دولة المدينة وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا، ويجد أساسه في طريقة الإنتاج التي كانت سائدة آنذاك.

أ. الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:

تناول الفيلسوف الاغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية "و" القوانين"، حيث يرى نشأة الدولة ترجع الى اعتبارات اقتصادية فحاجات الانسان متعددة ولابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يكمن اشباع هذه الحاجات، فقد قسم أفلاطون المجتمع في مدينته المثالية القائمة على تقسيم العمل والاختصاصات الطبقية الى طبقة الحكام والتي تشكل الفلاسفة والحكماء والنبلاء والمحاربون، ولا يحق لهذه الطبقة التملك والتوريث، أما الطبقة الثانية فهي طبقة المحكومين التي تتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع والحرفيين، ويحق لهم الملكية

الفردية على عكس الطبقة الحاكمة لأنهم يهدفون الى تحقيق الأرباح، بينما آخر طبقة وهي طبقة الرق ويعتبرهم أفلاطون بأنهم العنصر الدائم في الحضارة الانسانية.

كما عرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية بمعنى وضع الملكية عامة للشعب، وهذا لكي يبعد عن طبقات المجتمع التقاتل فيما بينها على ملكية العقار.

وعليه فمن الأفكار البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية هي تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود، وأكد أيضا أن تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد بشرط أن يكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي يملكها الأفراد بصورة طبيعية، كما تجب الاشارة الى افكار أفلاطون المتعلقة بالنقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية.

ب. الفكر الاقتصادي عن أرسطو:

ناقض أرسطو أفلاطون في رأيه، ورأى أنه يكمن التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وبين أن الدافع الشخصي هو من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، كما ظهرت عند أرسطو أفكار اقتصادية من قبيل محاولته تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، حيث فرق بين قيمة الاستعمال التي تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص، وقيمة المبادلة التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض، واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة، كما درس أرسطو الاستغلال بصورة بسيطة تبعا للزمن الذي كان يعيش فيه، فقد فرق بين الثراء الطبيعي وغير الطبيعي، حيث اعتبر استخدام العبيد ثراء طبيعيا بينما اعتبر التجارة ثراء غير طبيعي، كما اعتبر سعر الفائدة والكسب منها ثراء غير طبيعي وقال إن النقود غير منتجة في ذاتها لذلك اعتبر الفوائد مرذولة وتعتبر من قبيل الثراء غير الطبيعي.

كما فرق أيضا بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال، حيث رأى أن النقود تهلك عند التصرف فيها أي عند استعمالها في شراء السلع والخدمات، في حين أنها لا تهلك بالاستعمال إذا أخذت وتم احتساب سعر فائدة عليها وعليه لم يميز أرسطو فقط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فقط بل استنتج العلاقة التي تجمعهما، وناقش مفهوم الاحتكار كموقف أو سلوك البائع الوحيد في السوق، واختلف مع أفلاطون في نظرته للنقود واعتبر أن استمرار أي مجتمع غير شيوعي تتطلب تبادل السلع والخدمات.

وهذا التبادل في بداية الأمر يأخذ صورة مقايضة، وليتفادى الأفراد الصعوبات التي تواجه المقايضة يلجؤون الى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للمبادلة، فمناقشة أرسطو لقضية المبادلة المتكافئة قاده الأمر الى الحديث عن استخدامات النقود كمقياس للقيمة وكوسيط للتبادل.

2.1. الفكر الاقتصادي عند الرومان:

بالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقاصاديا يرقى الى الفكر اليوناني، الا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها.

ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتع بما يملكه واستعماله فقط وانما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأف ا رد أو الدولة يحاسب عليه القانون.

فقد تطرق الكتاب الروماني ون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء فمما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع ، "Seneca"وسنيكا "Cicero" شيشرون الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم.

2. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا:

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر ميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الإقطاعي فالعلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أساسا حول الأرض لتصبح البلورة المادية للملكية العقارية، فقد ارتكزت الحياة الاقتصادية آنذاك علر النشاط الزراعي.

واتفق معظم الاقتصاديين بأن فترة العصور الوسطى في أوروبا هي فترة ركود وانحطاط فكري واقتصادي، ولكن لا يمكن إهمال رؤية بعض التطورات في تلك الفترة والتي انتهى خلالها النظام الاقطاعي.

فمن أهم مميزات النظام الاقطاعي حصر ملكية الأارضي الزراعية بعدد قليل من الاقطاعيين والنبلاء وتحول الرقيق الى فلاحين وأطلق عليهم رقيق الأرض، وبموجب هذا النظام أصبحت حصة الاقطاعي من المنتوج الزراعي يحددها الاقطاعي بنفسه وحصة الفلاح لاتكفيه قوت يومه، ومن مظاهر الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى كذلك سيطرة الكنيسة على النواحي الاقتصادية للمجتمع، فقد ظهر بعض المفكرين الاقتصاديين وكان أبرزهم من رجال الكنيسة، وقد نادى هؤلاء المفكرون باخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الانساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين، فلم يوجد فكر الاقتصادي حقيقي مستقل كعلم بل تابعا لمبادئ الكنيسة.

ويمكن تلخيص أهم ما ميز الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا في فترة النظام الاقطاعي في ظل مبادئ الكنيسة كما يأتي:

- لم ينطو الفكر الاقتصادي على تحليل علمي للظواهر الاقتصادية، وانما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ
- الكنيسة في نطاق الثروة والاقتصاد؛
- فرضت الكنيسة قيودا عديدة على النشاط الاقتصادي؛
- كانت أسس التفكير الاقتصادي في أوروبا متسقة من هذه الناحية مع طبيعة الحياة الاقتصادية الراكدة؛
- لقد قصرت الأفكار الاقتصادية في هذه الفترة في مسايرة حاجات المجتمع وتطوره، فحلت محلها أفكار المدرسة التجارية في اطار التجارية الرأسمالية.

3. الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر:

برزت في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي أسماء كثيرة، وسنركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية، الأولى تتعلق بظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون، والثانية تخص الظاهرة النقدية المستمدة من فكر المقريزي.

1.3. الفكر الاقتصادي لابن خلدون:

في نظر ابن خلدون العمل هو مصدر القيمة وأن المنفعة شرط القيمة، أي أنه لكي تكون للسلعة أو الخدمة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا، ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة ليبحث في تفسير الثمن الجاري للسوق بدلا عن تفسير الثمن العادل كما فعل باقي الدارسين للظواهر الاقتصادية آنذاك، فتلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي الذي يعتبره أساس العمران الانساني في تطوره، فقد صاغ نظرية القيمة في العمل ودفع بها حتى التوصل الى فكرة فائض القيمة، وعليه يظهر ابن خلدون في ظل مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط كرائد لنظرية القيمة في العمل وعليه فان من أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي عالج بها بعض الظواهر الاقتصادية في مجتمعه يمكن ايجازها فيما يلي:

- درس ابن خلدون الحاجات البشرية، واعتبر بأن الانسان يحتاج الى أشياء أساسية وأخرى ثانوية، حيث تنشأ الحاجات الكمالية مع كل رقي وتطور يعرفه المجتمع؛
- درس طبيعة الانتاجية وتقسيم العمل، وأكد على ان انتاج السلع يحتاج الى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، كما ميز بين عوامل الانتاج وهي العمل و أ رس المال والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهمها؛
- درس النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، وأقر بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة العمل، وقام بالتمييز بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة؛

- لقد قام بتحليل الأسعار ووضح تأثير العرض والطلب في تحديد مستوى الأسعار وتقلباتها؛
- كما بحث في أثر اختلاف الثروة فيما بين الدول على طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على مايعرف اليوم بالمستوى العام للأسعار؛
- لقد قام بتحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وبين أن تازيد السكان يؤدي الى تقسيم العمل وهو بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج ودخل أفراد المجتمع، ويدفعهم ذلك الى توجيه جزء من نشاطهم الانتاجي لانتاج السلع الكمالية وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع أيضا.

2.3. الفكر الاقتصادي للمقريزي:

فرغم تأثر المقريزي بدراسات ابن خلدون، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية فإذا كان تفسير ابن خلدون للظواهر مبني على نظرية القيمة فإن المقريزي فسرها على أساس نقدي، وتتمثل مساهمات المقريزي أساسا في الفكر الاقتصادي من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وبتحليله لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات الأسواق وأكد في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ بداية الخليقة، وأن الرخاء مرتبط بانخفاض الأسعار والذي يرتبط بدوره بأسباب طبيعية كالأمطار التي تزيد من حجم المحاصيل وبالتالي تدفع بالأسعار نحو الانخفاض، أما الأسباب الأخرى للغلاء فقد تكون سياسية مثل تفشي الظلم من قبل الحكام واجتماعية واقتصادية.

وعليه فقد اهتم المقريزي بدراسة المشكلات الاقتصادية وقدم أفكارا عن بعض الظواهر النقدية وهو ما ظهر في دراسة أجراها عن ظاهرة المجاعة فمثلا في وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر بين أننا بصدد مواقف تتميز بنقص في انتاج السلع وارتفاع لكل الأثمان، وهذا النقص في الانتاج يرجع حسبه الى أسباب طبيعية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية.

ولقد أكد المقريزي كذلك على أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي الى الرخاء، في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الأف ا رد، وعليه يعتبر البعض بأن من أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الادارة الاقتصادية.

ولقد أوضح المقريزي كذلك بأن السبب الارتفاع المستمر في تكاليف الانتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار، يرجع أساسا الى زيادة كمية النقود المتداولة، وهنا وضع المفكر الأساس الأول للنظرية النقدية والتي قدمها بعده" فيشور"، ولكن فكر المقريزي كان أعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث نوه ضمنيا على تأثير النقود على كل المتغيرات الاقتصادية وأكد بذلك على عدم حيادية النقود، كما أكد أيضا على فعالية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، ولحل مشكلة كمية النقود

طالب المقريزي بأن يتم صك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، وبين أن النقود الرديئة ستطرد النقود الجيدة من السوق في حالات الأزمات والغلاء وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى في ما بعد.

4. الفكر الاقتصادي للتجاريين والطبيعيين:

لقد أدى انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية.

فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، فقد نادت بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثر واتها، وأعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على فلقد شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الحديثة التي تحكمها.

حساب دولة أخرى مركزية قوية، كان هدفها الرئيسي زيادة الثروة عن طريق تجميع الذهب والفضة بإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، و تميزت بالاعتقاد الجازم بمزايا و فوائد تدخل الدولة إذ هي الوحيدة القادرة على ترجيح كفة الاعتبارات الاقتصادية للمجتمع بأكمله ضد المصالح الشخصية المتناقضة، و فتح أسواق جديدة لتسويق الإنتاج و حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام بكل الوسائل، داخليا و خارجيا،و كان الميزان التجاري من وجهة نظر التجاريين تعبيرا عن مدى قوة الدولة.

ويمكن تلخيص أهم المبادئ والأفكار الاقتصادية التي قامت عليها المدرسة الاقتصادية التجارية في النقاط التالية:

- تمجيد المعادن النفيسة الذهب والفضة واعتبارها مصدر للثروة، وقد طالبوا بتنميتها من خلال الحملات الاستعمارية والتوسعية؛
- تحقيق ميزان تجاري موات مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة الى داخل الدولة، وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق؛
- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل مراقبة الواردات وتشجيع الصادرات، فحسبهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائيا؛
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة لأنها مصدر المعادن النفيسة، ثم تليها الصناعة لأنها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها اهتماما إذ لم يجدوا فيها مصدرا للتصدير؛

- لقد نادوا بالزيادة في العدد السكاني، لأنه مصدر لقوة الدولة من خلال انخفاض الأجور بسبب زيادة الطلب على العمل، ومورد للمحاربين من أجل استخدامهم في الحملات الاستعمارية.

في حين أسس الطبيعيون أو ما يطلق عليهم كذلك بالفيزوقراطيين وعلى رأسهم الفرنسي" كيناي" نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وأكدوا على أن الز ا رعة هي النشاط الوحيد المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي و ذلك بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة، وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة وهي " دعه يعمل دعه يمر" ، و حجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية، فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين، وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي مجالات محددة، كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين،عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة، والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود و شق الطرق و بناء الجسور و غيرها من مشاريع البنية التحتية، و كذا القيام بمهام التعليم و الصحة و ما شابهها.

5. الفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة:

سنتعرض فيما يأتي الى ثلاث اتجاهات رئيسية، وتتمثل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي وأخيراً الفكر الكينزي:

1.5. الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

إن الثورة الصناعية التي بدأت في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر، اتخذت شكلها الكامل في مطلع و منتصف القرن التاسع عشر، أثبتت بالوقائع المادية بأن أغلب استنتاجات المدرسة الفيزيوقراطية كانت بعيدة عن الواقع.

وبذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة اقتصادية جديدة بفكر اقتصادي يلائم تغيرات المجتمع ويعلل وشرح الواقع الاقتصادي المعاش، فظهرت عندها المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية.

فلقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والاقتصاديين خاصة الانجليز منهم، حيث يلاحظ من خلال دراساتهم أنهم كونوا اطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والاحاطة بأسرارها.

وقد ساهم نشر الاقتصادي الكلاسيكي" آدم سميث "لكتابه" ثروة الأمم "عام 1776 في تعزيز وإطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته عن باقي العلوم الاجتماعية، حيث حرص المفكر في كتابه على تحديد عوامل الإنتاج في رأس المال،العمل والأرض، واعتبار هذه العوامل الرئيسية أساس ثروة الأمم، كما أكد" آدم سميث "على أن النظام الاقتصادي المثالي للمجتمع الرأسمالي هو نظام السوق ذاتي التنظيم، لأنه يقوم على توفير كافة حاجات أفراد المجتمع بشكل تلقائي، كما أنه يساهم في تشجيع الأفراد على العمل.

وعلى هذا الأساس ساهمت أفكار عدد من المفكرين على رأسهم" آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" "جون ستيوارت ميل"،"مالتس "و" جون باتيتس ساي "في ارساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا علميا دقيقا ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام والتنبؤ بمستقبله.

وكان الاعتقاد السائد لدى أنصار هذه المدرسة بوجود قوانين تحكم الظاهرة الاقتصادية، ولقد انقسم المفكرين الكلاسيك فيما يخص نظرتهم نحو مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت دراسات البعض منهم تفاؤلية في حين البعض الآخر تشاؤمية حول مصير النظام الرأسمالي.

أ. مبادئ الفكر الكلاسيكي:

غير أن المفكرين الكلاسيك يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي والفلسفي لفكرهم الاقتصادي، والتي تقوم وتتمحور أساسا حول الحرية والملكية الفردية، وسنورد موجزا عن هذه المحاور فيما يلي:

- الفرد ومفهوم اليد الخفية المحور الأول للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة وهذا ما روج له" آدم سميث "في إطار ما سماه اليد الخفية متأثرا في ذلك بتطور النظرية العلمية التي اكتشفت عن طريق التلقائية التي يتم بها توازن الأشياء المادية، حيث أكدوا على وجود ما يشبه يد لا نراها لكنها تقوم في كل مرة وبصورة تلقائية في إعادة التوازن بين المتغي ا رت، فلقد اعتبروا أن الإنسان أناني بطبعه، لكن ذلك ليس سيئا بالضرورة لأنه سيحقق المنفعة العامة انطلاقا من سعيه نحو تحقيق مصلحته الخاصة، ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، رأوا أن باقي المتعاملين الاقتصاديين في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة.

فالمقصود باليد الخفية هو نظام الأسعار المفترض سيادته في ظل المنافسة الحرة في السوق الذي يزود المجتمع بالسلع والخدمات المطلوبة كما ونوعا بأقل تكلفة ممكنة، وهنا افترض الكلاسيك أن المصلحة الشخصية هي المحدد وعنصر استقطاب وجذب لباقي العناصر نحو سلعة معينة، فإذا تجاوز عرض سلعة ما في السوق الطلب عليها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض ثمنها، وهنا فإن بعض عناصر الإنتاج أو كلها ستحصل على مكافأة أقل من المعدل الطبيعي باعتباره الحد الأدنى الذي يتعين أن يحصل عليه كل عنصر للبقاء في إنتاج السلعة، وعليه فإن المصلحة الشخصية تجعله يغير نشاطه الإنتاجي وينتقل إلى سلعة أخرى، مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلعة الأولى إلى أن تصبح معادلة للطلب عليها أو أقل منه فيرتفع ثمنها، وارتفاع الثمن يجعل عناصر الإنتاج المساهمة فيها تحصل على مقابل يفوق المعدل الطبيعي، مما يزيد من إنتاجها فتصبح الكمية مساوية للطلب عليها وهكذا..

➢ <u>الحرية الاقتصادية الكاملة المحور الثاني للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:</u>

من مبادئ الفكر الكلاسيكي والتي تتناسب مع النظام الاقتصادي الرأسماليي الحرية الكاملة والشاملة للتملك والتعاقد والإنتاج والأسعار والتبادل والاستهلاك، فالمصلحة العامة تتحقق في اطار تحقيق المصلحة الخاصة عن طريق اليد الخفية وآليات السوق المسؤولة عن احداث توازن تلقائي في المصالح.

➢ <u>قانون ساي للعرض والطلب المحور الثالث للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:</u>

لخص ساي قانونه في عبارة" العرض يخلق الطلب الخاص"، فتبين هذه العبارة العامية رؤية الكلاسيك أن الأفراد يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن، الذي يسمح لهم بإقتناء اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وعليه يندرج سلوك الأفراد ضمن فكرتين، الأولى أنهم يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة، والثانية تتعلق بالمنفعة المباشرة للنقد معدومة، وعليه فإن مضمون" قانون ساي" يتمحور أساسا على أنه بقدر ما يكون المنتجون متعددين والمنتجات كثيرة تكون المنافذ "إمكانية التصريف"سهلة ومتنوعة وواسعة، ذلك أن القوة الشرائية التي يتم إيجادها بواسطة المنتج الجديد تستخدم في نهاية المطاف لشراء المنتج ذاته، لأن الموارد التي يتم توزيعها لإنتاج هذا المنتج تكون مساوية لقيمة هذا المنتج، ومن ثم فإن سعة المنافذ او الأسواق تقاس بتكاليف الإنتاج، وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وهو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات، والأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجون، وعلى ذلك كلما زاد إنتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر، وما يجب الإشارة إليه أن تحقيق قانون ساي لا يعني أن كل الأسواق متوازنة، فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة أو خدمة، كما

قد يوجد نقص في عرض سلعة او خدمة، إلا أنه لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب على المستوى الكلي، أي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي.

- السوق في إطار المنافسة الكاملة المحور الرابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

فلقد اعتمد الكلاسيك على مبدأ المنافسة الكاملة في تحليلهم للظواهر الاقتصادية، وأكدوا على أن كل الأسواق سواء أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الاقتصادي، فمبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مرتبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق الدولية التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير، فكانت الأفكار الاقتصادية لآدم سميث أو دافيد ريكاردو في اطار نظرية الميزة النسبية تنصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي، كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في ش ا رئها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها، فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول، فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.

- التشغيل الكامل للموارد المحور الخامس للنظرية الاقتصادية للكلاسيكية:

يؤمن الكلاسيك بسيادة الاستخدام الكامل، فتوازن الاقتصاد حسبهم يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، وعليه استبعاد حدوث بطالة عامة وإجبارية، وان حدث ذلك فان قوى العرض والطلب كفيلة بإعادة التوازن لسوق العمل، فقوى السوق ومرونة الأسعار والأجور ومعدل الفائدة تقوم تلقائيا باستعادة التوازن في الأسواق ان حدث احتلال.

- دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحور السادس للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه حسب الكلاسيك يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فحسب الكلاسيك إذا تدخلت الدولة في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال المعتمد على اليد الخفية بشكل قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة، التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه، وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل

تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون "سكرتارية" لرجال الأعمال تساعدهم وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.

- نظرية القيمة المحور السابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

إن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها، وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من" آدم سميث "و""دافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وقد عرفت هذه النظرية بنظرية القيمة في العمل، فقد اعتبر " آدم سميث "أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة حاضرا ومستقبلا، وذلك لاعتقاده أن قيمة العمل لا تخضع للتغير عبر الزمن فمثلا عندما نق ول أن قيمة سلعة ما هي عشر وحدات ساعات من العمل، فإن ذلك العمل يبقى صالحا وسليما مهما انتقلنا عبر الزمن و المكان، ونجد نفس المرجعية أيضا "مرجعية نظرية القيمة في العمل" عند "دافيد ريكادو"، حيث ينطلق " دافيد ريكاردو "من أن التغيرات في قيمة النقد لا تسمح له بأن يكون معبرا وحافظا ملائما للقيمة، ذلك أن التغيرات في قيمة النقد قد تؤدي من خلال التغيرات في مستوى الأسعار إلى إخفاء آثار التغيرات في كميات العمل الضرورية لإنتاج السلع.

- نظرية الانتاج المحور الثامن للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

عرفت نظرية الإنتاج، والتي ارتكزت على نظرية القيمة في العمل، تطورا هاما على يد المذهب الكلاسيكي، فالإنتاج يتمثل في خلق المنافع أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين، وعناصر الإنتاج هي العمل ورأس المال والطبيعة، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي، وقد اهتم الكلاسيك بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما ظاهرة تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقصة فذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه، ذلك أن التخصص على هذا النحو "تقسيم العمل الفني" أدعى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، والى استخدام الآلات بطريقة أكفأ، كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص، وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتساع السوق، أما قانون الغلة المتناقصة فقد أعطى له الكتاب الكلاسيكي أهمية خاصة في تحليلهم، فعلى أساسه تقوم نظرية ريكاردو في الريع، ونظرية مالتس في السكان، ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، فإن الناتج الكلي سوف يت ا زيد بنسبة مت ا زيدة في البداية مرحلة تزايد الغلة، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج

الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده أقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير مرحلة تناقص الغلة.

- نظرية الأجور المحور التاسع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيك بمفهوم الأجر الطبيعي أو ما يسمى بنظرية حد الكفاف، وذلك افتراض أن ما يتقاضاه العامل في ظل نظام الأجر هو نفس ما كان يتقاضاه العبد أو الرقيق في ظل العبودية، وطور" جوزيف شومبيتر "و"آدم سميث "نظرية تكاملية حول الأجور،حيث ركز" سميث "على دراسة قوانين توزيع القيمة بين العمال والرأسماليين وصاحب الملكية ،واعتبر أن الأخيرين لهما مقابل،أما العمال فيأخذون البواقي.

فيرى الكلاسيك أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتخفيضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، وهذا الأمر يشجع أصحاب العمل على زيادة انتاجهم، ومن ثم يزيد الطلب على العمل، على أساس أن العمل حسب الكلاسيك كأي سلعة في السوق، فإن مستوى الأجر هو الذي يعادل بين العرض والطلب على العمل.

- نظرية الريع المحور العاشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لقد ارتبطت نظرية الريع في إطار الفكر الكلاسيكي" بدافيد ريكاردو "خصوصا، ولقد اعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى ريعا، ويختلف هذا الريع باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأراضي الزراعية متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى من غيرهم، وهذا ما سمي فيما بعد "بالريع التفاضلي" أو الريع الفرقي.

- نظرية الربح وسعر الفائدة المحور الحادي عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

إن التحليل الكلاسيكي يفترض عدم وجود عالقة بين كمية النقود وسعر الفائدة، حيث يتحدد هذا الأخير قي الاقتصاد الحقيقي العيني بعيدا عن أي عالقة بالنقود، وركز الفكر التقليدي بصدد التوازن الاقتصادي على التشغيل الكامل الذي يستند على دعامتين تتعلق الأولى بمرونة الأجور والأسعار من جهة، وموائمة سعر الفائدة التامة بين الادخار والاستثمار من جهة أخرى.

إن ساي قام بالفصل بين الفائدة والربح وقال إن عناصر الإنتاج هي الأرض ودخلها الريع، والعمل ودخله الأجر، ورأس المال ودخله الفائدة والمنظم ودخله الربح، و يعتبر ساي في

تفسيره للفائدة أنها من جهة إيجار لرأس المال، ومن جهة أخرى تمثل علا وة لتأمين مقابل الخطر الذي يتعرض المقرض في حالة عدم استرداد رأس المال المقترض، كما أن معدل الفائدة يخضع لحجم رؤوس الأموال المتاحة، وبالتالي يتحدد بالعرض والطلب في سوق رأس المال، وحسب ساي أيضا، فإن هذا الحجم هو المحدد الوحيد لمعدل الفائدة، ولذلك لا يصح الخلط بين النقد ورأس المال، إذ أن ندرة النقد لا تؤثر في معدل الفائدة، فما يتم إقراضه سواء كان نقدا أو سلعة، ما هو إلا قيمة متراكمة مخصصة للتوظيف، وبذلك يعتبر سعر الفائدة في الفكر الكلاسيكي سعرا لرأس المال وليس ثمنا للنقد، فسعر الفائدة هو سعر استخدام رؤوس الأموال فهو مقابل لخدمات رؤوس الأموال تماما مثل إيجار سلعة ما بدلا من شرائها، فهو شراء لخدمة رأس مال ما فأي سلعة كانت، يمكن أن تستخدم في صورتين الأولى التمتع بها باعتبارها سلعة، والثانية التمتع بها باعتبارها خدمة لرأس المال، وهكذا فان سعر الفائدة يتحدد في سوق رأس المال وليس في سوق النقد و هو بذلك يعتبر سعر التوازن بين الادخار والاستثمار.

- نظرية السكان المحور الثاني عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لقد تعرض الكلاسيك إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالوضعية الاقتصادية، من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، و في ذات المسار الكلاسيكي فقد أكد "آدم سميث "أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثيرا كبيرا في الكثافة السكانية، كما حاول" دافيد ريكاردو "أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره، إلا أن من بين ما تقدم يمكن القول إن من أبرز و أشهر النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي والقس الانكليزي "روبرت مالثوس" في كتابه "تجربة حول قانون السكان" التي لازالت موضع جدل ونقاش في كثير من الدراسات الاقتصادية لحد الآن، فلقد اعتبر" مالثوس" أن قدرة الإنسان على الإنجاب أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة، فحسبه فإن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش، ويمكن صياغة ذلك حسابيا بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلا وفق متوالية حسابية، وبناءا عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة و مجاعة مخيفة، واضطرابات عنيفة تهدد البشرية و أمن العالم و تعصف بكيانه واستقراره.

- نظرية التخصص وتقسيم العمل المحور الثالث عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ونعني بتقسيم العمل تجزئة العملية الإنتاجية إلى عمليات فرعية وصغيرة وتوزيعها على مجموعات من العاملين المتخصصين، ويشير أيضاً إلى التخصص بأعمال مختلفة ومتشعبة من جهة ومتكاملة من جهة أخرى، واصطلاح التخصص في العمل يمكن استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة

وفي حقل الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى أعمال بسيطة يؤديها الاختصاصيون والمهنيون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلمية، وقد نادى الكلاسيك وعلى رأسهم "آدم سميث" بضرورة التخصص وتقسيم العمل، لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل.

- نظرية التجارة الدولية المحور الرابع عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

نادى الكلاسيك بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية وغير جمركية على الصاد ا رت والواردات وبالاستناد الى مفهومهم للقيمة يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية التي تقوم بذلك على مبدأ التقسيم الدولي للعمل .ولقد افترض الكلاسيك في بنائهم لنظريتهم حول التجارة الدولية وجود دولتين وسلعتين والتبادل يأخذ شكل مقايضة، وعوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل وإنما إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة والتي تتمثل في العمل، كذلك افترضوا ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة وإهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التامين، مع التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وحرية حركة عوامل الإنتاج بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول، وهذه الفرضيات تكون دائما في اطار سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية المبدأ الرئيسي لفكرهم.

- دور النقود المحور الخامس عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

وانطالقا من نظرية القيمة في العمل اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أنه من الخطأ اعتبار النقد وحدة للعد ومقياسا للقيم، كما كتب ساي "قد يكون أكثر حقا ولكن ليس أكثر تأسيسا أن نعتبر أداة العد أوالنقد مقياسا للقيم، فقد تسمح بتقدير قيمة الأشياء ولكن لا تقيسها، فالنق ود ما هي إلا أداة لتسهيل المبادلات، وأن الكمية التي يحتاجها أي بلد تتحدد بمجموع المبادلات التي تستوجبها ثروة هذا البلد ونشاطه الصناعي.

فقيمة النقد المتداول في أي بلد، وبغض النظر عن المادة المصنوع منها، تتولد عن استعمالاته، وهو يمثل جزءا من ثروة هذا البلد، تماما مثل أي سلعة أخرى، فالنقود بالنسبة للكلاسيك أداة لتسهيل المبادلات ولاتمام المعاملات التجارية، فهي وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة، ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإذا ارتفع

الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل.

- الثروة المحور السادس عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل و رأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، وأهم عوامل الإنتاج هو العمل، فالعمل حسبهم هو الذي يخلق الثروة، فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، واهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة، لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد.

ب. الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي:

لا يمكن لأحد أن ينكر إسهامات المدرسة الكلاسيكية في تطور الفكر الاقتصادي، بفضلها أصبح الاقتصاد علما مستقلا، وكذلك قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد، والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير، ولكن رغم ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات موجهة الى طريقة البحث التي اعتمدت عليها من جهة، ومن حيث التحليل الاقتصادي للظواهر من جهة أخرى، وسنشير الى بعض منها فيما يلي:

- من حيث طريقة البحث:

اعتقد الكلاسيك بوجود قوانين عامة تنطبق على الاقتصاد في شتى الأماكن والأزمان دون تمييز، كما لم تهتم هذه المدرسة بدراسة التاريخ الاقتصادي واتبعت طريقة الاستنتاج التجريبي، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطول الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين الاقتصادية تتغير، ولهذا لا يمكن الاعتماد في البحث عن الطريقة الاستنتاجية التجريبية التي طبقها الكلاسيك.

- من حيث جهة التحليل الاقتصادي:

في اطار نظرية القيمة للكلاسيك، لا يمكن اعتبار العمل العنصر الانتاجي الوحيد بل هناك الطبيعة ورأس المال، كما لا يمكن رد بقية هذه العناصر الانتاجية إلى عنصر العمل أو قيامها به، كما أهملت النظرية الجانب الشخصي في القيمة وهو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك. وفيما يخص نظرية التوزيع اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبق للنظرية الحدية فالأجر يتحدد على أساس الانتاجية الحدية للعمل وسعر الفائدة يتحدد على اساس الانتاجية الحدية لرأس المال وهكذا، على عكس الكلاسيك.

وبالرجوع الى النظرية النقدية أهمل الكلاسيك وظيفة النقود كمخزن للقيمة مع أنها وظيفة لا تقل في أهميتها عن وظيفتها كوسيط للمبادلة، ولقد وجهت مجموعة من الانتقادات لموقف الكلاسيك لإهمالهم للنقود في تحليلهم للظ واهر الاقتصادية وفي اعتبارها مجرد ستار لا يؤثر على سير هذه الظواهر.

كما وجهت انتقادات لنظرية التجارة الخارجية للكلاسيك، بحيث لم تدخل النقود والاسعار في بحثهم للتجارة الخارجية بناءا على نظريتهم النقدية، كما لم يهتموا بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعياً إذا ما تركت الحرية كاملة للتجارة الدولية، حيث خدمت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية الاقتصاد البريطاني حينه،ا حيث كان اقتصاداً صناعياً متقدماً بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعياً.

وأكثر ما انتقد الفكر الكلاسيكي كان مبدأهم المتعلق بالتشغيل الكامل للموارد خاصة من انصار النظرية الكيترية، حيث أوضح كيتر أنه بدلا من أن يؤدي انخفاض الاجر من القضاء على البطالة كما يعتقد الكلاسيك، فإن هناك احتمالا لأن يؤدي إلى زيادتها، حيث أن انخفاض الأجر يترتب عليه انخفاض دخل العمال، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج والتخلص من جزء من العمال فتزيد البطالة، كما أوضح كيتر أنه ليس من الضروري أن تتحقق دائماً حالة التشغيل الكامل لكل العمال، بل يبقى مستوى التشغيل لمدة طويلة عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فتكون هناك بطالة شبه مستمرة وخاصة في البلدان الرأسمالية المتطورة.

وعلى الرغم من كم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر ليتمم ويضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه، أو حتى جاء ليناقضه ويأتي بعكسه.

2.5. الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد، نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة دون سابق تعارف بينهم، وظهرت أعمالهم في فت ا رت متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية.

فالمدرسة النيوكلاسيكية أو كما يطلق عليها البعض المدرسة الحدية هي محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبيرالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التيأسسها" كارل منجر "وتضم" بوم بافرك " و"فون فيزر"، والمدرسة الفرنسية التي أسسها" فاليراس"، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها" جيفونز " و"مارشال"، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال" جون بيتس كلارك" فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه

النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب "كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلت ا ر وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم وتكمن أهمية هذه المدرسة في الأفكار التي نادت بها، والتي ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي للأفراد.

أ. مبادئ الفكر النيوكلاسيكي:

ولعل ما يجمع ممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات المختلفة إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ الآتية:

- ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، وتم ستخدام مفهوم النقطة الحدية في كل نظرياتهم الاقتصادية؛
- اهتمت هذه المدرسة بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من اهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك لاقتصادي؛
- افترضت هذه المدرسة أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا في ما يتعلق قياسهم للمنفعة الحدية من ستهلام السلع والخدمات، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع المستقبلية؛
- سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والقوانين الطبيعية اذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل؛
- تم بناء تحليلهم الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي سود فيها الاحتكار المطلق؛
- أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدي علما غير موضوعي بمعنى أنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة ذهنية ونفسية خاصة بالفرد، بالمقابل افترضت هذه المدرسية القياس الكمي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر الاقتصادية؛
- الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر، فإذا ركزت المدرسة الكلاسيكية قبلهم على تكاليف الانتاج بمعنى العرض وجعلته محدد للسعر، فإن" ألفريد مارشال "اعتبر أن كلا من العرض والطلب يتدخلان في حديد السعر التوازني؛
- استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية التغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس.

ب. الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي:

على الرغم من الاسهامات الفكرية الكبيرة التي قدمها الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، إلا أنه تعرض الى العديد من الانتقادات فيما يخص مضمون التحليل الاقتصادي، فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة النيوكلاسيكية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، اذ كان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لعام 1929 حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أو النيوكلاسيكيون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد، وليست المشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك الجزئي، وانما نعني به في صورتها الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه.

3.5. الفكر الاقتصادي الكينزي:

لما عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة في تغيير الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني "جون منيارد كينز"، والذي عارض الفكر الكلاسيكي.

أ. مبادئ الفكر الكينزي:

وقامت نظريته على أسس قوانين تختلف عن تلك الكلاسيكية والتي ترتكز بصفة عامة على الأفكار التالية:

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الإستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي، أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الإستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي؛
- يؤكد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم؛
- يؤكد الكنزيون على أهمية الدور الإقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك؛
- ان العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي؛

- المدرسة الكيترية تركز أساسا على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومنه المقاربة التي تقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية.، ذلك أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلّي الفعال، ومنه زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التوظيف، فحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم؛
- يعترف الكيتريون أن زيادة حجم الطلب الكلّي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكنهم يسارعون إلى القول أن ذلك لا يمثل عائقاً كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد، لأن العرض الكلي في هذه الحالة سيستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعال، فالكيتريون يعتبرون أن تطبيق أي سياسة مالية ونقدية إنكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح حدة التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الإنخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

فالعوامل المؤثرة في المواضيع التي عالجها" كيتر "تستند على بعض العناصر المتغيرة المرتبطة مباشرة بالتفاعلات النفسية للجماعات الانسانية، بوصفها مستهلكة ومدخرة ومستثمرة أو منتجة للأموال الاقتصادية، وقد أورد" كيتر "ثلاثة من هذه العناصر:

- النسبة الحدية للاستهلاك: أو ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك، وهنا فصل" كيتر "في كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الانفاق المباشر وبين الادخار؛
- الفعالية الحدية لرأس المال: أو الربح الحدي لرأس المال، ويقصد به تقدير المنظم للربح الذي يدره رأس المال المنتج أو وسائل الانتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استبدال وسائل الانتاج؛
- سعر الفائدة: ويتحدد سعر الفائدة حسب" كيتر "تبعا لكمية النقود المتداولة واقبال الأفراد على الادخار أي تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة، ويؤكد" كيتر "أن الدخل الفردي العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار.

ب. الانتقادات الموجهة للفكر الكيتري:

لقد اعتمدت معظم الدول نظرية" كيتر "في التمويل بالعجز للحد من حالات الكساد أو الركود لكن ذلك لم يقترن في أغلب الحالات بهبوط في استهلاك القطاع الخاص، بل ان الترعة الاستهلاكية العالية التي ظهرت مع ما رافقها من حملات إعلانية أدى إلى ارتفاع سريع في إنفاق القطاع الخاص ومع تزايد وتوسع إنفاق القطاع العام والخاص تحمل الاقتصاد أعباء الطلبات المت ا زيدة وعجز عن

إشباعها في ظل محدودية الموارد، فظهرت مشاكل عويصة واجهت الاقتصاد، اعتبرت كانتقادات وجهت للفكر الاقتصادي الكينزي نورد فيمايلي بعضا منها:

- تسارع معدل التضخم: وذلك بسبب المبالغة في التوسع النقدي، حيث ارتفعت الأسعار بأكثر من ستة أضعاف من عام 1950الى عام 1980 ، وأدى التضخم إلى التأثير سلبا على كفاءة الاستخدام وعدالة التوزيع وأدى في نهاية المطاف إلى الكساد التضخمي، أي ارتفاع الأسعار والأجور معا إلى جانب انخفاض الطلب وتدني الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة والقدرة الإنتاجية الفائضة؛
- حالة التعب الشديد في أسواق القطاع الأجنبي وكذلك في أسواق الأسهم والسلع: من جراء السيولة المفرطة في الأسواق المالية، فقد أصبحت الأسواق الرأسمالية متقلبة إلى درجة لا تحتمل وبلغت حد الخطورة ولا يوجد ما يمكن فعله حيال ذلك، مع تسجيل حالات عجز كبير في الميزانية، وأسعار فائدة وأسعار الصرف غير مستقرة، وتحركات عشوائية في الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود الوطنية .ومن الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار، التوسع أو الانكماش المفرطين في الائتمان في النظام المصرفي القائم على أساس الفائدة، وغيرها من المشاكل والأزمات التي تعتبر طابع الإنتاج الرأسمالي، وهذا كله أدى إلى زيادة أعباء خدمة الديون الناجمة من حالات عجز الميزانية من خلال الاقتراض على نطاق واسع من الداخل والخارج؛
- استنزاف الموارد غير المتجددة والأخطار البيئية: ثمة إدراك بأن التصدي للأزمة البيئية العالمية يحتاج ما لا يقل عن تغيير في إدارة السياسة العالمية، ومع وجود مقترحات عديدة إلا أن القليلين يدركون أن إحدى الاحتياجات الأساسية التي لا مفر منها هو الاتجاه نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية وبأنماط حياة أكثر بساطة بعيدة عن عطالة الترف.

الفصل الخامس

النشاط الاقتصادي والأعوان الاقتصاديين

تمهيـــد:

يُعرف النشاط الاقتصادي (Economic activity) بأنه المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات، حيث يمتاز هذا الجانب بصفتين هما: الصفة الاجتماعية، والصفة الفردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الفرد وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين لمخرجات النشاط الاقتصادي.

1. مفهوم النشاط:

النشاط الاقتصادي يعبر عن مجموعة من الأفعال و الأعمال المنسقة لها أهداف معينة و تجري في إطار اجتماعي معين مثلا،: نشاط فني– نشاط رياضي- نشاط سياسي...

- **مفهوم النشاط الاقتصادي:** يعبر عن مجموعة من الأفعال و المبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج- المبادلة- التوزيع و الاستهلاك.
- يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار فروع و قطاعات اقتصادية (زراعية- صناعية- خدماتية- تجارية...).
- **تعريف القطاع الاقتصادي:** يتكون القطاع الاقتصادي من مجموعة من الفروع الاقتصادية التي لها نفس النشاط الرئيسي.
- **تعريف الفرع الاقتصادي:** يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة تكاملية فيما بينها.
- **تعريف الوحدة الاقتصادية:** الوحدة الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية تقوم بنشاط اقتصادي معين: إنتاج- تقديم خدمة- تجارة...
- **القطاعات الاقتصادية الرئيسية:**

القطاع 1: (secteur primaire) يضم الزراعة - الصيد و الغابات.

القطاع 2: (secteur secondaire) يضم الصناعة - البناء و الأشغال العمومية.

القطاع 3: (secteur tertiaire) يضم النقل- التجارة - الخدمات و الإدارات العمومية.

2. المفاهيم الأساسية العامة التي تعبر على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي:

وهنا سنتطرق باختصار لبعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية لأهم عناصر النشاط الاقتصادية: الإنتاج – المبادلة – التوزيع – الاستهلاك.

1.2. الإنتاج:

تتفاوت تعريفات مفهوم الإنتاج في الاقتصاد وفقاً للفكر الاقتصادي السائد، فيشير الفكر الاقتصادي القديم في تعريفه لمفهوم الإنتاج بأنه: أي نشاط إنساني يمارس في النشاط الزراعي، إلا أن جاء مذهب الفيزيوقراطية لتعريفه على أنه: ذلك النشاط الإنساني المُمارس لغايات إيجاد ناتج مادي صافٍ كما هو الحال بالناتج الزراعي. أما في الفكر الاقتصادي الحديث فأشار الاقتصادي (آدم سميث) إلى أن الإنتاج: عبارة عن مجموعة من الجهود والنشاطات التي يمارسها الإنسان لغايات الحصول على أموال ماديّة وخلقها، ويشمل التعريف هذا المنتجات الزراعيّة والصناعيّة. أخيراً يمكننا تعريف الإنتاج بأنه: ذلك الناتج المادي الناجم عن مجموعة من الممارسات تؤدّى لغايات خلق منفعة سواء كانت ماديّة أم معنويّة غير مسبوقة الوجود، أو زيادة قدر معين من المنفعة إلى منفعة موجودة مسبقاً؛ وذلك لإشباع حاجات الأفراد.

وهناك نوعان من الإنتاج:

- الإنتاج المادي: يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال كالإنتاج الزراعي، وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها؛ أي بشكل عام أنه أي شيء ملموس يمكن الاستفادة منه.
- الإنتاج المعنوي: أو المعروف بالإنتاج غير المادي، ويشمل كافة السلع المُنتجة سواء كانت استهلاكيّة أم إنتاجيّة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانيّة البحتة، كالتعليم والعلاج والتجارة.

ومن أهم عناصر الإنتاج: العمل – رأس المال – الأرض – "التنظيم".

- **العمل:** يعتبر العمل العنصر الأساسي و الرئيسي لكل نشاط اقتصادي و هو عبارة عن القوى الفكرية، الجسدية و العصبية التي يبذلها الشخص خلال قيامه بنشاط اقتصادي.
- **رأس المال:** هي تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الإنسان) من أجل القيام بعملية الإنتاج واستعمل الإنسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري و الثقافي و الفني وتعبر هذه الوسائل عن المستوى التقني و التكنولوجي للمجتمع.
- توجد وسائل إنتاج بالمعنى الضيق و أخرى بالمعنى الواسع.
- **بالمعنى الضيق:** هي مجموع الأشياء التي يضعها العامل بينه و بين موضوع العمل مثلا آلة خياطة أو منشار...
- **بالمعنى الواسع:** هي كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحويل و لكن تعتبر من العوامل الضرورية لكي تتم هذه العملية مثلا: الطرقات – السدود – المباني...
- **الأرض:** تحتوي الأرض على المواد الخاضعة للتحويل أي كل المواد الخام و المواد الأولية: الغاز – البترول – الحديد. العلاقة الموجودة بين هذه العناصر أن الإنسان بفضل عمله الاجتماعي و أثناء

عملية النشاط إلا قتصادى يستعمل وسائل عمل من أجل تحويل مواضيع العمل و المواد الأولية، ليتحصل على سلع تلبي حاجياته و هذه العناصر: وسائل العمل، مواضيع العمل تسمى "القوى الإنتاجية الاجتماعية".

2.2. التبادل:

وهو نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية.

و المبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف تجارية، و تعبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلى شكل آخر.

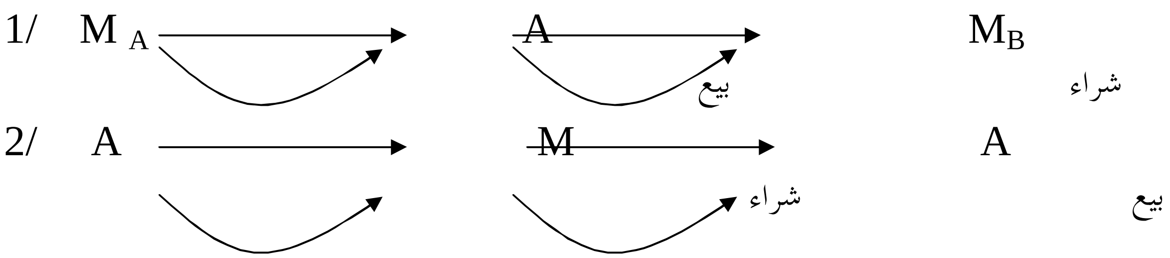

أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات و تعبر عن عملية نقل البضائع من مكان إلى آخر مثل: النقل – الصيانة – التغليف و التخزين.

3.2. التوزيع:

يعبر عن عملية تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني (الكلي) بين الطبقات الاجتماعية التي تشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملية النشاط الاقتصادي و هذا التقسيم يتم على شكل مدا خيل: أجور العمل – أرباح لأصحاب المؤسسات – ربوع لأصحاب الأراضي.

4.2. الاستهلاك:

هي عملية استعمال السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، و يمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي و الاستهلاك المنتج.

- **الاستهلاك النهائي:** عبارة عن عملية استعمال السلع و الخدمات من أجل سد حاجيات أفراد المجتمع سواء كانت حاجيات فردية أو جماعية.
- **الاستهلاك المنتج:** هو عملية تحضر تمدد أو تواصل عملية الإنتاج باستعمال المواد الأولية و المواد نصف المصنعة.

5.2. التنظيم:

هو تجميع عناصر الإنتاج و خلق مشروعات جديدة، و القيام بالإنتاج يكون باستخدام تكنولوجيا جديدة و ذلك بغرض تحقيق الربح، و من هذا التعريف يتضح أن التنظيم نوع خاص من العمل يعكس ضرورة توافر قدرات خاصة لدى المنظم أو رب العمل الذي يقوم بعملية التنظيم ويستطيع أن يكون شخصا أو مجموعة من الأفراد أو هيئة و من مهامه:

- القدرة على تجميع و تنسيق عناصر الإنتاج المختلفة.
- السعي إلى تحقيق الربح و تعظيمه.
- القدرة على اتخاذ زمام المبادرة.
- القدرة على الإبداع و الابتكار و الرغبة في خلق مشروع جديد.
- اتخاذ القرارات المصيرية الجزئية.

ملاحظة 1: من وجهة نظر المسير يعتبر هذا التعريف للتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج أما من وجهة النظرية الاقتصادية فالتنظيم هو نوع خاص من العمل.

ملاحظة 2: من وجهة نظر المسير فالتوزيع هو عملية نقل السلعة من بائع الجملة إلى بائع التجزئة. أما بالنسبة للاقتصاديين فالتوزيع هو تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني بين أفراد المجتمع.

3. الأعوان الإقتصاديين:

يساهم الأفراد في الحياة الاقتصادية بأوجه متعددة، فمثلا يقوم الحرفي بنشاط إنتاجي خلال عمله اليومي وبنشاط استهلاكي طيلة حياته وبنشاط استثماري عند تجهيز ورشته.إن تعدد الأعوان الاقتصاديين وتنوع أنشطتهم يفرض تصنيفهم ضمن أصناف أو مجموعات.

فما هو العون الاقتصادي ؟ وماهي أصنافه ؟ وفيما يتلخص نشاطاتهم؟

يُعرف العون الاقتصادي بـــ: كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، ويتم تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى مجموعات يطلق عليها مصطلح القطاعات وهي:

1.3. قطاع العائلات:

تعتبر العائلة الخلية الأساسية في المجتمع ، ويتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع والخدمات.

تتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون مع بعضهم البعض وتحت سقف واحد.

فالعائلات تتشكل من:

- **العائلات العادية:** وتضم شخص أو أكثر تربطهم أواصر القرابة والدم.
- **العائلات الغير العادية:** وهي مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ولا تربطهم أواصر القرابة مثل الجنود في الثكنات.

ويمثل نشاط العائلات في:

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات).
- تدخر الجزء المتبقي من دخلها.
- تستثمر مدخراتها.
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة).

2.3. قطاع الأعمال (المؤسسات الاقتصادية):

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن شركات تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية والبشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض إنتاج السلع والخدمات (خلق المنافع) من اجل بيعها قصد تحقيق الربح.

وتعرف المؤسّسة أنها كل هيّكلٍ تنظيميٍ مستقل مالياً، ويخضع لكلاً من الإطار القانونيّ والاجتماعيّ، وهدفها دمج جميع عواملِ الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج أو تبادل السلع أو تبادل الخدمات المختلفة، وإنّ المؤسّسة باعتبارِها منظمةٍ تُعتبرُ في ذات الوقت هيكلاً اجتماعياً واقعياً ومتعاملاً اقتصادياً، وتتبعُ خصائص تنظيميّة.

و تهدف المؤسّسة إلى تحقيق كل من: رفع مستويات الإنتاج ويقصدُ بها استغلال جميع الموارد العملية والموارد المالية والموارد البشرية بجميع أشكالها، لتحقيق أكبر منفعة سواء استهلاكية أو خدماتية، ضمن القيود الموضوعة في هيكليّة المؤسّسة والمعروفة بحدود الطاقة الإنتاجيّة وتحقيق البيع أو توزيع الخدمات؛ لأنّ المؤسّسة تحاول تعظيم إنتاجها تبعاً الكفائات الفنية والاقتصاديّة وتقسم أهداف المؤسّسة وفقاً لطبيعة الحقل الذي تنتج فيه وهي على النحو التالي:

- الأهداف الاقتصاديّة:
- تحقيق أكبر قدر من الربح؛ لرفع رأس المال في المؤسّسة وتوسيع العمل ومنافسة المؤسّسات الأخرى.
- العمل على تغطية جميع احتياجات السوق من السلع.
- توظيف عوامل الإنتاج بشكل فعّال.
- الأهداف الاجتماعية:
- توفير مستوى مناسب من الأجر.
- تطوير ورفع مستوى المعيشة لجميع العمّال.
- منح العاملين تأمينات وحقوق عُمالية. رفع مستوى التلاحم بين العمّال.
- توفير مناصب مختلفة من الأشغال.

ويمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية إلى:

- مؤسسات خاصة،
- مؤسسات عمومية،
- مؤسسات مختلطة.

يتلخص نشاط المؤسسات الاقتصادية في:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق.
- وهذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسي للمؤسسات.
- تقوم بالاستثمار من اجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها.
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة.

3.3. قطاع المال (المؤسسات المالية):

عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا.

ومن أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها وشركات التامين...الخ.

ويتلخص نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين،
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل الفوائد،
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة،
- تستهلك السلع والخدمات.

4.3. القطاع العام غير الاقتصادي (الإدارات العمومية):

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير السوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم، الأمن،العدالة،...الخ، وتغطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب.

ويتلخص نشاطها في:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع،
- تتحصل على إيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الأخرين.
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية،
- تقوم بالاستثمار في المجالات مختلفة.

5.3. الخارج (العالم الخارجي):

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين (الغير المتجانسين) المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة، ويطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم.

ويتلخص نشاط العالم الخارجي في:

- تصدير واستيراد السلع والخدمات،
- انتقال رؤوس الأموال من والى العالم الخارجي.

والمخطط التالي يوضح التدفقات النقدية والحقيقية بين القطاعين الأساسيين في النشاط الاقتصادي (قطاع العائلات وقطاع الأعمال):

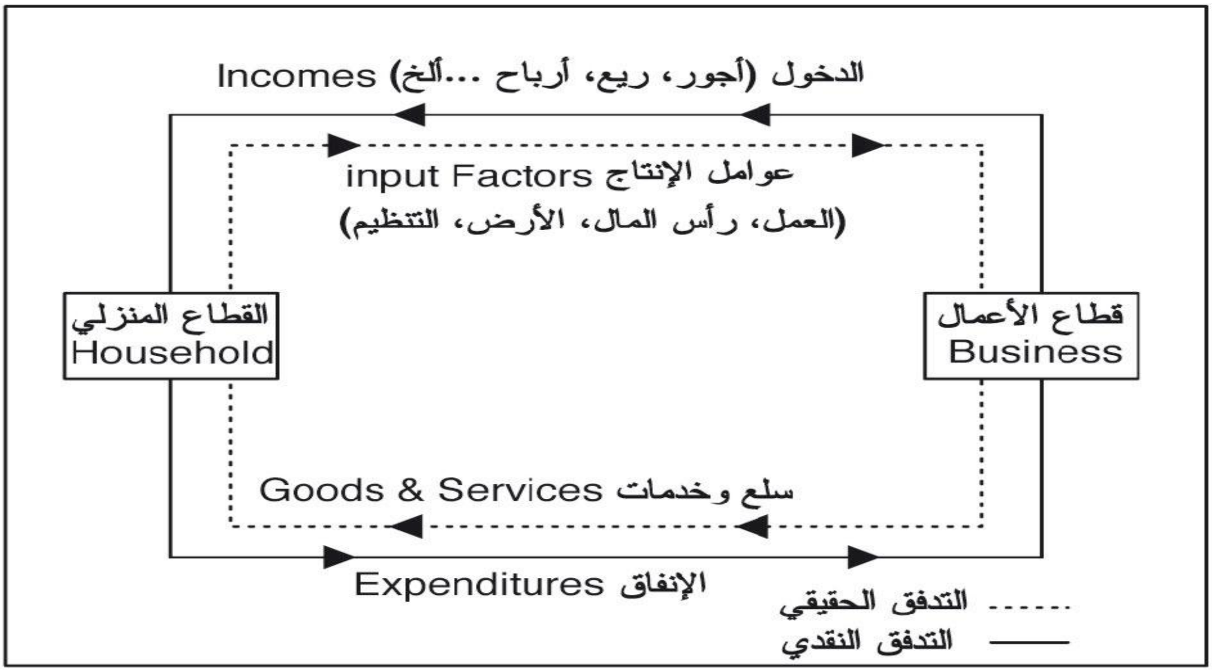

الفصل السادس

الموارد الاقتصادية والتنمية

تمهيـــد:

قبل أن يودع العالم عام 1984، اهتز ضمير البشرية كلها من حلول مأساة (الجفاف والموت) في إفريقيا وهي المأساة التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء في إثيوبيا وغيرها من بلاد القارة السوداء.

وقبيل ذلك في خلال العام نفسه، روع العالم أيضا بكارثة مصنع المبيدات الحشرية في مدينة (بوهوبال) الهندية والتي شكلت مأساة آسيوية راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء بفعل (تلوث جو) تلك المدية كنتيجة لتسرب بعض الغازات السامة من ذلك المصنع.

ومع مشارف 1985، تأتينا الأنباء من أوربا والأمريكيتين ناعية مصرع عشرات المئات من الأبرياء بفعل (الصقيع والجو القارس) الذي ساد غالبية دول تلك القارات، وفي سنة 1990 تصدع مصنع تشرونوبل النووي في روسيا والآن أزمة المياه في العالم وخاصة الشرق الأوسط وكذلك ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد في جزيرة كرينلاد بأكثر من معدله الاعتيادي ومعنى ذلك حدوث طوفان ماء عند ذوبان الجليد وتضرر خاصة المدن المحاذية للسواحل.

وهكذا... تعددت الأسباب والموت واحد! وقد يبدو الأمر - للوهلة الأولى - كما لو كان ظرفاً استثنائياً، أو مصادفة سيئة لمجموعة أحداث متفرقة لا رابط بينها. ومع ذلك، فالنظرة الثاقبة للأمور التي تستقرئ التاريخ - قريبة وبعيدة - لابد وأن تلمح (خيطاً مشتركاً) يربط بينها جميعاً، وتكراراً متواتراً ينفي عنها صفة الاستثنائية ويضفي عليها طابع (الظاهرة).

فأما الخيط الذي ينتظمها معاً، فهو الموت بفعل عوامل (البيئة) التي يعيش فيها الإنسان...

أما لضحالة مواردها الطبيعية أو لسوء استخدام الإنسان لهذه الموارد، أو لعدم مواتاة بعض عناصرها لحياته احياناً.

وأما الظاهرة فهي تفاعل الإنسان مع الطبيعة أو صراعه الدائم لقواها وعناصرها المختلفة، وهو الصراع الذي شكل تاريخ البشرية... ولا يزال ورغم ما قد يبدو من قسوة الطبيعة في بعض الاحيان، فالثابت أنه ما من (معين) ساهم في سد حاجات الإنسان المتعددة المتجددة - وبالتالي كان سبباً في بقاء الجنس البشري واستمراره على امتداد تاريخه الطويل - إلا ما كان (مصدره) الطبيعة.

فالانسان هو المخلوق الوحيد على وجه الأرض الذي ميزه الله بعقل خلاق مكنه من أن ينهل من معين عناصر الطبيعة ومصادرها المختلفة - والتي سخرها الرحمن له - مطوعاً إياه لما فيه خيره ومنفعته (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) البقرة 164.

فمنذ ذلك اليوم البعيد الذي وطأت فيه قدم الإنسان، سطح الأرض، للمرة الأولى وهو يأخذ بما وهبه الخالق من قدرات وبما زوده من طاقات وإمكانات في اختيار ما يشاء من عناصر البيئة التي يعيش فيها ويقوم بتطويعها واستغلالها وابتكار منافع منها توفر له حاجاته وتشبع رغباته. والمشاهد أن الإنسان لم يقنع ابداً بمجرد العيش بل كان يطمع دائماً في حياة أفضل ولذلك لم يعمل على سد احتياجاته الأساسية فحسب، وإنما أخذ يعمل على إحتياجاته الحضارية أيضا. غير أن الأمر المؤسف هو ما نراه اليوم في العالم بعد كل هذه القرون التي عاشها الإنسان وكل ما حققه من انجازات وما توافر له من معارف وخبرات - من انقسامه مادياً وفلسفيا إلى عالمين مختلفين... كوكبين منفصلين... مجموعتين غير متكافئتين من البشر: مجموعة غنية إلى حد يثير الخجل، وأخرى فقيرة إلى حد اليأس... ولقد اختلفت وجهات النظر في تفسير ذلك وتعددت وتباينت، غير أن معظمها يلقي اللوم على ذلك التزايد الهائل في عدد سكان المعمورة خصوصاً في دول ما يسمى بالعالم الثالث الفقيرة المتخلفة بمعدلات تفوق كثيراً معدلات النمو في مواردها الاقتصادية بحيث يبدو كما لو أن شبح (مالتوسية جديدة) (نسبة إلى الاقتصادي الانجليزي الشهير (مالتس) الذي يعد واحداً من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ولقد دانت الشهرة له كنتيجة لكتاباته في المسألة السكانية والتي ادعى فيها أن العالم لابد أن يشهد كل ربع قرن ما يشبه المجاعة وذلك نتيجة تزايد سكانه وفق متوالية هندسية بينما تتزايد موارده وفق متوالية عددية).

بدأ يخيم بظلاله القاتمة على العالم من جديد مهدداً بعودة (اعوام الجوع) التي قاسى منها في اربعينات القرن الماضي - كثير من المتخمين بالوفرة والغنى من الوقت الحاضر. ولذلك يخش هؤلاء المتشائمون من قرب اجتياح (مد الفوضوية المشبع بالدم) الذي لابد وأن يسوق إليه يأس ملايين الجياع (الجدد) تحت اعتقادهم بأن العدل يقتضي أن يشرب الكل من كاس (الحنظل) طالما لا يوجد من (الشهد) ما يروي ظمأ الجميع!..

ومع ذلك، ففي نفس الوقت الذي يصرخ فيه الكثيرون في مواجهة ماساة ندرة الموارد وانفجار السكان، وتكثف وسائل الإعلام برامجها للحث على تحديد النسل والتحذير من الموت جوعاً،تبرز وجهة نظر مخالفة تبشر باقتراب إشراقة (الفجر)... الذي طوبى لمن يشهده!... ويؤمن انصار هذه النظرة بأن الندرة خرافة... والجوع صناعة... وكل تلك المخاوف إن هي إلا خزعبلات يروج لها المستفيدون من الأغنياء في الدول المتقدمة حتى تنتعش هذه (الصفوة) على حساب ازدياد الفقر في العالم الثالث فقراً... ويتبنى هؤلاء المتفائلون فلسفة خاصة بالموارد هي الوفرة والكفاية. وإن موارد العالم حالياً تزيد عن حاجته وأن النقص فيها إنما يرجع إلى سوء التوزيع أولاً، وإلى تخلف الخبرات والمهارات وفنون التقنية ثانياً فرغم أنه يولد في كل عام مئات الآلاف من البشر.. فيضيق العالم على سعته بهم، إلا أنه في الوقت نفسه تولد كل عام مئات الأفكار والمخترعات ويزيد أفق المعرفة (أم الموارد كلها... فيتسع العالم على ضيقه لهم!...)

وهكذا سواء أكان الخوف أم الأمل هو الذي يحرك أعماق النفوس، فالذي لا شك فيه أن مشاكل البيئة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على الانسان، قد أضحت قضية العصر التي تشغل اهتمام دول العالم قاطبة... شماله الغني الذي يخشى انحسار تيار الرفاهية والرخاء الذي ينعم فيه... وجنوبه الفقير الذي يحاول في استماتة أن يحقق احلامه وطموحاته وتوقعاته العالية على الأقل أن يفلت من براثن اخطبوط التخلف الذي يكبله إلى دوائر - من الفقر - خبيثة.. يتردى فيها منحدراً إلى سفح هاوية لا يعلم مداها إلا الله!..

إنها قضية العصر بحق، لأنها تقف وراء كل مشكلة يعاني منها ابن آدم وكل هدف يصبو إلى تحقيقه فمهما اختلفت التفاصيل... وتعددت الأغراض... وتباينت المظاهر، فالداء واحد وسببه ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية التي تواجه الإنسان منذ بدء الخليفة وستظل تلازمه حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً... فرغبات الإنسان وحاجاته متعددة.. متجددة ومتزايدة.. غير أن وسائل اشباع هذه الحاجات من سلع وخدمات استهلاكية نهائية، جدّ محدودة. وهي محدودة لأن (المستخدمات) التي تدخل في انتاجها محدودة بدورها. وهذه المستخدمات الإنتاجية محدودة لان العناصر التي تم اعدادها لتوفير هذه المستخدمات هي الأخرى محدودة. وعناصر الانتاج محدودة لأن الموارد الاقتصادية، التي منها تهيأ عوالم الانتاج لتصبح مستعدة فعلاً للمساهمة في علمية الانتاج، محدودة هي الأخرى. والموارد الاقتصادية محدودة لأن مصادرها - على الأقل المعروف منها - نادرة ومحدودة بدورها. وفي الحقيقة فإن هناك مصدرين رئيسيين لكافة الموارد هما: الإنسان والطبيعة وهما يوفران كل على حدة - بعض الموارد، كما أن تفاعلها معاً يوفر البعض الآخر فالطبيعة وحدها مصدر ما يعرف بالموارد الطبيعية بينما الإنسان وحده مصدر الموارد البشرية. غير أن تفاعل الإنسان مع الطبيعة إنما ينتج عنه نوع آخر من الموارد هو ما يعرف بالموارد المصنعة أو الحضارية.

وعلى ذلك، فبيت الداء بالفعل هو الإنسان والطبيعة وذلك الصراع المستمر بينهما... وهو صراع كثيراً ما كان الإنسان يعتقد في أحيان مختلفة انه حسمه نهائياً لصالحه... غير انه سرعان ما يكتشف أن بينه وبين ذلك بون شاسع ورحلة شاقة طويلة!... انه الصراع الخالد الذي يشكل تاريخ البشرية وقصة الحضارة الإنسانية...

1. ماهية الموارد:

تكرر استخدامنا في القسم السابق لعدد من الاصطلاحات مثل (المصادر) و(الموارد) عناصر أو عوامل الإنتاج واخيراً (المدخلات) وتشير هذه الاصطلاحات - ابتداءاً إلى قضية تعريفه تتمثل في محاولة الاتفاق على مدلول محدد يكتسبه كل منها ليشير إلى معنى واضح مستقر لا يتغير طيلة الدراسة.

ورغم أننا نحاول الآن - في هذا القسم تعريف - الموارد كمحتوى أو ماهية، وليس (كعلم) فثمة تحفظ هام يتعين أن نضعه نصب اعيننا من البداية وهو أن (الكلمات والتغيرات) كمفردات لغوية - تصيغ (مادة أو محتوى) أي علم (أو حتى أي جزء من المعرفة الإنسانية عامة، غير أن علاقة ذات الكلمات

بالمعاني، إنما تمثل (اصطلاحات) تختلف دلالاتها من علم لآخر، فضلاً عن كونها تفرض نوعية (المنهج) الذي يتخذه كل علم منها وصولاً إلى غايته النهائية وهي: التفسير والتنبؤ.

والتعبيرات التي طرحناها في صدر هذا القسم - كغيرها من التعبيرات - يشيع استخدامها في العديد من العلوم الطبيعية والاجتماعية، غير أن اكثر العلوم استخداماً لها وانتفاعاً بها هما الجغرافية والاقتصاد. وبالطبع لابد أن نتوقع - كما ذكرنا منذ قليل - أن يختلف المدلول الاصطلاحي لكثير من تلك التغيرات من وجهة نظر الاقتصادي عنه من وجهة نظر الجغرافي مع السماح بوجود (منطقة رمادية) ربما يتفقان فيها على بعض منها، وحيث أن الدراسة الحالية - كعلم - تنتمي إلى أحد فروع علم الاقتصاد وهو (الاقتصاد التطبيقي) فإننا عند تحديد المدلول الاصطلاحي لهذه التعبيرات سوف نتبنى وجهة النظر الاقتصادية. وحتى إذا اقتضى الأمر التعرض لأبعاد جغرافية، فإنما سيتم ذلك بالقدر الذي يخدم التحليل الاقتصادي ويبلور الهدف منه. وتاسيساً على ما تقدم، نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على المدلول الاصطلاحي للتعبيرات السابقة موضحين مدى التشابه والاختلاف بينها.

فإذا بدأنا (بالمصادر) نجد أن المصدر هو (معين) لثروة كامنة لم يعرف الإنسان أهميتها بعد، ولا كيفية تطويعها واستغلالها لما فيه نفعه، بل ربما لا يكون الإنسان على علم بوجودها اصلاً. أما (المورد) فهو مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها وتثقف ذهنه عن تطوير أساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه.

وعلى ذلك، يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر استطاع الإنسان حتى الآن أن يتعرف عليها، وهما الطبيعة والإنسان نفسه.

فالطبيعة هو معين لثروة هائلة استطاع الإنسان أن يكتشف - على امتداد تاريخه الطويل - قيمة واهمية الكثير من عناصرها عند تطويعها للاستغلال في اشباع رغباته، وبالتالي كانت هذه العناصر تدخل تباعاً في عداد ما نسميه (بالموارد الطبيعية) وبالتأكيد - رغم - كل هذا الكم من الموارد الطبيعية التي تعرف الإنسان عليها على مر العصور منذ ايامه الأولى على سطح الأرض وإلى الآن - لا يزال هناك الكثير من عناصر الطبيعة التي لم يتعرف عليها الإنسان بعد، أو لم يعرف أهميتها أو كيفية استغلالها أو ماهية الحاجات التي يمكن أن تشبعها وبالتالي فان مثل تلك العناصر تظل معيناً لثروة كامنة في حالة سكون ولا تدخل في عداد الموارد الطبيعية كذلك فالانسان نفسه يعد معيناً لثروة هائلة يمكن أن تحقق المعجزات لكل ما اودعه الخالق فيه من امكانات جسمانية وذهنية رائعة. وعندما يتعرف الإنسان على قيمة هذه الامكانات ويدرك كيفية استغلالها لتحقيق نفعه، ينطلق المارد من حالة السكون التي يكون عليها (كمصدر) ليصبح مورداً بشرياً واعداً بالكثير!

ولعل أحد انجازات هذا المارد البشري، إنما تتمثل في (استحداث) معين جديد من الثروة كناتج لتفاعله المستمر مع قوى وعناصر الطبيعة، الأمر الذي يشكل نوعاً ثالثاً من الموارد هو ما سنسميه (بالموارد المصطنعة) والتي تتمثل اساساً في رأس المال العيني) بكل أشكاله، كما سنوضح فيما بعد.

وإذا كانت الموارد بالمعنى السابق تشير إلى كل ما يمكن أن يعد للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي، فان (عوامل الإنتاج) إنما تمثل ذلك الجزء من الموارد الاقتصادية الذي تم اعداده فعلاً للمساهمة في علمية الإنتاج. أما الجزء الذي استخدم فعلاً من عوامل الإنتاج في العملية الانتاجية فيسمى (بالمدخلات) معنى ذلك أن اقصى ما يمكن المشاركة به فعلاً في علمية الإنتاج (المدخلات) لا يمكن أن يتعدى بأي حال من الأحوال حجم عوامل الإنتاج. أما إذا كان حجم المدخلات أقل من حجم عوامل الانتاج، فإن الفرق بينهما يمثل عوامل انتاج في حالة بطالة. وقياساً على ذلك فإن اقصى ما يمكن الحصول عليه من عوامل الإنتاج لا يتعدى الحجم المتاح من الموارد الاقتصادية. وبالتالي فإذا كانت عوامل الإنتاج اقل من الموارد فإن الفرق بينهما يمثل موارد غير مستغلة ويمكن التعبير عما سبق بالمتباينة التالية:

(حجم الموارد الاقتصادية المتاحة) ====> (حجم عوامل الإنتاج) ====> (حجم المدخلات)

فبالنسبة للموارد الطبيعية مثلاً، فإن الأرض (وما عليها وما في باطنها) التي يمكن (اعدادها) للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي تعتبر مورداً اقتصادياً. أما ذلك الجزء من الأرض الذي تم إعداده فعلاً للمساهمة في عملية الإنتاج فيعتبر عاملاً انتاجياً والفرق بين ما يمكن إعداده وما تم إعداده فعلاً من الأرض يعتبر مورداً اقتصادياً غير مستغل ومثال ذلك بعض الأراضي الصحراويّة. أما الأراضي التي تستخدم مباشرة في الزراعة والرعي واقامة مباني المصانع والطرق وتشييد المدن وغير ذلك مما يساهم في عملية الإنتاج فتعتبر من المدخلات والفرق بين ما تم إعداده فعلاً من الأرض وما استخدم منها كمدخلات. يعتبر عاملاً انتاجياً في حالة بطالة. وبالمثل فالغلاف الجوي يعتبر مورداً طبيعياً صالحاً للاستخدام الاقتصادي يجب المحافظة عليه من التلوث، إذ انه يستخدم في النقل الجوي والاتصالات اللاسلكية والإرسال والاستقبال الاذاعي والتلفزيوني والأقمار الصناعية... الخ كما أن بعض مكوناته مثل الأكسجين تدخل في بعض الاغراض الصناعية والطبية وما يمكن إعداده من بعض هذه المكونات للمساهمة في عملية الإنتاج هو ما يعتبر من المدخلات.

وإذا كنا قد حاولنا التفرقة بين الموارد وعوامل الإنتاج والمدخلات فيما يتعلق ببعض مكونات الغلاف الجوي فانه من الصعب إبراز هذه التفرقة فيما يختص بالاستخدامات الأخرى لهذا الغلاف وذلك يرجع إلى الطبيعة الخاصة به، حيث انه بقدر ما يتحقق من تقدم تكنولوجي يمكن تطويعه لزيادة الاستفادة منه اقتصادياً. فحين اكتشاف امكانية استخدام الغلاف الجوي للارسال الاذاعي لم يكن معلوماً وقتها امكانية استخدامه للإرسال التلفزيوني (ابيض وأسود ثم ملون بعد ذلك) وقد تكون هناك امكانيات أخرى

لاستخدام الغلاف الجوي غير معروفة حالياً وباضطراد التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن اكتشافها فيما بعد.

أما بالنسبة للموارد البشرية، والتي تشمل جميع السكان الذين يمكن اعدادهم للدخول فـــــي دائرة الاستغلال الاقتصادي بدءاً من الأطفال الرضع حتى الشيوخ المسنين، فهي تعد مورداً اقتصادياً. أما ذلك الجزء المعد فعلاً للمساهمة في علمية الإنتاج فيعتبر من عوامل الإنتاج. وذلك الجزء الذي يساهم فعلاً في العملية الانتاجية يعتبر مدخلات، وعلى ذلك فالاطفال الذين تقل اعمارهم عن سن معينة، ولا يسمح لهم قانوناً بالدخول إلى سوق العمل، وكذلك الطلبة الذين لم يتموا بعد مراحل تعليمهم المختلفة، ليسوا اعضاء في القوى العاملة ولكنهم يشكلون جزءا من الموارد البشرية، ولا يمكن اعتبارهم من عوامل الإنتاج إلا بعد اعدادهم للمشاركة في الإنتاج أما ذلك الجزء من هذه الموارد الذي يشترك فعلاً في الإنتاج فهو الذي يعد من المدخلات.

نخلص مما سبق إلى أن كل المدخلات هي عوامل انتاج وكل عوامل الإنتاج هي موارد اقتصادية، وعكس ذلك ليس صحيحاً بمعنى أن الموارد الاقتصادية لا تعد عوامل انتاج طالما لم تهيأ بعد للمساهمة في الإنتاج كما أن عوامل الإنتاج التي لم تسهم بالفعل في العملية الإنتاجية لا تعتبر من المدخلات.

2. أهمية دراسة الموارد الاقتصادية:

يتزايد اهتمام معظم (أن لم يكن جميع) الدول في الوقت الحاضر بدراسة الموارد الاقتصادية، حيث أنه بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما، يتحدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ناهيك عن أن غنى وفقرالدول في الوقت الحاضر يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد، ولكن أيضا بمقدرتها على استغلالها بكفاءة.

وعموماً فهناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى دراسة الموارد الاقتصادية لعل من أهمها:

1.2. ندرة الموارد وتعدد الحاجات:

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد، في الوقت الذي تتعدد حاجات سكانها وتتزايد بصفة مستمرة وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد، حتى في حالة زيادتها تنمو بمعدل يقل كثيراً عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم.

وهذه الحقيقة معروفة منذ القدم، فقد نبه إليها (مالتس) منذ القرن الثامن عشر حيث قدر ما معناه أنه في الوقت الذي تتخذ فيه الزيادة في السكان شكل المتوالية الهندسية، فإن الزيادة في الموارد تتخذ شكل المتوالية العددية.

وعلى ذلك فان لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجاتها فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد. بل وقد يكف بعضها عن العطاء، ولذلك لا مفر أمام هذه الدول من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات اشباعها أو على الأقل تحافظ عليها. ليس هذا فحسب، وإنما يتعين عليها اولاً وقبل كل

شيء أن تحاول استخدام المتاح لديها من الموارد بأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية بمعنى وصولها إلى التخصيص الأمثل لمواردها يعني تخصيص الموارد، عموماً، تلك الطريقة التي يتم بها توزيعها على استخداماتها البديلة المختلفة بحيث يتحقق في النهاية قدر معين من الإنتاج.

إذا افترضنا مبدئياً أن هناك نمطاً توزيعياً (تخصيصاً) معيناً للموارد يؤدي إلى تحقيق حجم معين من الإنتاج، وأمكن مع ذلك إعادة تخصيص نفس هذا القدر من الموارد بطريقة مختلفة تولد عنها قدر اكبر من الإنتاج فمعنى ذلك أن هذا التخصيص المبدئي لم يكن يمثل أفضل طريقة لاستخدام هذه الموارد ومن هنا يتضح انه من الممكن تخصيص نفس القدر من الموارد بطرق مختلفة يحقق كل منها حجماً مختلفاً من الإنتاج. فإذا ما وجد ثمة تخصيص معين يحقق اكبر قدر ممكن من الإنتاج، فإن أي تخصيص آخر غيره لابد وأن يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج. ومن ثم يمكن تعريف التخصيص الأمثل للموارد بأنه تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحيث يتولد عن هذا الاستخدام اكبر قدر ممكن من الإنتاج.

وبتعبير أكثر دقة، فإن التخصيص الأمثل للموارد هو ذلك الاستخدام الذي يترتب على أي تغير فيه انخفاض حجم الإنتاج.

2.2. التنمية الاقتصادية:

يعيش العالم اليوم عصراً يطلق عليه عصر التنمية الاقتصادية حيث تحاول جميع الدول قاطبة، المتخلف منها والمتقدم، أن تقوم بتنمية اقتصاداتها (لعل من شواهد ذلك أن أطلقت هيئة الأمم المتحدة على العقد الماضي (الثمانينيات العقد الأول للتنمية).

وترتبط عملية التنمية، في الواقع (بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها. حيث أن زيادة المتاح في هذه الموارد وحسن استخدامه يعجل بلا شك بعملية التنمية وتختلف الدول المتقدمة عن المتخلفة من حيث حجم الموارد المتاحة في كل منها، وذلك في حد ذاته يفرض على الدول المتخلفة ضرورة التعرف على مواردها وحصرها والشروع في وضعها في دائرة الاستغلال بطريقة كفء حتى تتمكن من وضع وتنفيذ برامجها التنموية الطموحة التي تساعدها على الأخذ بأسباب التقدم وتسرع بها قدماً عن طريق الرخاء.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عاملاً اضافياً يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ويضع عبئاً اضافياً على استخدامها لمواردها وهو ما يطلق عليه (أثر المحاكاة) أو ثورة التوقعات العالية، ويتمثل هذا العامل في أن سكان الدول المتخلفة، نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات، تتعرف بسرعة وتحاول - بصرف النظر عن جدوى ذلك - تقليد هذه الانماط ومحاكاتها. ويتطلب ذلك ضرورة توفير المزيد من السلع والخدمات المستخدمة التي لم تكن الموارد المتاحة مطالبة أصلاً بتوفيرها لو لم يمارس أثر المحاكاة ضغوطه، وهذا في حد ذاته يزيد من حدة مشاكل الموارد في هذه الدول ويستدعي معالجتها بمزيد من الحكمية والرشادة.

3.2. حماية الموارد والمحافظة عليها:

يتميز أي مجتمع انساني بأنه مجتمع حركي وليس ساكناً. وحيث أن الموارد الاقتصادية في أي مجتمع كما عرفنا سلفاً، هي اصلاً نادرة ومحدودة، فضلاً عن أنها ليست حكراً على جيل واحد بل هي ملك لكافة الأجيال المتعاقبة، لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة لا تؤدي إلى تبديدها بل وتضمن حمايتها وزيادتها كلما امكن ذلك حتى يستمر عطاؤها من جيل إلى جيل.

وحماية الموارد والمحافظة عليها يتطلب حصرها حصراً كاملاً وشاملاً لتحديد إمكانات استغلالها حالياً ومستقبلاً ووضع الخطط والبرامج التي تتضمن عدم الإسراف في استخداماتها.

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، ففي بعض المجتمعات التي تتمثل مواردها الطبيعية في غابات واشجار كثيراً ما تسن الدولة تشريعات تحرم قطع الأشجار في مناطق معينة ولفترات معينة خوفاً من تبديد هذه الموارد.

وكذلك فان هناك بعض الدول التي قد تحرم صيد بعض الحيوانات أو الاسماك في سن معينة وفي مناطق معينة ولفصول محددة. وقد تحرم دول أخرى أو تحد من استخراج معادن معينة من مناجم معينة في أوقات معينة وكل ذلك هو بهدف المحافظة على الموارد وضمان عدم استنفاد قدراتها الإنتاجية.

ومن ناحية اخرى، قد تقوم بعض الدول - منفردة أو مجتمعة - بالعديد من الاجراءات التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث منها مؤتمر ستوكهولم الذي عقد في يونيو 1972 وكان غرضه الرئيسي جذب الانتباه إلى المخاطر المتولدة عن التلوث.

4.2. آثار الحروب:

تمثل الحروب عامة سواء كانت دوافعها الحصول على الأرض مباشرة (الحروب العربية الاسرائيلية) أو من أجل السيطرة على الموارد (الحروب الاستعمارية) عبئاً على الموارد الاقتصادية المتاحة البشرية منها وغير البشرية.

فبالنسبة للموارد البشرية، يتمثل هذا العبء في فقدان كامل لجزء من القوى البشرية متمثلاً في شهداء الحروب أو في ظهور قوة عاملة غير منتجة مثل مشوهي الحروب الذين يتعين على المجتمع أن يضمن لهم حياة كريمة نظير ما قدموه له من خدمات. وبالنسبة للموارد غير البشرية، تؤدي الحروب إلى استخدام جزء منها في الإنتاج الحربي، مما يعني تحول هذه الموارد بعيداً عن الإنتاج المدني، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الإنتاج المدني وتوجيهه لخدمة مطالب القوات المسلحة.

وهذا يعني انخفاضاً في مستوى الرفاهة الاقتصادية للمجتمع متمثلاً في انخفاض حجم السلع المدنية الذي كان يمكن أن يتحقق لو أن هذا الجزء من الموارد لم يخصص لخدمة الأغراض العسكرية. بالإضافة إلى ذلك فللحرب أثر مباشر يتمثل في الدمار الذي يلحق بالكثير من المنشآت القائمة وتوقف بعض أوجه النشاط الاقتصادي كلياً أو جزئياً وهي أمور تمثل بلا شك ضياعاً لجزء كبير من موارد المجتمع واستترافاً لها.

وبسبب توقف، أو التهديد بتوقف، طرق المواصلات نتيجة الحروب فقد تضطر بعض الدول إلى استغلال جزء من مواردها استغلالاً غير اقتصادي، وذلك بتوجيهها إلى انتاج سلع لم تكن لتنتجها في الظروف العادية. مثال ذلك ما فعلته انجلترا خلال فترة الحربين العالميتين، حيث اقتضتها ظروف الحرب إلى التوسع في الإنتاج الزراعي فاستغلت أراضي لم تكن مهيئأة للاستغلال الزراعي من قبل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سوء توزيع الموارد بين دول العالم ادى إلى تسابق بعض الدول الكبرى في محاولة لفرض سيطرتها على المصادر الأولية في بعض الدول الاخرى، الأمر الذي أدى إلى انقسام العالم إلى كتل واحلاف يسعى كل منها إلى تحقيق اكتفاء ذاتي فيما بينها.

3. أنواع المـــوارد:

تتبنى معظم الكتابات التقليدية اتجاهاً مؤداه تقسيم الموارد استناداً إلى ثلاثة معايير، وهي:

1.3. معيار التوزيع الجغرافي:

وعلى اساسه يكون المورد إما متوافراً في جميع الأماكن كالأوكسجين في الهواء، أو في اماكن متعددة كالأراضي الصالحة للزراعة، أو في أماكن محدودة كالمعادن التي في جوف الأرض، أو متمركزاً في مكان واحد مثل النيكل في كندا.

2.3. معيار القدرة على التجرد:

وتبعاً له يكون المورد إما متجدداً، كالأشجار والغابات والثروة الحيوانية، أو فانياً مثل زيت البترول والفحم والغاز الطبيعي.

3.3. معيار الأصل:

ووفقاً له يكون المورد إما طبيعياً أو بشرياً، أو مصنعاً.

وفي الواقع فإن هذه المعايير الثلاثة ليست مانعة بالتبادل، بمعنى أن الأخذ ببعضها لا يتعارض مع الأخذ بغيره، فضلاً عن أنها تتكامل معاً في توصيف المورد محل البحث. فقد يكون مورد ما، طبيعياً (من حيث أصله)، فانياً (من حيث قدرته على التجدد)، ومتوافراً في أماكن محدودة (من حيث توزيعه الجغرافي) كما هو الحال بالنسبة للبترول مثلاً. ومن هنا يوجد، في رأينا، ثمة تقسيم واحد - عريض - للموارد - هو الذي يميز بينها من حيث الأصل، أما التقسيمات الأخرى فلا تعدو أن تكون مجرد تقسيمات جزئية مشتركة في داخل كل فرع من فروع هذا التقسيم الأساسي.

وعلى هذا (نتناول فيما يلي أنواع الموارد من حيث أصلها، موضحين بالنسبة لكل نوع طبيعة توزيعه الجغرافي وقدرته على التجدد - كلما كان ذلك ممكناً:

أ. الموارد الطبيعية:

كانت الموارد الطبيعية تعني عند معظم الاقتصاديين القدامى (سطح الأرض) ولذلك ركزوا على أنها اصيلة لا تهلك، غير أن الفكر الاقتصادي المعاصر ينظر إلى الموارد الطبيعية نظرة اكثر عمومية وشمولاً،

فيعرفها بأنها أية أشياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسان دخل - مباشر - في ايجادها. فمثلاً، المخزون الطبيعي من المعادن، ومدى توافر المصايد والغابات، وكذلك المناخ والتضاريس والمساقط المائية والموقع الجغرافي، كلها أشياء لها تأثير على الثروة القومية، وذلك دون أن يكون للإنسان دخل مباشر في ايجادها، وعلى ذلك يمكن القول بأن سطح الأرض وما عليه وما حوله، وما في داخله، هو ما نقصده بالموارد الطبيعية. فسطح الأرض من يابس وماء، وما يتميز به من تضاريس ومناطق مناخية متباينة يؤثر بطريقة مباشرة على نوعية النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان كل منطقة فعلى سبيل المثال، نجد أن سكان المناطق الساحلية والمناطق المشتملة على مسطحات مائية كبيرة، يتميز نشاطهم الاقتصادي اساساً بالتجارة (النقل البحري) والصيد كما أن المناخ الذي تتميز به المناطق المختلفة - بالإضافة إلى نوعية التربة الموجودة - يؤثر بطريقه مباشرة في تحديد نوعية النشاط الزراعي الذي يمارسه سكان كل منطقة، بالإضافة إلى تحديد طول الموسم الزراعي نفسه.

كذلك، فيما يحتويه باطن الأرض (القشرة الأرضية) من ثروات معدنية كالحديد والفحم والنحاس والبترول... الخ. يعتبر من الموارد الطبيعية التي يحدد مدى توافرها، طبيعة النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان المناطق التي يتوافر فيها.

أما ما يحيط بالأرض من موارد طبيعية، فتتمثل في الغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية. وإذا كان الغلاف الجوي يعتبر من الموارد الطبيعية التي لا تزال بكراً لم تستغل كما يجب حتى الآن - بالرغم من أنها تعد بإمكانات كبيرة مستقبلاً - فان اضطراد التقدم الاقتصادي (والتقني) في المجالات المختلفة كثيراً ما يترتب عليه تلوث هذا الغلاف.

ومن هنا ظهرت مشكلة تلوث البيئة، ولهذا السبب بدأ حديثاً الاهتمام بالمحافظة على الموارد من خلال المحافظة على البيئة المحيطة بالإنسان، حتى تظل خالية من التلوث بقدر الإمكان.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية، فإن بعضها قد يكون متوفراً في جميع الأماكن بحيث لا يواجه الإنسان أية صعوبات في سبيل الحصول عليه، ومن ثم لا يصاحب عملية إنتاجه أو توزيعه أية مشكلة اقتصادية. ومن أمثلة ذلك غاز الأوكسجين الموجود في الهواء حيث يحصل كل كائن حي على احتياجاته من دون مقابل على انه يجب الإشارة هنا، إلى أن ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه فإن في بعض الأحيان يطلب الأوكسجين معبأً في صورة خاصة لمواجهة احتياجات طبية أو صناعية مختلفة، وعندئذ يكون له مقابل مباشر، وحديثاً، أصبح على الإنسان - لكي يحصل على الأوكسجين الذي يكون مصدره الهواء، أن يدفع في سبيل ذلك مقابلاً غير مباشر، يتمثل في تكاليف تنقية الهواء الجوي من التلوث المصاحب للتقدم الصناعي، كذلك قد تكون بعض الموارد الطبيعية متوافرة في أماكن متعددة، وهذه الموارد تتفاوت درجة توافرها أو ندرتها من أقليم لآخر وبالتالي يكون لها سعر يتعين أداؤه في مقابل الحصول عليها. ويتحدد هذا السعر كما هو الحال بالنسبة لأي سلعة من السلع بتفاعل قوى العرض والطلب. ومثال ذلك الأراضي

الصالحة لمختلف أغراض الاستغلال الاقتصادي كالزراعة والرعي واقامة المصانع والمساكن والطرق... الخ أيضا قد تتوافر بعض الموارد الطبيعية في أماكن محدودة. وهذه الموارد تتوافر في أماكن دون أخرى، الأمر الذي تنجم عنه مشاكل اقتصادية تتعلق بتسعيرها نظراً لاختلاف ظروف الطلب عليها والعرض منها، ومثال ذلك المعادن التي يتركز وجودها في أماكن محدودة. فالبيترول، مثلاً، يتركز معظم انتاجه في منطقة الشرق الأوسط، ويتركز انتاج التصدير في ماليزيا وبوليفيا واندونيسيا وتايلاند. كما تقوم المانيا وفرنسا والولايات المتحدة بانتاج ما يزيد على (90 %) من الإنتاج العالمي للبوتاس. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه إلى جانب المشاكل الاقتصادية التي تثيرها ندرة هذه الموار فهناك العديد من المشاكل السياسية - بل والعسكرية - تتعلق بالمنطق القليلة التي توجد فيها هذه الموارد الطبيعية التي تتركز في مكان واحد مثل النيكل الذي تنفرد كندا بانتاج معظمه، كما تتركز مادة (الكربوليت) التي تستخدم في استخلاص الألومنيوم، في الساحل الغربي لجزيرة (جرينلاند).

أما بالنسبة لمقدرة الموارد الطبيعية على التجدد فنجد أن بعضها يعتبر موارد متجددة حين يمكن أن تستمر في العطاء، بشرط أن يستمر الإنسان في الحفاظ عليها وعدم اجهادها. فالتربة الزراعية إذا امكن الحفاظ على خصائصها وعدم اجهادها، فإنها تظل مستمرة في العطاء أما إذا أسيء استغلالها فقد يترتب على ذلك انخفاظ انتاجيتها وضعف معدلات عطائها. ومثال الأرض الزراعية في مصر غير بعيد، فقد انتشرت ظاهرة تجريفها للحصول على الطين اللازم لعمل طوب البناء. ولا يخفى ما في ذلك من خطورة تؤثر على الإنتاجية الزراعية للأرض فتضعفها، خاصة بعد إقامة مشروع السد العالي والذي ترتب عليه احتجاز كميات الطمي التي كانت ترد سنوياً لتضيف قوة إنتاجية جديدة للأرض الزراعية على ضفاف وادي النيل الدائم دون إقامة مشروعات للصرف، ارتفاع نسبة منسوب المياه فيها مما أدى إلى اضمحلال انتاجيتها ومن ناحية أخرى تعتبر بعض الموارد الطبيعية فانية أو غير متجددة. ومثال ذلك الموارد المعدنية والنفط وحيث أن هذه الموارد قد تفنى في يوم ما، فعلى الإنسان أن ينظم استغلالها ويحافظ على الرصيد المتاح منها مراعاة لمصالح الأجيال القادمة.

ب. الموارد البشرية:

تتمثل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، عاملة وغير عاملة. وفي دراستنا للموارد البشرية، أو ما يعرف براس المال البشري، لا ينحصر اهتمامنا في دراسة مشاكل السكان، واعدادهم ومعدل تزايدهم فقط، بل نهتم إلى جانب ذلك بدراسة العوامل التي تؤثر في نوعية العنصر البشري. وفيما يتعلق بنوعية العنصر البشري. يمكن أن نميز اساساً، بين النوعية المكتسبة وغير المكتسبة (أو الذاتية) والنوعية المكتسبة تتمثل في مجموعة من الصفات والخبرات والمهارات والكفاءة، التي لا يولد الإنسان بها بل يكتسبها عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية. أما النوعية الذاتية فنقصد بها المواهب الخاصة الفنية أو الابتكارية التي يخص به الله سبحانه فئة قليلة من البشر يولدون بها.

وهذه النعم لا يستطيع الإنسان أن يكتسبها بأي ثمن أو تحت أي ظروف ، وإن كان من الممكن تنمية المواهب وصقلها وتهيئة الظروف اللازمة لاستمراريتها وإثرائها. وعموماً، نظراً لأهمية المورد البشري، بدأ حديثاً خلال العقدين - الماضيين وبالتحديد مع بداية الستينيات - الاهتمام جدياً بدراسة (اقتصاديات الموارد البشرية) كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد.

وفي الواقع، فإن دراسة اقتصاديات الموارد البشرية تركز اساساً على ثلاثة عوامل تؤثر في نوعية وتوزيع القوى البشرية، فاقتصاديات التعليم واقتصاديات الصحة تؤثر في نوعية المورد البشري، بينما تؤثر اقتصاديات الهجرة في توزيع الموارد البشرية. أما من ناحية الكمية، فيلزم دراسة حجم السكان ومعدل تزايدهم والمشاكل التي قد تنجم عن ذلك مثل مشكلات الغذاء والإسكان والنقل والمواصلات. وترتبط هذه المشاكل كلها بالحجم المتاح من الموارد الطبيعية والمصنعة والقوى العاملة من ناحية، وحجم الموارد البشرية (السكان) كمستهلك للإنتاج من ناحية أخرى.

ومن ناحية التوزيع الجغرافي للموارد البشرية، نذكر اساساً أن العنصر البشري ليس مورداً متوافراً في كل مكان (أي ليس سلعة حرة) حيث يلزم نظراً لطبيعته الخاصة - ككائن حي - وجود حد أدنى من الظروف التي تسمح له بالكينونة، فالإنسان لا يعيش إلا على سطح اليابسة، ليس هذا فحسب بل أن كثيراً من المناطق على سطح اليابسة - لا تسمح - لظروفها غير الملائمة بحياة البشر مثال ذلك ثلاجات المناطق القطبية المتحدة الشمالية والجنوبية، بعض أحراش أفريقيا الاستوائية، بل وفي بعض بقاع الأقاليم المدارية ذاتها. كذلك نجد هناك مناطق تتمتع بالكثافة السكانية ومناطق أخرى تتميز بالخفة السكانية. فالهند والصين ومصر من الدول التي تعاني من مشاكل التزايد السكاني الرهيب واضطراد زيادة معدل النمو السكاني أيضا. بينما استراليا وكندا وبعض دول أوروبا خصوصاً الدول الاسكندنافية (شمال أوربا لا تزال تمر بمرحلة الخفة السكانية، ومن الجدير بالملاحظة. أن الدول التي تكتظ بالسكان، معظمها من الدول المتخلفة، حتى ليختلط الأمر على المرء فيما إذا كان التزايد السكاني بهذه الدول سبباً في التخلف أم نتيجة له هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا جاز لنا أن نتكلم عن فئات نوعية للمورد البشري كمصدر لعنصري العمل والتنظيم لأمكن أن نقول أن العمل غير الماهر هو عنصر متوفر في أماكن عديدة بل في كل مكان مأهول بالبشر. أما العمل نصف الماهر والماهر وعنصر التنظيم، فهي من قبيل الموارد النادرة التي لا تتوافر إلا في أماكن محدودة. ومن المهم أن نذكر أن هذا لا يعني أن الأماكن التي لا يتوافر فيها العمل الماهر أو التنظيم ستظل محرومة منها دائماً لأن عامل الهجرة يمارس تأثيره الملحوظ في اعادة تشكيل نمط التوزيع الجغرافي لهذين العنصرين بين الدول المختلفة، وبذلك يعمل على تحقيق قدر من التوازن النسبي بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى.

أما من حيث قدرة الموارد البشرية على التجدد، فإنها تنقسم بالاستمرارية طالما يتم المحافظة عليها ورعايتها وعدم اجهادها.

فالعمل غير الماهر يمكن أن يتحول إلى عمل ما هر عن طريق تهيئة الظروف المناسبة مثل تصميم البرامج التعليمية وإعداد مراكز التدريب ومنح الفرص للمواهب الشابة لتبوّء المراكز القيادية في المشروعات. فضلاً عن ضرورة تبني نظم للحوافز والدوافع التي تعمل على خلق مثل هذه الموارد النادرة في المناطق التي تفتقر إليها، ناهيك عن عدم هجرة الموجود منها إلى مناطق أخرى، وليس يخفى أن كثيراً من دول العالم المتخلفة - ومن بينها مصر - التي تفتقر إلى هذين العنصرين (العمل الماهر والتنظيم) تعاني من مشكلة (هجرة العقول) إلى الخارج، سواء كان الدافع إلى ذلك هو الحصول على فرص حياة أفضل أو سعياً إلى ما قد يوفر لهم إمكانيات التقدم أو هرباً من مشاكل اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

بالإضافة إلى ذلك يجب الاهتمام بالبرامج الصحية، فبجانب أنها تؤدي إلى تحقيق زيادة كمية في حجم العنصر البشري عن طريق تخفيض معدلات الصرفيات، إلا أنها من الناحية النوعية ثبت وجودها بالنسبة إلى قدرة العنصر البشري على التجدد، حيث أن التحسينات في المستويات الصحية تؤدي إلى تحسين نوعية العنصر البشري بزيادة قدرته الإنتاجية.

ج. الموارد المصنعة:

وهذه الموارد هي نتاج تفاعل الإنسان مع الطبيعة وتعرف أساسا برأس المال المادي. ويضم رأس المال المادي مكونات عديدة مثل الموارد الطبيعية المستخرجة من الأرض بعد معالجتها صناعياً وتحويلها إلى معدات وآلات إنتاجية (كالحديد والألومنيوم) وجميع التجهيزات الأساسية من مباني وخلافه والتي تسبق النشاط الصناعي، كذلك فالمنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات (كالقمح والقطن والصوف) هي شكل من أشكال رأس المال المادي. والموارد المصنعة لا تنصب فقط على رأس المال المادي بأشكاله المختلفة، بل تنسحب أيضا إلى نوع آخر من رأس المال يطلق عليه البعض (رأس المال الاجتماعي) أو ما يعرف باسم (البنية الاقتصادية الأساسية) والذي يتمثل في مجموعة الطرق والإنشاءات والجسور وخطوط السكك الحديدية وبعض المجاري والمحطات المائية التي استحدثها الإنسان مثل قناة السويس وقناة بنما وبحيرة ناصر ونفق أحمد حمدي الذي يمر من تحت قناة السويس رابطاً صحراء سيناء بمصر الأم.

ويمثل رأس المال الاجتماعي ضرورة أساسية لمزاولة النشاط الصناعي لما لوجوده من أهمية قصوى فيما يتعلق بربط مواطن وجود المواد الأولية بأماكن الإنتاج ثم بأماكن الاستهلاك. وحديثاً، فإن هناك بعداً جديداً يضاف إلى تعريف رأس المال وهو مستوى (المعرفة التقنية) لما لذلك من آثار مباشرة وملموسة على مستوى الإنتاج خصوصاً مع استمرار التقدم والتغير التقني وفي رأينا أن هناك شكلا آخر من أشكال الموارد المصنعة زادت أهميته النسبية في الآونة الأخيرة - ولا تزال - وهو ما يمكن أن نسميه بالمعالم الأثرية.

ويمكن أن نعتبر المعالم الأثرية أحد مكونات رأس المال المادي حيث أنها تساهم في خلق وتنشيط صناعة جديدة هي صناعة السياحة. وهذه الصناعة لها العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على مستوى العمالة والانتاج والدخل في المجتمعات التي لا توجد بها. ومن ناحية التوزيع الجغرافي، فإن الموارد المصنعة

بعضها موجود في أماكن عديدة مثل المنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات كالقمح والقطن والصوف وبعضها يوجد في أماكن محدودة كالحديد والألومونيوم والمعالم الأثرية.

أما من حيث القدرة على التجدد فإن بعض الموارد المصنعة يمكن أن يستمر الإنسان في الحفاظ عليها مثل راس المال الاجتماعي والمعالم الأثرية. بينما بعض الموارد المصنعة يعتبر من قبيل الموارد الفانية مثل المنتجات الزراعية الأولية - أو الموارد الطبيعية المعالجة صناعياً.

4. علاقة الموارد الاقتصادية بالاقتصاد والجغرافيا:

المعرفة العلمية بناء متماسك متصل الحلقات فما علم من العلوم خصوصاً العلوم الاجتماعية - تكون له حدود قاطعة فاصلة، بل عادة ما يرتبط - بشكل أو بآخر - ببعض العلوم القريبة منه سواء في مادتها (محتواها) أو منهجها (ادواتها التحليلية) والموارد الاقتصادية كعلم، يتصف ايضابهذه السمة.

ويقف علماء الاقتصاد والجغرافيا على راس العلوم التي تربطها بعلم الموارد الاقتصادية وشائج صلة قوية ومرجع هذه الصلة أن الإنسان يواجه مشكلة ثنائية الأبعاد.

فالاحتياجات الإنسانية تمثل أصل المشاكل العديدة التي يواجهها الإنسان ويحاول التغلب عليها منذ بدء الخليفة وإلى يومنا هذا وفي محاولته لاشباع هذه الاحتياجات، كان على الإنسان أن ينتج العديد من السلع والخدمات المختلفة، وهو أمر لا يتحقق له بدون توافر الموارد الاقتصادية. ومن هنا بدأ الإنسان الاهتمام بالبحث عن مصادر تلك الموارد.

وخلال رحلة عمره عبر حقب عديدة من الزمان، تأكد له أن هذه الموارد نادرة، فضلاً عن أن حاجاته متزايدة ولا تنتهي. وهكذا تظهر ثنائية المشكلة حيث يتمثل بعدها الأول في البحث عن الموارد، وبعدها الثاني في كيفية استخدام هذه الموارد. وفيما يتعلق بالبعد الأول من المشكلة - وهو البحث عن الموارد، نذكر انه كان على الإنسان أن يحدد أنسب المناطق التي تتوافر فيها الظروف الملائمة لتحقيق منتجات معينة يستهدفها لاشباع حاجاته.

وهنا تظهر أهمية علم الجغرافيا وصلته بعلم الموارد فالجغرافية تهتم بتحليل المتغيرات المكانية بدلالة المناطق والأقاليم الموجودة فيها، فضلاً عن تحليل العلاقات التي تنشأ بين هذه المتغيرات المكانية وبين الظواهر الطبيعية لسطح الأرض من ناحية وبين الظواهر البشرية وحياة الإنسان من ناحية أخرى وهكذا تتضح علاقة علم الجغرافيا بعلم الموارد الاقتصادية فكثير من المنتجات لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر صفات جغرافية معينة (كالتضاريس ونوع التربة والمناخ) وبالطبع، فإن علم الجغرافيا، باهتمامه بالتوزيع الطبيعي للحياة النباتية - من حيث ملائمة المناطق المختلفة لكل نوع منها، يقدم يد العون في محاولة الإنسان حل مشكلة تحديد أنسب الأماكن لممارسة النشاط الإنتاجي الملائم لها. ولعل هذا هو السبب الذي من أجله جرى العرف التقليدي عند دراسة الموارد الاقتصادية أن يقوم بدراسة المنتجات الزراعية كالقمح والرز والسكر والبن... الخ... وفي الواقع لا تعدو مثل هذه الدراسة أن تكون مجرد دراسة لجغرافيا المنتجات من حيث

تحديد انسب أماكن إنتاجها، وهو أمر يحصرها في مجال ما يسمى بالجغرافيا الاقتصادية: ومن الجدير بالذكر أن العرف التقليدي - كان يعتبر - إلى فترة قريبة - أن الجغرافيا الاقتصادية والموارد الاقتصادية مترادفان، الأمر الذي يختلف معه كثيراً، والذي تتضح مبرراته من مناقشتنا التالية للبعد الثاني من المشكلة والخاص بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية أن دراسة كيفية استخدام الموارد الاقتصادية والحفاظ عليها وتنميتها هو الذي يضعنا في قلب الدراسة الاقتصادية للموارد المتاحة. فحجم الموارد المتاحة لدولة ما يؤثر - كما سبق أن ذكرنا - على مستوى المعيشة لسكان هذه الدولة، وعلى درجة التقدم الاقتصادي التي وصلت إليها.

فالدول الفقيرة والمتخلفة (دول العالم الثالث) هي تلك التي تعاني من نقص الموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها. أما الدول الغنية المتقدمة اقتصادياً، فهي التي حباها الله سبحانه وتعالى بقدر اكبر من الموارد الاقتصادية والتي نجحت في استغلالها بأفضل الطرق الممكنة. هذا يوضح، بأقصر الطرق، العلاقة المباشرة بين مستوى الرفاهة الاقتصادية وحجم الموارد المتاحة. فمستوى الرفاهة الاقتصادية يعتمد مباشرة على حجم المنتجات الممكن تحقيقها وهذه بدورها تعتمد على حجم الموارد المتاحة. ولذلك يمكن القول بأن مستوى الرفاهة هو دالة في حجم الموارد المتاحة. ولما كان علم الاقتصاد يحاول، في نهاية الأمر، العمل على زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية، للإنسان، وهو أمر محكوم بالقدر المتاح من الموارد، فقد أصبح من المحتم الاهتمام بطريقة استخدام هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة. ومن هنا تظهر بوضوح أهمية الربط عند دراستنا للموارد بين البعدين الجغرافي والاقتصادي.

الفصل السابع

الدورة الاقتصادية والأزمات الاقتصادية

تمهيـــد:

تشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي. وهي نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع (عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك، وبين فرعي الإنتاج الأول والثاني، وبين مختلف فروع الاقتصاد الوطني). وتسهم هذه الأزمات في نهاية المطاف في إيجاد آليات تساعد في زيادة إنتاجية العمل وخفض نفقات الإنتاج. فالمؤسسات، في محاولاتها الخروج من الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها تكثف بحوثها عن أنواع جديدة من المنتجات وعن تقنيات حديثة تستخدمها في الإنتاج، وتعد الحلول المؤقتة أو الجذرية التي تتوصل إليها المؤسسات أساساً لتجديد **رأس المال** الثابت ورفع إنتاجية العمل وتوسيع الإنتاج. وفي هذا المعنى نفسه تعد الأزمة مرحلة تأسيسية للدورة الاقتصادية، أي المرحلة التي تحدد، إلى درجة كبيرة، مسار التطور اللاحق، والملامح الرئيسة للدورة التالية، وطبيعة تجديد **رأس المال** الثابت. لذلك لا بد في البداية من الحديث عن طبيعة **الدورة الاقتصادية** le cycle économique الملازمة للاقتصاد الرأسمالي، وخصائصها والمراحل التي تمر بها، ومن ثم الانتقال إلى الحديث عن الأزمة الاقتصادية la crise économique بوصفها إحدى مراحل هذه الدورة.

1. الدورة الاقتصادية:

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار ومن الانكماش وتسمى الدورات الاقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم. وثمة مثال ورد في سورة يوسف من القرآن الكريم عن اقتصاد مصر في زمن يوسف النبي بدورة مدتها سبع سنوات من الخصب تعقبها سبع سنوات «عجاف». ولكن مظاهر الدورات الاقتصادية غدت أكثر تعقيداً منذ ظهور **الثورة الصناعية** في أوربة وأصبحت ظاهرة تلازم نظام **السوق** بوجه عام.

وصف فريدريك أنغلز المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي بحسب مراحل الدورة الاقتصادية، وهي المسيرة التي تقود ذلك الاقتصاد، من أزمة إلى أزمة. وأوضح أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة. فتتعطل القوى المنتجة، وتُبَدَّد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف. ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئاً فشيئاً، وتتسارع تدريجياً حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، والتجارة، والتسليف، والمضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والانحدار إلى هاوية لا قرار لها.

والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسة فيها هي أزمة فيض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة تلك الدورة السابقة إلى الانفجار، معبدة الطريق

لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة وهي ما يسمى أزمة فيض الإنتاج.

2. مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها:

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لقانون التطور الدوري، وتعد **الدورة الاقتصادية** السمة الملازمة لهذا الاقتصاد، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم يعود فينهض من ركوده وهكذا.

تبدأ الأزمة الدورية في الاقتصاد الرأسمالي عندما تظهر فجوة بين إنتاج السلع وتصريفها. وإن عملية التداول السلعي البسيط وانفصال البيع عن الشراء نتيجة لظهور **النقود** أكدت إمكان حدوث هذه الفجوة. وأدت سيطرة رأس المال، والطابع الاجتماعي للإنتاج، في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى إمكان حدوث تباعد حقيقي بين فعل شراء السلعة وفعل بيعها كان من نتائجه فيض الإنتاج الذي ترافقه عادة إفلاسات كبيرة في المؤسسات الصناعية والتجارية. فالمؤسسة عندما تفقد القدرة على تحويل مخزونها من السلع إلى نقد، تتوقف عن دفع ديونها، ويصاب أصحابها وأصحاب المصارف والمضاربون بالهلع، ويبدأ سباق محموم وراء النقد، فيطالب الدائنون بوفاء ديونهم أو خدمتها. ويتسابق المودعون إلى سحب أموالهم من المصارف وصناديق الضمان و**التسليف** فتضطر بعض المصارف إلى التوقف عن الدفع وقد تعلن إفلاسها ويتقلص عرض **رأس المال** الإقراضي ويرتفع معدل الفائدة.

وكلما ازداد فائض الإنتاج الخفي وضوحاً، حدث تقلص في الإنتاج فيعمد من أفلس من الرأسماليين إلى إغلاق مؤسساتهم، وتلجأ بعض المؤسسات إلى تقليص أعمالها وخفض إنتاجها، وإلغاء الورديات الإضافية، أو تقليص أيام العمل الأسبوعية أو ساعات العمل، وقد تغلق بعض «ورشاتها»، وتقلل من أنواع المنتجات التي تنتجها.

ولاشك في أن درجة تقلص الإنتاج تتباين في مختلف فروعه، فيكون هبوطه كبيراً عادةً في الفروع التي تصنع وسائل الإنتاج. ومع تراجع الإنتاج وانخفاض كمياته، يقل حجم النقل وتتراجع الأعمال التجارية، وتنكمش **التجارة** الخارجية ويحدث انخفاض في أسعار السلع وتكون عواقب ذلك وخيمة جداً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتقف عاجزة أمام المؤسسات الكبيرة التي تملك إمكانات أفضل لمواجهة الأزمة. وقد تنتشر البطالة التامة والبطالة الجزئية انتشاراً واسعاً وسريعاً، مع هبوط في مستوى الأجور إلى مادون قيمة العمل، فيزداد بؤسُ الطبقة العاملة ومعاناتها، في حين تتعرض كميات كبيرة من السلع والخبرات إلى التلف والإبادة.

وعند بدء الانتقال من مرحلة الأزمة إلى المرحلة التي تليها، يتوقف الإنتاج عن التراجع، ولكنه يترجح حول مستوى الأزمة المنخفض، ويتسارع امتصاص الاحتياطات السلعية، ويتوقف هبوط الأسعار فتستقر عند المستوى الذي بلغته في نهاية مرحلة الأزمة ولا تحدث انهيارات جديدة ذات شأن في الأسواق، ولكن **التجارة** تبقى ضعيفة، بطيئة الحركة. ويؤدي تقليص الإنتاج وتراجعه في هذه الأثناء إلى انخفاض

مخزون السلع فتبدأ الأسواق بالتحسن شيئاً فشيئاً وينشط تصريف السلع فيها، وتتحسن أوضاع المؤسسات المالية فيقل طلبها على القروض، وتتحسن درجة الثقة بالوضع الاقتصادي فيستأنف المدخرون إيداع أموالهم في المصارف، ويقود ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة في **السوق**. وهذا يعني أن مرحلة الانكماش هي مرحلة تكيف الاقتصاد الوطني مع شروط الأزمة واستعداده للانتعاش الاقتصادي.

بعد ذلك يبدأ الانتقال تدريجياً، من مرحلة الركود والجمود إلى المرحلة التالية من الدورة وهي مرحلة الانتعاش، ففي هذه المرحلة يبدأ خط الإنتاج و**التجارة** بالصعود ويقترب الإنتاج حجماً وكميّةً من المستوى الذي كان عليه عشية الأزمة، ثم يتجاوزه، وهذا يعني بدء الانتقال إلى المرحلة التالية من الدورة وهي النهوض والازدهار، ولهذه المرحلة سمات معاكسة تماماً لسمات مرحلة الأزمة ومنها: تزايد الإنتاج لمواجهة تزايد **الطلب** الفعال، وارتفاع أسعار السلع لزيادة **الطلب** عليها وتزايد **الطلب** على قوة العمل وانخفاض عدد العاطلين عن العمل مع ارتفاع في معدلات الأجور.

تنبثق الأزمات عن عمليات عميقة الجذور، ولكن طابع حركتها وأنماطها ترتبط كذلك بأسباب عرضية وثانوية منها: الهلع الذي يصيب رجال الأعمال وأخطاؤهم في تقويم أحوال السوق، والعوامل المؤثرة في النقد وسياسات الحكومات وغير ذلك. مما قد يحدث تغيراً كبيراً في شروط العمل والإنتاج، ويساعد على إدخال تغييرات معينة على مسار الدورة، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية. فالاقتصاد الرأسمالي يكرر، دورياً «إنتاج الفجوة» بين العرض و**الطلب** الفعالين، وكلما كانت الفجوة كبيرة، كانت الأزمة أشد، وهي تخرج عن إرادة الأفراد منعزلين، ولكن الدراسة المتأنية لأحوال **السوق** تفسح في المجال لاتخاذ إجراءات احترازية وقائية وإيقاف نمو الإنتاج في وقت مبكر بالاستناد إلى دلائل معينة، مما يقلص حجم هبوط الإنتاج في أثناء الأزمة. فيغدو منحنى الدورة أكثر سلاسة. أن إن التحكم بهبوط الإنتاج أو التخفيف من آثاره واستمراره لا يتم بلا ثمن، وهو خفض معدلات النمو في مرحلة الانتعاش.

3. آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة:

ترتبط كل مرحلة من مراحل **الدورة الاقتصادية** ارتباطاً عضوياً بالمراحل الأخرى، ويعدّ الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لموا جهة الأزمة من جهة، وبردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية. ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد **الطلب** عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر **رأس المال** الأساسي وأجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات. فيتجه التطور نحو الأعلى، ويزداد **الطلب** على السلع وتميل الأسعار نحو الارتفاع، فيزداد **المردود** وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى

انخفاض التكاليف، ويميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض.

أما الانتقال من الانتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود فيتم باتجاه معاكس تماماً. ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة **السوق** فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفارق بينهما حداً معيناً تتجه الأسعار نحو الانخفاض، فيقل مردود المؤسسات، في حين يزداد **الطلب** على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني **الطلب** الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصحاب **رأس المال** إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة. وهكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية. وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها بين بلد وآخر أو من وقت إلى آخر. ولكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة هي أن مرحلة الأزمة والركود أطول من مرحلة الانتعاش والنهوض عادة.

فوضى الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك:

إن فوضى الإنتاج سمة ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي وليس ثمة تناسق بين فروع هذا النمط من الإنتاج إلا ما جاء عرضاً أو مؤقتاً فكل رأسمالي يسعى في ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى زيادة إنتاجه وإغراق **السوق** وقد لا يعبأ بإمكانات التصريف ومستوى **الطلب** الفعال للسلعة التي ينتجها. لذلك يتطور الإنتاج الرأسمالي على قفزات سريعة في بعض الفروع والمؤسسات، ومن هنا يكون عدم التساوي في التطور الذي يُعد قانون **الرأسمالية** المطلق. ولا يمكن للإنتاج الرأسمالي أن يتطور إلا عن طريق المزاحمة التي تنطوي على تناقضات لا حصر لها. ولابد للمزاحمة من أن تولد عدم تناسق بين فروع الاقتصاد الوطني. ومن المعروف أن للإنتاج فرعين أساسيّين، أولهما فرع «إنتاج وسائل الإنتاج». وثانيهما فرع «إنتاج السلع الاستهلاكية». وتتطور فروع الإنتاج المختلفة في ظل **الرأسمالية** تطوراً غير متسق وغير متوازن. ويلاحظ أن نمو الإنتاج الرأسمالي، وتكوّن **السوق** الداخلية، لا يحدثان بفعل زيادة إنتاج سلع **الاستهلاك** بقدر ما يحدثان بفعل زيادة إنتاج وسائل الإنتاج. أي أن الفرع الأول (إنتاج وسائل الإنتاج) ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الفرع الثاني (إنتاج سلع الاستهلاك)، وتسبق زيادة إنتاج وسائل الإنتاج كثيراً زيادة إنتاج سلع **الاستهلاك**. وتحتل سلع الاستهلاك، في الكتلة العامة للإنتاج الرأسمالي، مترلة متضائلة الأهمية مع مرور الزمن.

وإن زيادة إنتاج وسائل الإنتاج لايمكن إلا أن تؤثر في إنتاج وسائل **الاستهلاك** (أموال الاستهلاك)، ذلك لأن المؤسسات التي تزيد من استخدام وسائل الإنتاج (أموال الإنتاج) تدفع إلى **السوق** في نهاية المطاف كميات متزايدة باستمرار من السلع المعدة للاستهلاك. وعلى هذا فهناك علاقة ارتباط واضحة ومباشرة بين إنتاج أموال الإنتاج، من جهة، وإنتاج أموال **الاستهلاك** من جهة ثانية. ولكن في الوقت الذي

يتزايد فيه إنتاج أموال الإنتاج وأموال **الاستهلاك** يتراجع **الطلب** الفعال بسبب انخفاض نصيب قوة العمل من الدخل القومي، فيتجه استهلاك الجماهير نحو الانخفاض في حين يتجه الإنتاج نحو الزيادة فتصطدم زيادة الإنتاج بانخفاض **الاستهلاك** في المجتمع.

4. نظريات الأزمات الدورية:

لم يتمكن آدم سميث وديفيد ريكاردو من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة. فقد أكد ريكاردو أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفيض الإنتاج العام. وبناء على هذه النظرية لا يمكن حدوث غير توقف عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة. ولكن سيسموندي الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً.

وضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى. فهو يُرجع الأزمة إلى **الاستهلاك** الضعيف، أو إلى عدم إشباعه. وقد استند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج، أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل. ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق **الاستهلاك**. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج و**الاستهلاك**. وأوضح سيسموندي أن الإنتاج يتحدد بالدخل، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم **الاستهلاك**. وأكد أن تطور **الرأسمالية** يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الجماهير، سيقلل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب **رأس المال**.

وقد حاولت هذه النظرية فيما يبدو أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولافي أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص **الاستهلاك** الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة.

يفسر ماركس الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسة في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة. وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.

و لم تنفِ النظرية **الماركسية** وجود تناقض بين الإنتاج و**الاستهلاك** في الاقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية، وترى النظرية **الماركسية** أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الانتقال الديالكتيكي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات في ظل **الرأسمالية**.

ويفسر كيتر الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها «قانون ميل الناس إلى التوفير». وهكذا يربط كيتر السبب الرئيس للأزمة بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلاً من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية.

ويوضح كيتر أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة (نظرية الاستخدام الكامل). وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً، عن طريق تنظيم مقدار **الاستهلاك** العام والتوظيفات، باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الحسم، وغير ذلك.

5. الأزمة الاقتصادية:

وصف فريدريك أنغلز الأزمة الاقتصادية وصفاً تقليدياً. إذ قال: «تتوقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي التسليف، ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تتتالى الإفلاسات، كما تتتالى عمليات البيع القسري. ويستمر هذا الانسداد القاسي سنوات طويلة، فتتدمر **القوى المنتجة** والمنتجات إجمالاً، حتى الوقت الذي تمتص فيه **السوق** فائض البضائع المتراكمة أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتهما بالتدريج».

تأتي الأزمة بعد عدة أعوام من الازدهار والصفقات الجيدة، وتعلن الأزمة عن نفسها عندما تبدأ الهمسات هنا وهناك في الصحف و**المصفق** (البورصة)، وتسري الإشاعات حول إفلاس بعض المؤسسات، وترتفع نسبة الحسم، مما يزيد في صعوبة **التسليف**. وتتوضح الأزمة عندما تزداد أخبار الإفلاسات، ويبدأ البحث لمعرفة مَن المسؤول عن حدوث الأزمة، أهي المصارف أم رجال الأعمال، أم رجال البورصة، أم أصحاب المصانع. ويحاول العاملون في **البورصة** أن يحمّلوا الصناعيين المسؤولية، ويُرجع هؤلاء السبب إلى شح النقد المتداول في البلد وهكذا.

أصبحت الأزمة الدورية المعاصرة ذات طبيعة مركبة، وبرز عدد من الأزمات العالمية منذ سبعينات القرن العشرين مثل: أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة الدين الخارجي، وأزمة الغذاء وأزمة البيئة، وتشابكت هذه الأزمات الهيكلية لتؤلف الأزمة الدورية وتزيدها تعقيداً، وبات الخروج

منها أصعب بكثير من ذي قبل. وتنعكس الأزمات الهيكلية بصفة خاصة في صورة بطالة هيكلية، وعجز هيكلي في الموازنات العامة، وميل إلى **التضخم** مع الركود.

لا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات إلا في ضوء التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالظاهرة الهيكلية البارزة هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث **رأس المال** الدولي عن مخرج منها عن طريق ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية والتقنية. ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية الطويلة الأمد، ومع الركود في الفروع القاعدية للاقتصاد الرأسمالي.

الأسباب المباشرة لأزمات فيض الإنتاج:

إن الأسباب المباشرة لأزمات فيض الإنتاج هي التناقضات الرئيسة التي تلازم النظام الرأسمالي وهي: التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبياً، وفوضى الإنتاج، واختلال التوازن وعدم التناسق، والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، والتناقض بين شروط إنتاج **القيمة** الزائدة وشروط تحقيقها.

وجميع هذه التناقضات إنما هي ناشئة عن التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحيازة الرأسمالي الخاص. التناقض بين **القوى المنتجة** وعلاقات الإنتاج.

وتتمثل **الرأسمالية** بالإنتاج السلعي في أعلى مرحلة من مراحل تطوره، عندما تتحول منتجات العمل كلها إلى سلع، وتتحول قوة العمل نفسُها إلى سلعة تتحدد قيمتُها بالعرض و**الطلب**. وتقوم **الرأسمالية** على العمل المأجور، أي تجمّع وسائل الإنتاج في أيدي أصحاب **رأس المال** وتحول هذه الوسائل إلى وسائل لاستثمار العمال المأجورين، ويُحدث الانفصال بين وسائل الإنتاج المحصورة في أيدي القلة من الرأسماليين وبين المنتجين المباشرين المحرومين كل شيء ماعدا قوة عملهم التي يضطرون إلي بيعها لمالكي وسائل الإنتاج.

ونتيجة لما تقدم يصبح ناتج عمل المجتمع كله في حوزة عدد قليل من مالكي وسائل الإنتاج وهدفهم الوحيد هو تحقيق **الربح**. وينشأ عن الركض وراء **الربح** تعاظم استغلال العمال المنتجين، وانخفاض نصيبهم من الدخل القومي، وهذا يؤدي إلى خفض **الطلب** الفعلي، وتقلص تصريف السلع والمنتجات وما دامت **الرأسمالية** قائمة، فلابد من حدوث أزمات فيض الإنتاج.

6. تاريخ الأزمات الاقتصادية:

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت **الرأسمالية** تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر **الرأسمالية**. فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب **القوى المنتجة** بالخراب، وتحدث فاقة

شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس. وكانت هذه الأزمات، التي تسمى «أزمات ضعف الإنتاج»، تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين. وقد أشار تقي الدين المقريزي (ت845هـ) إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها ما كان منها بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحصولات) أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه كالفتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة **النقود**.

وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في إنكلترة عام 1825. وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدثت إفلاسات كثيرة، وحدثت أزمة تسليف ونقد، وتراجع التصدير، وانتشار البطالة والفقر. أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، وشملت جميع فروع **الصناعة** في إنكلترة، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842. ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوربية، فسبّب ذلك توتراً اقتصادياً كبيراً في أوربة.. وظهرت أزمة أخرى في عام 1882، وأزمة تالية في عام 1890. وانتشرت أزمة كبيرة في أوربة في عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة 1913 .

أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929 - 1933 التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية، وتلتها أزمة 1974 - 1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور **الرأسمالية**. وتعدّ أزمة 1981 - 1983 أشد عنفاً من أزمة السبعينات السابقة. والأزمة التي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة **السوق** على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود.

7. أنواع الأزمات الاقتصادية:

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي: الأزمة الدورية، والأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية.

أما الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج) التي تدعى أحياناً «الأزمة العامة» فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، **الاستهلاك** والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

أما الأزمة الوسيطة، فأقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

أما الأزمة الهيكلية، فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

ويعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق **الدورة الاقتصادية** أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في **الأطر** الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن كل أنواع الأزمات تعكس تناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، ولكن بأشكال مختلفة، ولها آثارها المختلفة في الاقتصاد العالمي. ففي الأزمات العامة الشاملة للسوق العالمية تبرز كل تناقضات الدولة والاقتصاد الرأسمالي وتفعل فعل العاصفة داخل الدولة وخارجها، أما الأزمات الجزئية (الوسيطة) فتنقل إلى خارج الدولة مشتتةً، منعزلةً، وحيدة الجانب.

وتشغل الأزمات الاقتصادية الهيكلية مكانة متميزة بين الأزمات الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي.

وقد تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى أزمات هيكلية خطيرة في مجال الطاقة والخامات وعانى نقصاً في إنتاج الغذاء. وكان لأزمة الطاقة في العامين 1974 - 1975 أكبر الأثر في الأزمة العالمية التي حدثت إبان هذه الحقبة والتي أعلنت قيامَ دورة جديدة من تراكم **رأس المال**.

تبدل مظاهر الأزمات ومظاهر الأزمة الحديثة:

تبدلت مظاهر الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع مرور الزمن، فقد أمكن التخفيف من الحدة التي كانت تتسم بها الأزمات سابقاً وانخفضت مرحلة استمرار الركود والكساد في الوقت الحاضر. وتباينت مراحل انفجار الأزمة من بلد إلى آخر، فأصبحت لا تقع في آن واحد فيها جميعاً، مما ساعد على مواجهتها. كذلك تقلص مدى الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي. وكانت **الدورة الاقتصادية** سابقاً تستغرق في العادة عشر سنوات، حتى يستعيد الاقتصاد مرحلة الانتعاش من جديد. وكان الأمر يتوقف في الواقع على قدرة الاقتصاد الرأسمالي على التجديد وتوسيع **رأس المال** الثابت في أصوله **الإنتاجية**. وكل أزمة هي نقطة البدء للقيام بتجديد شامل، وتوسيع في **رأس المال** الثابت، بهدف أساسي هو تخفيض نفقات الإنتاج، لكن الوضع في الأزمات الأخيرة تغير، فكل تجديد ل**رأس المال** الثابت وتوسيعه عملية لابد لها من نهاية، وغالباً ما يتوقف الرأسماليون في لحظة معينة عن شراء السلع والآلات التي كانوا يحتاجون إليها لأن الطاقة **الإنتاجية** الجديدة تكفي للبدء في تزويد **السوق** بكمية إضافية من السلع.

أما أهم المتغيرات التي طرأت على مظاهر الأزمة الدورية الحديثة فتتلخص فيما يلي:

ــ باتت الأزمات أقل عمقاً، وأقصر زمناً ب**الموازنة** مع الأزمات التي حدثت قبل الحرب العالمية الثانية.

ــ لا يصاحب الأزمات الدورية العالمية الحديثة هبوط كبير في الإنتاج في جميع البلدان **الرأسمالية**.

ــ يلاحظ قدر كبير من عدم تزامن الدورات الاقتصادية في البلدان المختلفة.

ــ غدت الدورات الاقتصادية تقترن غالباً بأزمات وسيطة.

ــ أصبح **الركود الاقتصادي** ظاهرة عادية وغير نادرة.

ــ تغير الإيقاع التقليدي لنشاط الأعمال.

ــ تغير طابع حركة الأسعار.

ــ تقلصت الأزمات النقدية (الداخلية).

ــ تغير كذلك دور أزمات **البورصة**.

ويلاحظ أن المظاهر الحديثة للأزمات تتمثل في أنها أقل حدة وأقصر أمداً، وهذا يرجع إلى المحاولات المستمرة من جانب **الرأسمالية** المعاصرة للتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية. ومن أهم المظاهر الحديثة للأزمة الشاملة:

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل نمو الصادرات، وانخفاض العمالة، وانتشار البطالة، وحدوث ظاهرة التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، واتجاه منحنى **الربح** في البلدان **الرأسمالية** نحو الانخفاض، وتفاقم أزمة النقد الدولية، وارتفاع أسعار الذهب.

وقد تجمعت هذه المظاهر جميعاً في الأزمة الاقتصادية الشاملة التي شهدتها البلدان **الرأسمالية** في سبعينات القرن العشرين، إذ كانت كل الاقتصاديات **الرأسمالية** تقريباً تواجه معدلات بطالة مرتفعة. وفي الوقت نفسه كان أغلبها يتبع سياسات مضادة للتضخم، وهي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.

وما تزال **الرأسمالية** عاجزة عن التغلب على أزماتها، ومازالت تعاني أزمات عميقة (أزمات دورية وهيكلية)، وصارت أزمتها الاقتصادية أزمة متصلة وممتدة بما تشتمل عليه من نمو بطيء وبطالة جماعية. ومازالت البلدان المتقدمة تمارس عمليات استغلال بلدان العالم الثالث ونهبها في محاولة مستمرة لنقل أعباء أزمتها إلى شعوب تلك الدول.

ومع كل الأزمات التي تعانيها الدول **الرأسمالية** فإنّ نظامَها الاقتصادي مازال قادراً على التكيف والبقاء، ومازال قادراً على مواصلة الاستغلال.

قائمـــــة

المراجع المعتمدة

المراجع المعتمدة:

1. إسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
2. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
3. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
4. خالد الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
5. رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة السادسة، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2012.
6. سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
7. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
8. السيدة إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، محمد أمين السريتي، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. عادل أحمد حشيش، زينب حسن عوض الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999.
10. عبد الجبار السبهاني، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
11. عقيل جاسم عبد الله، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي**، االطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
12. علي خالفي، **المدخل إلى علم الاقتصاد: مفاهيم-مصطلحات-أسئلة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
13. فرحي كريمة، فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للاقتصاد**، مطبوعة مقدمة لطلبة الجذع مشترك سنة أولى بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة البويرة، 2013-2014.
14. كامل بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
15. محمد مدحت مصطفى، **اقتصاديات الموارد المائية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
16. محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
17. محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

18.محمود يونس محمد، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 1985.

19.محيى محمد مسعد، **الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

20.معتز عبد الله مسالمة، **المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.

21.يعقوب سليمان، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

22. Clotilde Champeyrache, **Introduction générale à l'économie**, éditions ellipses, Paris, France, 2009.

23. Vincent Drobinski, **Introduction à l'économie**, 2ème édition, éditions ellipses, Paris, France, 2015.

24. Thierry de Montbrial, Emmanuelle Fauchart-Foray, **Introduction à l'économie: Microéconomie. Macroéconomie**, 4ème édition, éditions DUNOD, Paris, France, 2009.